التأمين العربي

مجلة دورية متخصصة تصدر عن الأمانة العامة للإتحاد العام العربي للتأمين
العام الواحد والأربعون - العدد 161 - يونيو 2024

أين نحن من ثورة الذكاء الإصطناعي؟

بقلم : الأمين العام

تقرير السوق الإماراتي 2022

استمتع بالحياة و أنت مطمئن مع بيــمة

شركة الضمان للتأمين الإسلامي (بيمه)، شركة قطرية 100%

نهدف إلى توفير حلول التأمين المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية
بأسهل الطرق وأفضل الأسعار لعملائنا الكرام.
نوفر العديد من الوثائق التأمينية لحماية عملائنا من العديد من المخاطر المختلفة.
تتنوع خدماتنا ما بين تأمين الأفراد وتأمين الشركات.

+974-(4405-0555) +974-(7405-0555) beema.com.qa

الأهلية للتأمين
AL AHLEIA INSURANCE

الـــثقـــة إرثنـــا
Legacy of Trust

A leading Kuwaiti insurance provider since 1962.

A- BEST

A3 Moody's

A- S&P Global Ratings

alahleia.com

1888 444

RE_
SILIENT
Fire harnesses the strength within us to stand strong
and forge a bright future, even in the face of adversity.
It fuels our passion to deliver nothing but the very best
to all our clients.
Trust Re. Inspired by the elements.
WWW.TRUSTRE.COM
TRUST RE

Aviation

Motor

Home

Engineering

Property

Since 1975

Health

Marine

Life

Energy

شركة العين الأهلية للتأمين (ش م ع)

Al Ain Ahlia Insurance Co.

ترحب بكم الى عالم التأمين

A- S&P Global

MOODY'S A3 STABLE

Head office Abu Dhabi
Al Ain Ahlia Ins. Co. Bldg.
Airport Road
P.O.Box 3077
Tel : + 97126119999
Fax : + 97124456685

Al Ain Branch
Al Ain Ahlia Ins. Co. Bldg.
Al Ghabah Street
P.O.Box: 1770 Al Ain
Tel : + 97137642142
Fax : + 97137667775

Dubai Branch
Al Ain Bldg.
Opposite Hayat Regency Hotel
P.O.Box: 3541 Deira Dubai
Tel : + 97142725500
Fax : + 97142725511

Sharjah Branch
Al Reem Plaza
Corniche Al Buhaira
P.O.Box: 24585 Sharjah
Tel : + 97165753440
Fax : + 97165753441

Website: www.alaininsurance.com

Email: info@alaininsurance.com

ARAB RE

A REINSURER OF *EXCELLENCE*

ARAB REINSURANCE COMPANY S.A.L

Arab Re Building - Maarad Street - Beirut / P.O.Box: 11 9060

(961-1) 989500 arabre@arabre.com arabre.com

التأمين العربي

مجلة دورية متخصصة تصدر عن الأمانة العامة للإتحاد العام العربي للتأمين
العام الواحد والأربعون - العدد 161 - يونيو 2024

الافتتاحية

أين نحن من ثورة الذكاء الإصطناعي؟ 04

مقالات

تغير المناخ في قاعة المحكمة: التقاضي (الدعاوي) والمسؤولية والدور المحوري لشركة التأمين (إعادة) في عالم الاحترار 06
من أجل صناعة تأمين عربية أكثر استدامة وشمولية، كيف يمكن لصناعة التأمين العربية الانخراط في ثورة الذكاء الاصطناعي؟ 14
التأمين - «مأكول ومذموم» 16

سوق التأمين الإماراتي

سوق التأمين الإماراتي 18
حوار الأستاذ / خالد البادي 30
حوار الأستاذ / فريد لطفي 32
حوار Mr. Charalampos Mylonas 33
حوار الأستاذ / محمد مظهر حمادة 35
حوار Dr. AbdulZahra Abdulah 37
حوار الأستاذ / عبد المسن جابر 40
حوار الأستاذ / محمد صغير 42

المؤتمر العام

المؤتمر العام الرابع والثلاثين 45
60 عاما على تأسيس الاتحاد العام العربي للتامين 50
مراسم تسليم وتسلم رئاسة الاتحاد العام العربي 57 51
جائزة د. رجائي صويص لأفضل بحث تأميني 51
اجتماع الجمعية العمومية للاتحاد العام العربي للتامين 51
الاجتماع الأول للجمعية العمومية للرابطة العربية لقوانين التأمين 51
انعقاد اجتماعي اللجنة التنفيذية ومجلس الاتحاد العام العربي للتأمين 52
الاتحاد العام العربي للتامين يوقع اتفاقية تعاون مع منظمة التأمينات الإفريقية. 52
الاجتماع الأول للجمعية العمومية لرابطة الاكتواريين العرب 52

الاخبار

ملتقى الدار البيضاء العاشر للتامين 54
المؤتمر العربي الثاني للإكتواريين 54
ملتقى قرطاج السابع عشر للتأمين وإعادة التأمين 55
انعقاد اجتماع /112/ لمجلس الاتحاد العام العربي للتأمين 56
إقرار النظام الأساسي لرابطة الأكتواريين العرب 57
إجتماع الهيئة الإدارية والرابطة العربية لقوانين التأمين 57
تكريم قدامى العاملين بالأمانة العامة وقادة صناعة التأمين العربية 58
تهاني 60
تعازي 63

أيـن نحن من ثـورة الـذكاء الإصطناعي؟

لا يمـر يـوم دون أن نقـرأ عـن مـا يقدمـه أو يمكـن أن يقدمـه الـذكاء الإصطناعـي لنـا سـواء علـى المسـتوى الشـخصي أو علـى المسـتوى العملـي .

الـذكاء الإصطناعـي ليـس وليـد اليـوم، لكنـه مـر بفتـرات تجسـدت في تطـورات تراكميـة لجهـة اسـتعمال آخـر التقنيـات الرقميـة والتـي أصبحـت تسـمى الثـورة الرقميـة حاليـاً.

كل مـن لديـه هاتـف ذكـي يمكنـه الإسـتفادة مـن CHATGPT سـواء للترجمـة أو كتابـة موضـوع مـا أو للإجابـة عـن سـؤال مـا. لكـن اسـتعمال الـذكاء الإصطناعـي لا يقتصـر علـى هـذه الاسـتعمالات السـهلة، بـل هـو أهـم بكثيـر ولقـد بـدأ فعـلاً في تغييـر أنمـاط العمـل والأهـم مـن هـذا سـيكون لـه تأثيـر علـى الوظائـف وعددهـا وفي النهايـة علـى الإقتصـاد برمتـه .

حسـب تقريـر PWC سـتكون مسـاهمة الـذكاء الإصطناعـي في الإقتصـاد الصينـي 26% فـي سـنة 2030؛ في حيـن لـن تتجـاوز هـذه النسـبة 2% في بلـدان الشـرق الأوسـط؛ وإذا أخذنـا علـى سـبيل المثـال دول آسـيا المتقدمـة، يتوقـع للـذكاء الإصطناعـي أن يسـاهم بنسـبة 11% في ناتجهـا القومـي.

لهذه الأرقام دلالات :

- كل الـدول التـي تقدمـت فـي العقـود الأخيـرة تراهـن علـى الـذكاء الإصطناعـي لتسـريع وتيـرة نموهـا.
- سـتزداد الفجـوة بيـن الـدول المتقدمـة علميـاً وصناعيًـا وباقـي الـدول جـراء اسـتعمال أدوات الـذكاء الإصطناعـي.
- داخـل كل بلـد، سـتتعاظم الهـوة بيـن الشـركات التـي تسـتعمل الـذكاء الإصطناعـي بشـكل مكثـف والشـركات الأخـرى وبيـن أفـراد المجتمـع.

علـى المسـتوى الماكـرو اقتصـادي، اسـتعمال الـذكاء الإصطناعـي سـيؤدي إلـى إختفـاء 300 مليـون وظيفـة حسـب تقريـر لـ McKinsey & PWC وأن مـا نسـبته 14% مـن الموظفيـن علـى مسـتوى العالـم سـتتغير حياتهـم . وهـذا هـو التحـدي الأكبـر.

بالمقابـل سـيخلق الـذكاء الإصطناعـي وظائـف وتخصصـات جديـدة لتطويـر الحلـول (ولصيانتهـا) وكدراسـة البيانـات.

وبحسـب مديـرة صنـدوق النقـد الدولـي: "الـذكاء الإصطناعـي يتوغـل في سـوق العمـل مثـل تسـونامي. فمـن المرجـح أن يؤثـر الـذكاء الإصطناعـي علـى 60% مـن الوظائـف في الإقتصـادات المتقدمـة و40% مـن فـرص العمـل حـول العالـم خـلال العامـين المقبلـين"[1] بالنسـبة لتأثيـر اسـتعمال الـذكاء الإصطناعـي وخاصـة علـى التـأمين، فـإن التأثيـر سـيكون عـال نسـبياً (3.1 علـى 5 درجـات حسـب PWC).

كل التحاليـل تشـير إلـى أن الـذكاء الإصطناعـي سـيضيف قيمـة لا بـأس بهـا وإمكانيـة تحليـل البيانـات الكبيـرة مـن أجـل تسـعير أدق لـكل خطـر أو فئـة علـى حـدة .

إن إدمـاج الـذكاء الإصطناعـي يتطلـب اسـتعدادات وتغييـرات جوهريـة تبتـديء مـع تجميـع البيانـات وتنقيتهـا، وتوفيـر الإمكانيـات البشـرية و الماديـة، ولكـن الأهـم مـن هـذا هـو أن تكـون لـدى صانعـي القـرار علـي المسـتوى الحكومـي الرؤيـة الاسـتباقية vision و الإرادة السياسـية مـن

شـكيب أبوزيـد
الأمين العام

أجـل بلـورة خطـة وطنيـة لتطويـر الـذكاء الإصطناعـي علـى المسـتوى الوطنـي. إن عـدم انخـراط بلـد مـا أو منطقـة مـا فـي ثـورة الـذكاء الإصطناعـي، لا بـدو أن يُعرّضُهَـا إلـى المزيـد مـن التهميـش وزيـادة الهـوة بالمقارنـة مـع الـدول التـي اسـتثمرت بشـكل كبيـر في الـذكاء الإصطناعـي. لكـن إذا كان دور القطـاع العـام أساسـيًا علـى المسـتوى الماكـرو اقتصـادي؛ فـإن اللاعـبين الأساسـيين هـم كل الصناعـات والإدارات و المؤسسـات الخدماتيـة. والتـأمين إحـدى هـذه الصناعـات وليـس اسـتثناءاً بالنظـر إلـى طبيعـة الخدمـات الماليـة التـي يقدمهـا وكميـة البيانـات التـي تراكمهـا شـركات التـأمين والوظيفـة المجتمعيـة للتـأمين كأداة لحمايـة الأصـول والأشـخاص والشـمول المالـي. اسـتعمال الـذكاء الإصطناعـي في التـأمين ليـس بجديـد .

عنـد سـؤال CHATGPT كانـت الإجابـة هـي أن الـذكاء الإصطناعـي لـه تأثيـرات متعـددة علـى التـأمين:

1- تحليـل البيانـات الضخمـة Big data بشـكل أكثـر دقـة ويسـمح بتشـريح هـذه البيانـات – Segmentation لتقييـم أفضـل للمخاطـر.

2- لقـد أثبـت التجربـة أن الـذكاء الإصطناعـي يُمَكِـنُ مـن تحسـين تجربـة العمـلاء Customer's experience عبـر إعطائهـم فرصـة طـرح جميـع الإسـتفسـارات عـن طريـق Chatbots و تقييـم تجربتهـم عبـر اسـتبيان رضاهـم بعـد اتمـام معاملتهـم .

3 – المسـاعدة مـن الحـد مـن الإحتيـال، وخاصـة في فـروع السـيارات و الطبـي. ولقـد أصبحـت الشـركات تسـتعمل هـذه التطبيقـات منـذ سـنوات؛ فالـذكاء الإصطناعـي يسـاعد علـى فهـم سـلوكيات المؤمـن لهـم بشـكل يسـمح بتصنيـف Profiling المتعامليـن.

4 – التسـعير: إن اسـتعمال أدوات الـذكاء الإصطناعـي لتسـهيل معرفـة سـلوكيات الأفـراد وتجميـع المعلومـات سيسـمح بتقسـيم العمـلاء Segmentation، بشـكل دقيـق حسـب طـرق قيادتهـم للسـيارات أو مناطـق سـكنهم أو تكـرار الحـوادث معهـم ... إلـخ كمـا أنـه يمكـن مـن تتبـع الحالـة الصحيـة للأفـراد وحتـى داخـل المجموعـات الكبيـرة

(1) **كريستالينا جورجيفا - مديرة صندوق النقد الدولي، تصريحات صحفية "فرانسي 24"؛** 2024/05/14

تأثير الذكاء الاصطناعي على سلسة التأمين

المصدر: Swiss Re

ودراسة نمط عيشها و تأثيره على استهلاكهم للخدمات الطبية والأدوية، وبالتالي سيكون التسعير أكثر دقة وعدالة للأفراد كما للمجموعات. إن الذكاء الإصطناعي يساعد على تسعير أكثر دقة وشفافية في جميع الفروع .

5- التنبؤ ونمذجة المخاطر : صناعة التأمين تميزت منذ عقود باستعمال العديد من الأدوات لنمذجة خطر الكوارث الطبيعية، والتي ساعدت على تحديد المناطق المعرضة للكوارث وتقدير التأثيرات؛ وكل الشركات الكبيرة والإعادات اعتمدت منذ زمان على النماذج لتقييم تراكماتها في بلد ما أو منطقة ما. كما أن النماذج تساعد على تجميع التجربة التاريخية لخطر معين في منطقة ما، من أجل التنبؤ بحدوث الخطر في فترة زمنية (50 أو 100 سنة).

6- بالنظر إلى طبيعة المشاكل التي تحدث عن وقوع حوادث أو خسائر والمشاكل المترتبة عن المطالبات، فإن الذكاء الإصطناعي و كل التطبيقات المستعملة منذ عقدين ساهمت في تحسين تجربة العملاء وعلاقتهم مع شركات التأمين، وكلما زاد استعمال إمكانيات الذكاء الإصطناعي يتم تقصير وقت سداد المطالبات التي أصبحت من بعض الحالات لا تتجاوز الدقائق Limonade

7- هندسة المنتجات وتحسينها باستمرار. كلما زادت معرفة شركات التأمين بسلوكيات العملاء عن طريق دراسة الأسواق بشكل يومي و دقيق، كلما تمكنت الشركات من تحسين المنتجات المعروضة على الجمهور وجعلها الأقرب إلى أنماط حياتهم وسلوكهم الإستهلاكي.

إجمالاً، صناعة التأمين انخطرت منذ عقود في العديد من التطبيقات ، التي تهدف إلى الرفع من رضا المؤمن لهم . و ما الذكاء الاصطناعي إلا وسائل يتم تحديثها بشكل مستمر لتحسين أداء الشركات و المنتجات.

حسب دراسة للإعادة السويسرية و EY (2) " بالرغم من الظهور المتواضع على مخطط الذكاء الإصطناعي، إلا أن الذكاء الإصطناعي التوليدي يؤثر بشكل عميق على شركات التأمين مما يبسط العمليات ويعيد تعريف العملاء".

التحديات: غير تحدي الوظائف، هناك تحديات يجب أخذها بعين الإعتبار: سرية وسلامة المعلومات الشخصية؛ وضرورات الإمتثال للقوانين المحلية والمعايير العالمية.

الخلاصة :

أين نحن أي صناعة التأمين العربية من كل هذا؟

هناك تفاوت كبير بين البلدان والشركات. هناك بلدان قطعت أشواطاً ليست بالهينة في استعمالات الذكاء الإصطناعي، وهذا فرض على الشركات التعامل مع هذا الواقع بإيجابية. الإمارات تعتبر أكثر بلد عربياً استثمر في استعمال الذكاء الإصطناعي لكن هذا لا يعني أن كل الشركات انخرطت بشكل كبير في هذه الصيرورة. مركز دبي المالي العالمية، السعودية، البحرين، تونس، المغرب، الأردن تشجع الشركات الناشئة insuretech على الإنطلاق و تقديم تطبيقات تساعد شركات التأمين على تحسين أدائها وتجربة عملائها ؛ لكن عمومًا لازلنا لم نستثمر بما فيه الكفاية في الذكاء الإصطناعي وبنيته التحتية والموارد البشرية الضرورية للتعامل مع الواقع الجديد والذي أحببنا أم كرهنا فرض و سيفرض نفسه علينا .

ودائماً حسب المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي "إن الذكاء الإصطناعي يمكن أن يؤدي إلى زيادة هائلة في الإنتاجيه إذا تمكنا من إداراته بشكل جيد، لكنه يمكن أن يؤدي إلى المزيد من المعلومات المضللة، وبطبيعة الحال المزيد من عدم المساواة في مجتمعنا"[2].

و بالتالي إذا لم نواكب قطار الحداثة والذكاء الإصطناعي سيزداد حجم الهوة التي تفصلنا عن الأسواق المتقدمة وشركاتها.

وحتى لا يظل مصطلح الذكاء الإصطناعي صعباً على فهمنا أو بعيد المنال، يكفي أن نتذكر أن الذكاء الإصطناعي ليس إلا مكمل للذكاء البشري الذي صنعه.

(2) **المصدر:** EY, Swiss Re "The evolution of AI in the insurance industry" 2May 2024

تـغير المنـاخ في قاعـة المحكمـة: التقاضـي (الدعاوي) والمسـؤولية والـدور المحـوري لشـركة التأمين (إعادة) في عالـم الاحتـرار

Ousseynou Tall
Graduate of the Master of Science in International Insurance Management Coventry University in partnership with Ecole Supérieure d'Assurance - Paris

مقدمة:

إن تغير المناخ، الذي كان ذات يوم رعدا بعيدا، يزأر الآن على أبواب أنظمتنا القانونية وأروقة المؤسسات المالية بإلحاح لا يمكن تجاهله. مع ارتفاع درجة حرارة الأرض، يرتفع أيضا مد التقاضي بشأن تغير المناخ – وهو سلاح قانوني يستخدم بشكل متزايد في مواجهة الجمود البيئي والمؤسسي. لقد تجاوزت هذه الظاهرة مجرد الدعاوى القضائية لتصبح قوة كبيرة قادرة على تشكيل السياسة العامة وسلوك الشركات، مما يبشر بعصر جديد من المساءلة البيئية. يشير التقاضي بشأن تغير المناخ إلى النزاعات القانونية التي تشكل فيها العلوم أو السياسات أو القوانين المتعلقة بتغير المناخ الخلفية الموضوعية للقضية. وقد تحولت هذه النزاعات إلى أداة قوية ضد التقاعس المتصور، مستهدفة مجموعة من المدعى عليهم من تكتلات الوقود الأحفوري إلى الهيئات الحكومية. كانت الموجة الناشئة من التقاضي مدفوعة بمزيج من علوم المناخ المتقدمة والنشاط البيئي والدفع المجتمعي نحو مساءلة الشركات. في خضم هذه الدوامة تجد صناعة (إعادة) التأمين نفسها في منعطف محوري.

ارتفعت عدد الدعاوى القضائية المتعلقة بالمناخ بشكل كبير، مع تضاعف القضايا منذ عام 2015، مما يدل ليس فقط على تحول في التوقعات المجتمعية ولكن أيضا على مشهد مخاطر متطور يتحدى نماذج (إعادة) التأمين التقليدية. تؤكد هذه الزيادة على التأثير التحويلي على الصناعة – حيث يجب أن تتعامل المخاطر وإدارتها الآن مع الإزدياد غير المتوقع للتقاضي المناخي في هذا السياق، تجمع دراستنا العلاقة المعقدة بين التقاضي المناخي والتأمين ضد المسؤولية ، والدعوة إلى تطور على مستوى الصناعة في إدارة مخاطر المناخ. نحن نقف على أعتاب نقلة نوعية حيث لن تملي استجابة (إعادة) صناعة التأمين بقاءها فحسب، بل ستؤثر أيضا بشكل كبير على المسار العالمي نحو التخفيف من تغير المناخ. هذه المقالة بمثابة دعوة واضحة وخارطة طريق لشركات (إعادة) التأمين للتنقل في التداعيات القانونية لعالم الاحترار ، وتحث على التحول الذي يمزج الفطنة المالية مع الإشراف البيئي.

أولا - التقاضي المناخي: القوة التحويلية

يتم إعادة تشكيل مشهد التقاضي العالمي من خلال الفرع المتزايد باستمرار للتقاضي المناخي. من الولايات المتحدة إلى هولندا ، تعمل التحديات القانونية المتجذرة في المخاوف المناخية على توسيع حدود القانون البيئي ووضع سوابق رائدة. كان الحكم التاريخي الصادر عن محكمة مقاطعة لاهاي في قضية Milieudefensie et al. v. Royal Dutch Shell Plc في عام 2021 بمثابة لحظة فاصلة، حيث أجبر شل على خفض انبعاثات الكربون بشكل كبير بحلول عام 2030. لم يتردد صدى هذا القرار عبر الحدود فحسب ، بل أشار أيضا إلى اتجاه ناشئ حيث يمكن للمحاكم تكليف الشركات بالتوافق مع أهداف المناخ العالمية.

الشكل الأول: النتائج في جميع الحالات غير الأمريكية بمرور الوقت (حتى 31 مايو 2022)

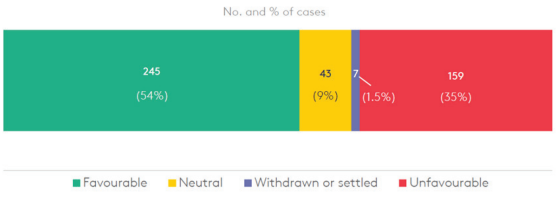

المصدر: الاتجاهات العالمية في التقاضي بشأن تغير المناخ2022 بيانات CCLW (قوانين تغير المناخ)

وتؤكد مثل هذه القضايا على اتساع نطاق التقاضي بشأن المناخ، الذي يمتد الآن عبر القارات والنظم القانونية. وفي قضية أستراليا، قضية شارما وآخرين ضد أستراليا. رأى وزير البيئة أن على الحكومة واجب الرعاية لحماية الشباب من أزمة المناخ. في الولايات المتحدة، تعد الدعوى القضائية التي رفعتها مدينة بالتيمور ضد شركات الوقود الأحفوري لدورها في تغير المناخ مثالا آخر على كيفية استخدام الإجراءات القانونية بشكل استراتيجي لمعالجة المخاوف البيئية. هذه الدعاوى وغيرها هي جزء من حركة

تم نشر هذا المقال باللغة الفرنسية في المجلة الفرنسية "LES BONNES FEUILLES DE L'ASSURANCE"

متنامية تستخدم السبل القضائية لتسريع مكافحة تغير المناخ ، وآثارها عميقة على صناعة (إعادة) التأمين.

تقف صناعة (إعادة) التأمين على مفترق طرق، حيث تتعامل مع تداعيات هذه التطورات القانونية. إن نموذج التأمين التقليدي، الذي كان ينظر إلى تغير المناخ ذات يوم على أنه "مشكلة مستقبلية"، يواجه الآن تحديا للتكيف مع فورية الخطر. مع زيادة تواتر وشدة الكوارث المرتبطة بالمناخ ، تواجه شركات التأمين (إعادة) قرار حاسم: إما توسيع تغطيتها لتشمل مخاطر جديدة مرتبطة بالمناخ أو إدخال استثناءات لإدارة تعرضها للمخاطر. تسلط المنظورات الاستراتيجية الضوء على حاجة شركات التأمين إلى إعادة تقييم سياساتها واستثناءاتها في ضوء هذه التحديات القانونية. إعادة التقييم هذه ليست مجرد قرار تجاري. إنه محور استراتيجي نحو الاستدامة والمرونة في صناعة مرتبطة ارتباطا جوهريا برفاهية المجتمع.

كما تم تسليط الضوء على المسؤولية المدنية نتيجة لاتجاهات التقاضي هذه. ينجح المدعون بشكل متزايد في تحديد مسؤولية الشركات والحكومات عن الفشل في التخفيف من آثار تغير المناخ أو المساهمة بنشاط فيه. يتم اختبار مفهوم إسناد المسؤولية عن الأضرار المناخية في المحاكم ، مما قد يضع سوابق جديدة للمشهد القانوني والتنظيمي. على سبيل المثال، أثبتت قضية أورجندا في هولندا أن الحكومة الهولندية لديها التزام قانوني بمنع تغير المناخ الخطير، وهو الحكم الذي شكل سابقة لقضايا مماثلة في جميع أنحاء العالم.

هذه التطورات القانونية لها تأثير الدومينو على صناعة (إعادة) التأمين، والتي يجب أن تتوقع الآن الآثار المالية المترتبة على التقاضي المناخي الناجح. تستجيب شركات التأمين من خلال تحسين معايير الاكتتاب الخاصة بها لتعكس المخاطر المتزايدة لتغطية الكيانات التي قد تواجه دعاوى قضائية مناخية في المستقبل. لا يقتصر دور الصناعة في هذا العصر الجديد على إدارة المخاطر فحسب ، بل يتمثل أيضا في تحفيز ودفع التحولات المجتمعية الأوسع نحو الاستدامة.

ومن خلال هذه التكيفات الاستراتيجية، فإن شركات إعادة التأمين ليست مجرد مراقب سلبي للمخاطر المرتبطة بالمناخ؛ بل إنهم مشاركون نشطون لديهم القدرة على التأثير على نتائج التقاضي المناخي. من خلال تحديد أقساط تعكس التكلفة الحقيقية لمخاطر المناخ ، يمكن لشركات (إعادة) التأمين التأثير بشكل غير مباشر على سلوك الشركات، وتشجيع الاستثمارات في الممارسات والتقنيات المستدامة. كما أن لديها القدرة على تشكيل السياسة العامة من خلال توفير البيانات والخبرات المتعلقة بمخاطر المناخ، والتي يمكن أن تسترشد بها الإجراءات التشريعية والتنظيمية.

وبالتالي فإن القوة التحويلية للتقاضي المناخي هي ظاهرة متعددة الأوجه تصل إلى ما هو أبعد من قاعة المحكمة. لديها القدرة على تغيير مسار الصناعات والمجتمعات ، مما يفرض إعادة تصور جماعية لكيفية تعاملنا مع المخاطر والفرص التي يطرحها المناخ المتغير. بالنسبة لصناعة (إعادة) التأمين ، إنها دعوة واضحة للعمل ، ودعوة لتكون في طليعة هذا التحول ، والاستفادة من موقعها الفريد ليس فقط للتكيف مع التغيير ولكن لقيادته.

ثانيا - التكيف مع مخاطر التقاضي: التحول الاستراتيجي للصناعة

في أعقاب تصاعد التقاضي المناخي، تقوم صناعة (إعادة) التأمين

الشكل2 : يمثل النمو في تقنيات إزالة الكربون ومصادر الطاقة المتجددة فرصة نمو كبيرة لشركات التأمين

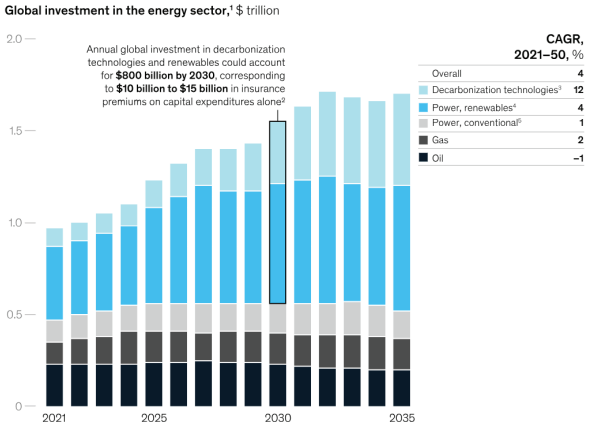

[1]Based on the Further Acceleration scenario, in which transition is accelerated by technology and regulatory evolution (though financial and technical constraints remain). For the oil and gas segments, the 2021 Accelerated Transition Scenario is used in combination with Further Acceleration, Achieved Commitments, and the 2021 Reference Case Scenario with Current Trajectory.
[2]Estimated insurance premiums on capital expenditures, with rates varying by technology
[3]Includes sustainable fuels; carbon capture, utilization, and storage; hydrogen; and electric-vehicle charging.
[4]Includes solar, onshore wind, offshore wind, hydro, and other.
[5]Includes coal, gas, nuclear, and other.
Source: IEA, *World energy investment*, April 2022; IEA, *World energy outlook 2021*; McKinsey Energy Insights Energy Value Pools Model

المصدر: ماكينزي، اغتنام فرصة المناخ في التأمين ، 14 سبتمبر 2022

بإعادة معايرة كبيرة لممارسات الاكتتاب الخاصة بها. تقليديا، اعتمدت الصناعة على البيانات التاريخية للتنبؤ بالمخاطر وتحديد الأقساط. ومع ذلك، مع ظهور تغير المناخ ومخاطر التقاضي المرتبطة به، يتم إصلاح هذا النموذج. تقوم شركات التأمين الآن بدمج طريقة شدة التردد بشكل أكثر صرامة لمراعاة مشهد المخاطر المتزايد والأقل قابلية للتنبؤ. تساعد هذه الطريقة الاكتوارية في تقدير احتمالية وتأثير المطالبات ، مما يمكن (إعادة) شركات التأمين من تحديد أقساط تعكس بشكل أفضل المخاطر المتزايدة للأحداث والدعاوى القضائية المتعلقة بالمناخ.

وكنتيجة مباشرة لهذه التحولات، فإن التداعيات المالية متعددة. يمكن أن يؤدي التقاضي المناخي إلى دفعات مطالبات كبيرة ، مما يؤثر على ربحية الصناعة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤثر التهديد بالتقاضي على قدرة شركات التأمين على سداد ديونها، مما يستلزم الاحتفاظ باحتياطيات رأسمالية أكبر لتغطية الالتزامات المحتملة. وهذا بدوره يمكن أن يحد من رأس المال المتاح للاستثمار ويرفع تكلفة التأمين ، مما يؤثر على القدرة على تحمل التكاليف وتوافر التغطية للمستهلكين. ومن منظور مجتمعي، يمكن لهذه التداعيات المالية أن توسع فجوة الحماية، لا سيما في المناطق والمجتمعات المعرضة بالفعل لآثار تغير المناخ.

استجابة لهذه التحديات ، تقوم صناعة (إعادة) التأمين بتطوير استراتيجيات ومنتجات مبتكرة. على سبيل المثال ، تقوم بعض شركات التأمين بصياغة أنواع جديدة من التغطية التي تتناول على وجه التحديد الالتزامات المتعلقة بالمناخ. وتقوم دول أخرى بتنقيح السياسات القائمة لإدراج تغير المناخ كخطر قياسي. منتجات مثل التأمين البارامتري ، الذي يدفع بناء على حدوث معلمات محددة لحدث ما ، مثل حجم الإعصار ، تكتسب زخما. يمكن أن يوفر هذا النوع من المنتجات دفعات أسرع وشروطا أكثر وضوحا ، وهو أمر مفيد في أعقاب الكوارث المرتبطة بالمناخ.

علاوة على ذلك ، تستكشف الصناعة طرقا لاستخدام منتجات

التأمين لتحفيز المرونة المناخية. من خلال تقديم أقساط أقل للمباني الخضراء أو للشركات ذات البصمة الكربونية المنخفضة ، يمكن لشركات التأمين تعزيز الممارسات المستدامة. هناك أيضا جهود تعاونية مثل منتدى تطوير التأمين ، الذي يجمع بين شركات التأمين والحكومات والمنظمات الدولية لتعزيز استخدام التأمين لبناء القدرة على الصمود ضد الكوارث الطبيعية.

كما تعالج شركات التأمين (إعادة) مخاطر المناخ من خلال استراتيجيات سحب الاستثمارات والاستثمار. هناك اتجاه متزايد لشركات التأمين التي تسحب استثماراتها من صناعات الفحم والوقود الأحفوري الأخرى للتخفيف من تعرضها للصناعات التي من المحتمل أن تواجه دعاوى قضائية بشأن المناخ في المستقبل. وعلى العكس من ذلك، فإنهم يستثمرون بشكل متزايد في السندات الخضراء وغيرها من الأصول المستدامة. لا تتماشى هذه التحركات الاستثمارية الاستراتيجية مع أهداف الاستدامة العالمية فحسب ، بل تقلل أيضا من تعرض شركات التأمين لمخاطر التقاضي.

مجال آخر للتحول الاستراتيجي هو في مجال تقييم المخاطر والنمذجة. تستفيد شركات التأمين من التكنولوجيا والبيانات الضخمة لتحسين فهمها لمخاطر المناخ. ويجري إدماج تقنيات النمذجة المتقدمة، التي تشمل الإسقاطات والسيناريوهات المناخية، في أطر تقييم المخاطر. وهذا يسمح لشركات التأمين بتوقع وتسعير المخاطر المرتبطة بتغير المناخ والتقاضي ذي الصلة بشكل أفضل.

واستجابة للتطورات التنظيمية، تعمل شركات التأمين أيضا على تعزيز إفصاحها عن مخاطر المناخ. بعد مبادرات مثل فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD) ، أصبحت شركات (إعادة) التأمين أكثر شفافية بشأن التعرض لمخاطر المناخ واستراتيجيات الإدارة. هذا لا يعلم المستثمرين وأصحاب المصلحة فحسب ، بل يوفر أيضا صورة أوضح لاستعداد الصناعة لمخاطر التقاضي المناخي.

وبالتالي فإن التحول الاستراتيجي في صناعة (إعادة) التأمين هو استجابة متعددة الأوجه واستباقية للتحديات المتنامية التي يفرضها التقاضي المناخي. من خلال إعادة ضبط ممارسات الاكتتاب الخاصة بهم ، وتطوير منتجات مبتكرة ، واعتماد موقف استثماري مستقبلي ، لا تتكيف شركات التأمين (إعادة) مع بيئة المخاطر الجديدة فحسب ، بل تعمل أيضا بنشاط على تشكيل سوق يقدر المرونة والاستدامة. هذه التغييرات ضرورية ليس فقط للصحة المالية للصناعة ولكن أيضا لدورها في تعزيز مجتمع أكثر مرونة للمناخ.

ثالثا - الإبحار في التطورات القانونية والتنظيمية

مع تكيف صناعة (إعادة) التأمين مع المخاطر المتزايدة المرتبطة بالتقاضي المناخي ، يجب عليها أيضا التنقل في بيئة قانونية وتنظيمية سريعة التطور. وضعت المعاهدات الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) واتفاقية باريس معايير عالمية طموحة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتخفيف من تغير المناخ. يتم استخدام هذه الالتزامات الدولية بشكل متزايد كأساس للتقاضي ، مما يشكل تحديا للكيانات العامة والخاصة على حد سواء لمواءمة ممارساتها مع الأهداف المناخية الدولية.

وتعكس القوانين الوطنية أيضا هذا التحول العالمي. يشير قانون تغير المناخ النيجيري وقواعد الإفصاح عن تغير المناخ المقترحة من لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) إلى وجود اتجاه نحو مزيد من الشفافية والمساءلة. تجبر هذه اللوائح الشركات على

الشكل3: انتقال مخاطر المسؤولية من خلال القطاع المالي

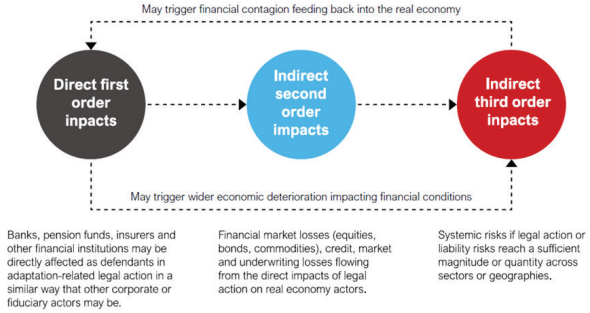

المصدر: UNEF/ Minter Ellison، مخاطر المسؤولية وتمويل التكيف، أبريل 2021

الكشف عن تأثيرها البيئي بشكل أكثر شمولا ، مما يؤثر بدوره على عمليات الاكتتاب لشركات (إعادة) التأمين. يجب عليهم الآن النظر في الامتثال القانوني لعملائهم كعامل مادي في تقييم المخاطر.

وتشكل مواءمة الأطر القانونية الدولية مجالا حاسما آخر يؤثر على صناعة (إعادة) التأمين. يمكن أن يؤدي عدم الاتساق عبر الولايات القضائية إلى عدم القدرة على التنبؤ وزيادة المخاطر لشركات التأمين العاملة دوليا. تهدف جهود مثل اتفاقية باريس إلى إنشاء نهج أكثر توحيدا لإدارة مخاطر المناخ. وتعمل الرابطة الدولية لمشرفي التأمين أيضا على تحقيق هذا الهدف، حيث تجري تحليلات للثغرات في المواد الإشرافية القائمة لتقييم كيفية معالجة مخاطر المناخ حاليا والمجالات التي تحتاج إلى مزيد من العمل.

تلعب صناعة (إعادة) التأمين دورا حيويا في هذه المبادرات المناخية العالمية. من خلال توفير البيانات والخبرة في تقييم المخاطر ، تساهم شركات التأمين في تطوير المعايير والممارسات الدولية لإدارة مخاطر المناخ. كما أنها تشارك في الجهود الرامية إلى إنشاء أدوات مالية مبتكرة، مثل سندات الكوارث وسندات القدرة على الصمود، والتي يمكن أن تساعد في تمويل جهود التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره.

بالنظر إلى المستقبل ، فإن التحديات التي تواجه صناعة (إعادة) التأمين في سياق التقاضي والتنظيم بشأن تغير المناخ كبيرة. يجب على الصناعة مواكبة التطورات القانونية ، وضمان أن منتجاتها وممارساتها تظل متوافقة وذات صلة. وسيتطلب ذلك استثمارا مستمرا في الخبرة القانونية والتحليل التنظيمي. يجب على شركات التأمين أيضا التعامل مع صانعي السياسات للتأثير على تطوير اللوائح التي تؤثر على صناعتهم ، والدعوة إلى أطر توازن بين الحاجة إلى حماية البيئة وحقائق إدارة المخاطر.

كما أن دور الصناعة في مبادرات المناخ العالمية آخذ في التوسع. يتم الاعتراف بشكل متزايد بشركات التأمين كأصحاب مصلحة رئيسيين في تمويل المناخ ، مع القدرة على تعبئة كميات كبيرة من رأس المال للاستثمار في المشاريع المستدامة. كما أنهم شركاء أساسيون في الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تهدف إلى تحسين القدرة على التكيف مع تغير المناخ. ومن خلال مبادرات مثل منتدى تطوير التأمين، تعمل شركات التأمين مع الحكومات والمنظمات الدولية لتطوير حلول التأمين التي يمكن أن تساعد في سد فجوة الحماية، لا سيما في البلدان النامية الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ.

علاوة على ذلك ، فإن الصناعة لديها القدرة على دفع الابتكار في إدارة مخاطر المناخ. على سبيل المثال ، تستكشف شركات التأمين (إعادة) استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي للتنبؤ بشكل أفضل بمخاطر المناخ ونمذجة نتائج التقاضي المحتملة. كما أنها تعمل على تطوير أنواع جديدة من التغطية التأمينية التي يمكن أن تستجيب للتحديات الفريدة التي يفرضها تغير المناخ ، مثل تغطية مشاريع ائتمان الكربون أو منشآت الطاقة المتجددة.

باختصار ، فإن صناعة (إعادة) التأمين في طليعة التنقل في الشبكة المعقدة من التطورات القانونية والتنظيمية المتعلقة بتغير المناخ. من خلال المشاركة الفعالة في المعاهدات الدولية ، والامتثال للقوانين الوطنية ، والمساهمة في مبادرات المناخ العالمية ، لا تدير شركات التأمين مخاطرها فحسب ، بل تعمل أيضا على تشكيل مستقبل سياسة المناخ. ستكون استجابة الصناعة لهذه التطورات حاسمة في تحديد مرونتها المستقبلية ودورها في الاستجابة المجتمعية الأوسع لتغير المناخ. بينما تتطلع الصناعة إلى المستقبل ، يجب أن تستمر في التكيف والابتكار والتعاون لمواجهة تحديات وفرص عالم الاحترار.

الخلاصة: رسم مستقبل مستدام في مواجهة التقاضي المناخي

في بوتقة التقاضي المناخي ، تبرز شركات (إعادة) التأمين كمهندسين محوريين للمرونة ، حيث تبحر في التفاعل المعقد بين التحديات القانونية وضرورات الاستقرار المالي. تشير حالة التدفق الحالية للصناعة ، والتي أبرزتها الانشقاقات الأخيرة من تحالف التأمين الصافي الصفري ، إلى قطاع يتصارع مع استجابته الموحدة لتغير المناخ. وعلى الرغم من هذه التحديات، لا يزال دور قطاع التأمين في الجهود العالمية للتصدي لتغير المناخ بالغ الأهمية، وتحقيق التوازن بين الاحتياجات الفورية للتكيف وضرورات التخفيف على المدى الطويل.

إن الدور الحاسم الذي تلعبه (إعادة) شركات التأمين في تفسير الديناميات المتطورة للتقاضي المناخي والاستجابة لها أمر أساسي للحفاظ على التوازن بين المتانة الاقتصادية والمساءلة البيئية. يتم التأكيد على إلحاح القضية من خلال المد المتصاعد للتقاضي

الشكل 4: أهداف التنمية المستدامة

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، شعبة التنمية المستدامة

المناخي ، مما يتطلب الاهتمام ليس فقط من شركات التأمين ولكن من المجتمع ككل. هذه دعوة إلى السلاح ، تستدعي كلمات ألبرت أينشتاين: "لا يمكننا حل مشاكلنا بنفس التفكير الذي استخدمناه لخلقها". إنها دعوة واضحة لصناعة التأمين لتغيير النماذج ، لرؤية التقاضي المناخي ليس فقط كتهديد ، ولكن كمحفز للتحول نحو مستقبل أكثر استدامة.

وفي الوقت الذي تعيد فيه صناعة التأمين ضبط ممارساتها في ضوء المطالبات المتزايدة المتعلقة بالمناخ، يجب عليها أيضا توسيع رؤيتها لاحتضان الاستدامة كمبدأ أساسي لفلسفة أعمالها. يعد التعاون القوي بين القطاعات والابتكار أمرا ضروريا في هذه الرحلة – وهي رحلة تتجاوز التكيف السلبي وتقيم تحالفات استراتيجية عبر الصناعات والحدود.

يمكن أن تؤدي المشاركة الاستباقية للصناعة وتطوير ممارسات الاكتتاب المبتكرة واستراتيجيات الاستثمار المستدام ومنتجات التأمين الذكية مناخيا إلى قيادة المسيرة نحو مستقبل يتناغم فيه النمو الاقتصادي والإشراف البيئي. وبينما نلقي بنظرنا إلى الأمام، فإن صناعة (إعادة) التأمين، بعيدا عن كونها لاعبا هامشيا، تقع في قلب الاستجابة الجماعية لتغير المناخ. لديها القدرة على بث المعركة العالمية ضد تغير المناخ بالفطنة المالية والابتكار. ومع استمرار ظهور المخاطر المناخية، ستكون الاستراتيجيات التطلعية للصناعة مفيدة في تشكيل عالم ليس فقط قابلا للتأمين ولكن مستداما أيضا للأجيال القادمة.

Climate Change in the Courtroom: Litigation, Liability, and the (Re)Insurer's Pivotal Role in a Warming World

Introduction:

Climate change, once a distant thunder, now roars at the gates of our legal systems and the corridors of financial institutions with a pressing urgency that cannot be ignored. As the Earth's temperature rises, so does the tide of climate change litigation—a legal weapon increasingly wielded in the face of environmental and corporate inertia. This phenomenon has transcended beyond mere lawsuits to become a significant force capable of shaping public policy and corporate behavior, heralding a new era of environmental accountability.

Climate change litigation refers to legal disputes wherein the science, policies, or laws related to climate change from the substantive backdrop of the case. These disputes have burgeoned into a potent tool against perceived inaction, targeting a spectrum of defendants from fossil fuel conglomerates to government bodies. The emerging wave of litigation has been propelled by a combination of advanced climate science, environmental activism, and a societal push towards corporate accountability. It is within this maelstrom that the (re)insurance industry finds itself at a pivotal juncture. The number of climate-related lawsuits has dramatically surged, with a doubling of cases since 2015, signifying not

only a shift in societal expectations but also an evolving risk landscape that challenges traditional (re)insurance models. This surge underscores a transformative impact on the industry—where risk calculation and management must now grapple with the unpredictable swell of climate litigation. As insurers and reinsurers assess, reserve, and price the risks associated with these litigations, the call for a refined approach is clear: one that is proactive, innovative, and aligned with the urgent need for resilience and sustainability.

In this critical context, our study synthesizes the intricate nexus between climate litigation and liability insurance, advocating for an industry-wide evolution in managing climate risks. We stand on the cusp of a paradigm shift where the (re)insurance industry's response will not only dictate its survival but also significantly influence the global trajectory towards mitigating climate change. This article serves as both a clarion call and a roadmap for (re)insurers to navigate the legal ramifications of a warming world, urging a transformation that melds financial acumen with environmental stewardship.

I - Climate Litigation: A Transformative Force

The landscape of global litigation is being reshaped by the ever-growing branch of climate litigation. From the United States to the Netherlands, legal challenges rooted in climate concerns are expanding the frontiers of environmental law and setting groundbreaking precedents. The landmark ruling in Milieudefensie et al. v. Royal Dutch Shell Plc by The Hague District Court in 2021 marked a watershed moment, compelling Shell to significantly reduce its carbon emissions by 2030. This decision not only reverberated across borders but also signaled an emerging trend where courts could mandate companies to align with global climate goals.

Such cases underscore the expanding scope of climate litigation, now spanning continents and legal systems. In Australia, the case of Sharma et al. v. Minister for the Environment held that the government has a duty of care to protect young people from the climate crisis. In the United States, the city of Baltimore's lawsuit against fossil fuel companies for their role in climate change is another example of how legal actions are being strategically used to address environmental concerns. These and other lawsuits are part of a growing movement that uses judicial avenues to accelerate the fight against climate change, and their implications are profound for the (re)insurance industry.

The (re)insurance industry stands at a crossroads, contending with the ramifications of these legal developments. The traditional insurance model, which once viewed climate change as a 'future problem,' is now being challenged to adapt to the immediacy of the risk. As the frequency and severity of climate-related disasters increase, (re)insurers are faced with a crucial decision: to either expand their coverage to include new climate-related perils or to introduce exclusions to manage their risk exposure. The strategic perspectives highlight the need for (re)insurers to re-evaluate their policies and exclusions in light of these legal challenges. This re-evaluation is not merely a business decision; it is a strategic pivot towards sustainability and resilience in an industry intrinsically linked to the well-being of society.

Civil liability, too, has been thrust into the spotlight as a result of these litigation trends. Plaintiffs are increasingly successful in establishing the liability of corporations and governments for failing to mitigate the effects of climate change or for actively contributing to it. The concept of attributing responsibility for climate damages is being tested in courts, potentially setting new precedents for the legal and regulatory landscape. For example, the Uganda case in the Netherlands established that the Dutch government has a legal obligation to prevent dangerous climate change, a ruling that has set a precedent for similar cases around the world.

These legal developments have a domino effect on the (re) insurance industry, which must now anticipate the financial implications of successful climate litigation. Insurers are responding by refining their underwriting criteria to reflect the increased risk of covering entities that may face future climate litigation. The industry's role in this new era is not only to manage risk but also to incentivize and drive broader societal shifts towards sustainability.

Through these strategic adaptations, (re)insurers are not just passive observers of climate-related risks; they are active participants with the potential to influence the outcomes of climate litigation. By setting premiums that reflect the true cost of climate risk, (re)insurers can indirectly impact corporate behavior, encouraging investments in sustainable practices and technologies. They also have the power to shape public policy by providing data and expertise on climate risk, which can inform legislative and regulatory actions.

The transformative force of climate litigation is thus a multifaceted phenomenon that reaches far beyond the courtroom. It has the power to alter the course of industries and societies, compelling a collective reimagining of how we approach the risks and opportunities presented by a chaNGIng climate. For the (re)insurance industry, it is a clarion call to action, an invitation to be at the forefront of this transformation, leveraging its unique position to not just adapt to change but to lead it.

II - Adapting to Litigation Risks: Industry's Strategic Shift

In the wake of an upsurge in climate litigation, the (re) insurance industry is undertaking a significant recalibration of its underwriting practices. Traditionally, the industry has relied

on historical data to forecast risks and determine premiums. However, with the advent of climate change and associated litigation risks, this model is being overhauled. (Re)insurers are now incorporating the frequency-severity method more rigorously to account for the heightened and less predictable risk landscape. This actuarial method helps in estimating the likelihood and impact of claims, enabling (re)insurers to set premiums that better reflect the increasing risk of climate-related events and lawsuits.

As a direct consequence of these shifts, the financial repercussions are manifold. Climate litigation can lead to substantial claims payouts, affecting the industry's profitability. Furthermore, the threat of litigation can impact insurers' solvency, necessitating the holding of larger capital reserves to cover potential liabilities. This in turn can limit the capital available for investment and raise the cost of insurance, affecting affordability and coverage availability for consumers. From a societal perspective, these financial repercussions can widen the protection gap, especially in regions and communities that are already vulnerable to the effects of climate change.

Responding to these challenges, the (re)insurance industry is developing innovative strategies and products. For instance, some insurers are crafting new types of coverage that specifically address climate-related liabilities. Others are revising existing policies to include climate change as a standard peril. Products such as parametric insurance, which pays out based on the occurrence of specific parameters of an event, such as the magnitude of a hurricane, are gaining traction. This product type can provide faster payouts and clearer terms, which is beneficial in the aftermath of climate-related disasters.

Moreover, the industry is exploring ways to use insurance products to incentivize climate resilience. By offering lower premiums for green buildings or for companies with lower carbon footprints, insurers can promote sustainable practices. There are also collaborative efforts like the Insurance Development Forum, which brings together insurers, governments, and international organizations to enhance the use of insurance to build resilience against natural disasters. (Re)insurers are also addressing climate risks through divestment and investment strategies. There is a growing trend of insurers divesting from coal and other fossil fuel industries to mitigate their exposure to industries likely to face future climate litigation. Conversely, they are increasingly investing in green bonds and other sustainable assets. These strategic investment moves not only align with global sustainability goals but also reduce the insurers' litigation risk exposure.

Another area of strategic shift is in the realm of risk assessment and modeling. (Re)insurers are leveraging technology and big data to improve their understanding of climate risks. Advanced modeling techniques, which include climate projections and scenarios, are being integrated into risk assessment frameworks. This allows (re)insurers to better anticipate and price the risks associated with climate change and related litigation.

In response to regulatory developments, insurers are also enhancing their disclosure on climate risks. Following initiatives such as the Task Force on Climate-related Financial Disclosures (TCFD), (re)insurers are becoming more transparent about their climate risk exposure and management strategies. This not only informs investors and stakeholders but also provides a clearer picture of the industry's preparedness for climate litigation risks.

The strategic shift within the (re)insurance industry is thus a multifaceted and proactive response to the burgeoning challenges posed by climate litigation. By recalibrating their underwriting practices, developing innovative products, and adopting a forward-thinking investment stance, (re) insurers are not just adapting to a new risk environment but are also actively shaping a market that values resilience and sustainability. These changes are crucial not only for the financial health of the industry but also for its role in fostering a more climate-resilient society.

III - Navigating Legal and Regulatory Developments

As the (re)insurance industry adapts to the increased risks associated with climate litigation, it must also navigate a rapidly evolving legal and regulatory environment. International treaties like the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) and the Paris Agreement have set ambitious global standards for reducing greenhouse gas emissions and mitigating climate change. These international commitments are increasingly being used as a basis for litigation, challeNGIng both public and private entities to align their practices with international climate goals.

National laws are also reflecting this global shift. The Nigerian Climate Change Act and the U.S. Securities and Exchange Commission's (SEC) proposed climate change disclosure rules are indicative of a trend towards greater transparency and accountability. These regulations compel companies to disclose their environmental impact more comprehensively, which in turn affects the underwriting processes of (re)insurers. They must now consider the legal compliance of their clients as a material factor in risk assessment.

The harmonization of international legal frameworks is another critical area impacting the (re)insurance industry. The lack of consistency across jurisdictions can lead to unpredictability and increased risks for insurers operating internationally.

Efforts such as the Paris Agreement aim to create a more unified approach to managing climate risk. The International Association of Insurance Supervisors (IAIS) is also working towards this goal, conducting gap analyses of existing supervisory material to assess how climate risk is currently addressed and where further work is needed.

The (re)insurance industry is playing a vital role in these global climate initiatives. By providing data and risk assessment expertise, insurers are contributing to the development of international standards and practices for climate risk management. They are also involved in efforts to create innovative financial instruments, such as catastrophe bonds and resilience bonds, which can help to fund climate adaptation and mitigation efforts.

Looking to the future, the challenges facing the (re)insurance industry in the context of climate change litigation and regulation are significant. The industry must keep pace with the legal developments, ensuring that their products and practices remain compliant and relevant. This will require ongoing investment in legal expertise and regulatory analysis. Insurers must also engage with policymakers to influence the development of regulations that affect their industry, advocating for frameworks that balance the need for environmental protection with the realities of risk management.

The industry's role in global climate initiatives is also expanding. Insurers are increasingly recognized as key stakeholders in climate finance, with the capacity to mobilize large amounts of capital for investment in sustainable projects. They are also crucial partners in public-private partnerships aimed at improving resilience to climate change. Through initiatives like the Insurance Development Forum, insurers are working with governments and international organizations to develop insurance solutions that can help to close the protection gap, particularly in developing countries that are most vulnerable to the impacts of climate change.

Moreover, the industry has the potential to drive innovation in climate risk management. For example, (re)insurers are exploring the use of artificial intelligence and machine learning to better predict climate risks and model potential litigation outcomes. They are also developing new types of insurance coverage that can respond to the unique challenges posed by climate change, such as coverage for carbon credit projects or renewable energy installations.

In sum, the (re)insurance industry is at the forefront of navigating the complex web of legal and regulatory developments related to climate change. By actively participating in international treaties, complying with national laws, and contributing to global climate initiatives, insurers are not only managing their risks but also shaping the future of climate policy. The industry's response to these developments will be critical in determining its future resilience and its role in the broader societal response to climate change. As the industry looks ahead, it must continue to adapt, innovate, and collaborate to meet the challenges and opportunities of a warming world.

Conclusion: Charting a Sustainable Future in the Face of Climate Litigation

In the crucible of climate litigation, (re)insurers are emerging as pivotal architects of resilience, navigating the complex interplay between legal challenges and the imperatives of financial stability. The industry's current state of flux, highlighted by the recent defections from the Net Zero Insurance Alliance, indicates a sector grappling with its unified response to climate change. Despite these challenges, the insurance sector's role in the global effort to address climate change remains critical, balancing the immediate needs of adaptation with the long-term imperatives of mitigation.

The critical role that (re)insurers play in interpreting and responding to the evolving dynamics of climate litigation is central to maintaining the equilibrium between economic robustness and environmental accountability. The urgency of the issue is underscored by the rising tide of climate litigation, demanding attention not only from insurers but from society at large. This is a call to arms, invoking the words of Albert Einstein: "We cannot solve our problems with the same thinking we used to create them." It is a clarion call for the insurance industry to shift paradigms, to see climate litigation not just as a threat, but as a catalyst for transformation towards a more sustainable future.

As the (re)insurance industry recalibrates its practices in light of increasing climate-related claims, it must also extend its vision to embrace sustainability as a core tenet of its business philosophy. Robust cross-sector collaboration and innovation are imperative on this journey—a journey that transcends passive adaptation and forges strategic alliances across industries and borders.

The industry's proactive engagement and development of innovative underwriting practices, sustainable investment strategies, and climate-smart insurance products can lead the march towards a future where economic growth and environmental stewardship are in harmony. As we cast our gaze forward, the (re)insurance industry, far from being a peripheral player, is at the heart of the collective response to climate change. It has the potential to infuse the global fight against climate change with financial acumen and innovation. As climate risks continue to unfold, the industry's forward-looking strategies will be instrumental in shaping a world that is not only insurable but also sustainable for generations to come.

الحمراء للتأمين
Hamraa Insurance
تأكد أننا نهتم بك
شريك التأمين الموثوق
لأكثر من 1300 شركة
ومؤسسة في العراق
بغـــداد - عرصات الهندية - فرع افران الطاحونة / البصـــــرة - مناوي باشا - عمارة مطعم ناندوز / أربيـــــل - القرية الايطالية
alhamraains.com
07821322111 / 07700170016 / 6867

من أجل صناعة تأمين عربية أكثر استدامة وشمولية، كيف يمكن لصناعة التأمين العربية الانخراط في ثورة الذكاء الاصطناعي؟ المزايا والفرص من التطبيق والتحديات والمخاطر لرسم خارطة الطريق

عزة جابر
أخصائي أول تسويق وتطوير الأعمال - مصر القابضة للتأمين

ملخص البحث

تسلط هذه الدراسة البحثية الضوء على أهمية الذكاء الاصطناعي في تعزيز صناعة التأمين العربية، وكيف يمكن أن يؤثر إدماج الذكاء الاصطناعي في الصناعة على جميع أطراف سلسلة قيمة التأمين بما يخدم تحقيق الشمول والمستدامة.

استخدمت الدراسة منهجًا وصفيًا تحليليًا، حيث تم إجراء مراجعة للدراسات والأبحاث والتقارير التي تناولت الموضوعات المتعلقة بالحدود الموضوعية للدراسة (حوالي 170 مرجع وما يصل إلى 45 حاله عملي)، بالإضافة إلى إجراء مقابلات متعمقة مع أربعة من كبار الخبراء العاملين في الشمول التأميني والتأمين المستدام.1 كما تم إجراء استبيان لعدد 228 فرد من صناعة التأمين وإعادة التأمين وتكنولوجيا التأمين في صناعة التأمين العربية، وفي النهاية تم دراسة حجم سوق الذكاء الاصطناعي في الوطن العربي.

وبناءً على هذه الدراسة، تم وضع ما يلي:

مصفوفة شاملة لتعزيز دور الذكاء الاصطناعي ضمن سلسلة القيمة لصناعة التأمين، وكيف يمكن أن يعزز ذلك الشمول والاستدامة.

ملخص لأهم الفرص والتحديات نحو إدماج الذكاء الاصطناعي في صناعة التأمين العربية، وكيفية التصدي للتحديات.

وفي نهاية الدراسة، يمكن التأكيد على أن الذكاء الاصطناعي سيكون له دور كبير في تعزيز صناعة التأمين العربية، وزيادة مستويات الشمول والاستدامة الخاصة بها، وعلى رأسها الوصول للفئات التي كانت لا تصل إليها الخدمات التأمينية وبالتالي زيادة قاعدة المشتركين في صناعة التأمين العربية، والتنبؤ بالمخاطر التي يمكن أن يواجها هؤلاء العملاء ووضع خطط استباقية للتصدي لها.

وفيما يلي ملخص لكل فصل على حدى

الفصل الأول: تعريف أهم المصطلحات المستخدمة في البحث وتوضيح الترابط بينهم

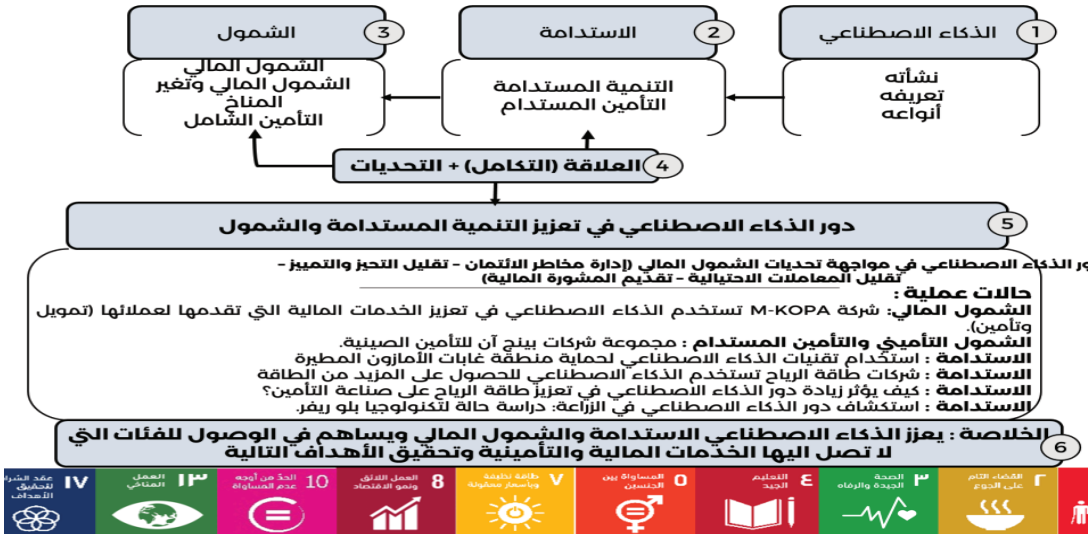

الفصل الثاني

دور الذكاء الاصطناعي في صناعة التأمين

تم القيام بالمراجعة الأدبية للتطور التكنولوجي بصناعة التأمين من الرقمنة وصولا إلى الذكاء الاصطناعي وقد وجدت هذه الأدبيات أن الذكاء الاصطناعي يمثل تقنية جديدة وواعدة يمكن أن تؤدي إلى ثورة في صناعة التأمين ثم تم الانتقال إلى حجم تغلغل الذكاء الاصطناعي في صناعة التأمين والذي يظهر نمو واعد. ثم تم تغطية دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز صناعة التأمين وذلك على النحوالتالي :

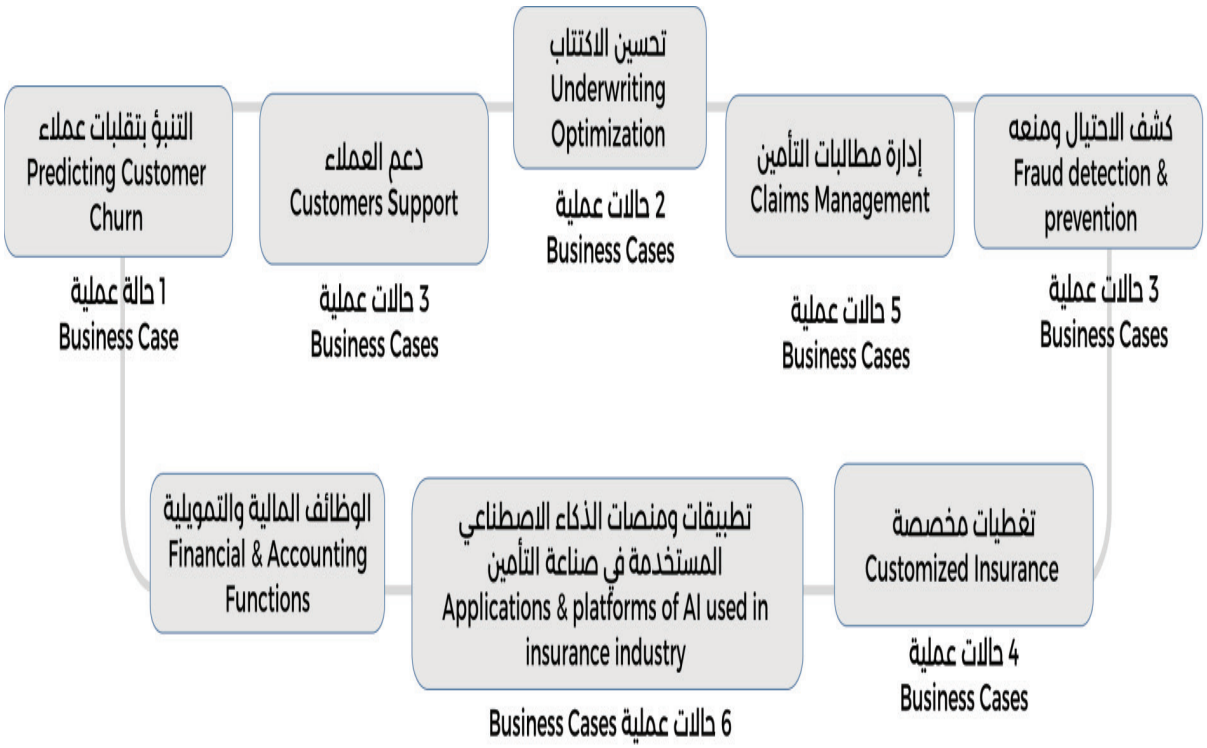

تم حصر فوائد الذكاء الاصطناعي لشركة التأمين وللعميل ومن ثم تم الانتقال إلى انشاء مصفوفة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي السابقة داخل سلسلة قيمة التأمين ودور ذلك في تعزيز الشمولية وأهداف التنمية المستدامة وتعتبر هذه الخطوة كبداية لخارطة الطريق لتفعيل أكبر لوظائف الذكاء الاصطناعي داخل سلسلة قيمة التأمين وخلق قيم مضافة تعزز الشمولية والاستدامة.

الفصل الثالث: كيف يؤثر الذكاء الاصطناعي على سلسلة قيمة التأمين ويعزز أهداف الشمولية والمستدامة (التمويل المستدام)؟

استند تكوين المصفوفة إلى مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك:

مراجعة 45 مثالًا وحالةً توضح كيفية استخدام صناعة التأمين واستفادتها من الذكاء الاصطناعي.

دراسة الأوراق والمنشورات الرئيسية (8 مصادر) التي تتناول تأثير الذكاء الاصطناعي على سلسلة قيمة التأمين. تم تقديم شرح تفصيلي في مدخل الفصل الثالث مع رسم توضيحي لكيفية استخدام المصفوفة .

الفصل الرابع: منهجية الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الدراسات والابحاث والتقارير التي تناولت الموضوعات المتعلقة بالحدود الموضوعية لهذه الدراسة.

تم اجراء مقابلات متعمقة مع أربعة من كبار الخبراء العاملين الشمول التأميني والتأمين المستدام2 والتي أفادت هذا البحث في الاجابة على الأسئلة الرئيسية لهذا الدراسة.

ومن ثم تحليل البيانات التي تم جمعها من المنهج الوصفي والمقابلات المتعمقة. تم اجراء استبيان لعدد 228 فرد من صناعة التأمين وإعادة التأمين وتكنولوجيا التأمين في الوطن العربي لاختبار مدي تقارب النتائج السابقة مع واقع وخبرة صناعة التأمين العربية واستخلاص النتائج التي يمكن من خلالها البناء لمعرفة فرص وتحديات تطبيق الذكاء الاصطناعي في صناعة التأمين العربية وعلاقتها بتعزيز التنمية المستدامة والشمول التأميني وفي النهاية تم وضع خارطة طريق لصناعة التأمين العربية لتطبيق الذكاء الاصطناعي المستدام والمسئول في صناعة التأمين.

الفصل الخامس: خارطة الطريق لصناعة التأمين العربية نحو الانحراط في الذكاء الاصطناعي: التحديات – الفرص - الخلاصة

تناول هذا الفصل تصنيف الدول العربية في مؤشر الابتكار وحجم تغلغل الذكاء الاصطناعي في الوطن العربي وتوقعات النمو. تم رسم خارطة من الفرص والتحديات بناءً على الاستنتاجات السابقة في الفصول الثلاث ثم تم وضع خلاصة لهذه الدراسة مع توصيات التصدي للتحديات المحتملة.

التأمين – «مأكول ومذموم»

علي إبراهيم العبد الغني
الرئيس التنفيذي للشركة الإسلامية القطرية للتأمين

لدينا مثل شعبي يقول «عومة.. مأكولة ومذمومة» – فالأمثال الشعبية دائماً تعكس بيئة الإنسان المحيطة ومكوناتها الحاضرة في الحياة اليومية، وهذا المثل المستمد من البيئة البحرية يتكلم عن العومة وهي أسماك السردين الصغيرة فالبعض يأكل العومة على صغرها وبعد ذلك ينتقدها مظهراً عيوبها ووفقاً للمثل الشعبي فهو ينتقد من ينال فائدة الشيء ثم يعيبه وقد ذكرني هذا المثل بعلاقة الجمهور مع شركات التأمين فقد طالعنا الإعلامي البارز الأستاذ عبدالعزيز محمد بتغريدته اليومية متسائلاً «يا ريت حد يخبرنا حالات الاحتيال في الحوادث المرورية على شركات التأمين حلال ولا حرام؟ لأن وايد ناس مستسهلين الشغلة» وفوراً انهالت عليه تعليقات الجمهور وقد هالني حجم الغضب غير المبرر والقائم للأسف على عدم الفهم لطبيعة عقد التأمين وطبيعة صناعة التأمين وعمل شركات التأمين الوطنية وبالرغم من مشاركتي السابقة في محاولة رفع الوعي التأميني بالكتابة في هذا الموضوع في كتابي «صناعة التأمين – الفرص والتحديات» والمتضمن فصلاً كاملاً عن تأمين السيارات تحت عنوان «تأمين السيارات والمركبات – ما له وما عليه» فإنني كممثل لسوق التأمين القطري أرى من واجبي أن أوضح الكثير من الحقائق الغائبة عن هذا الجمهور الغاضب:- العلاقة بين الجمهور وشركة التأمين علاقة تعاقدية يربطها عقد تأمين السيارات ومقابل سداد الاشتراك أو قسط التأمين على المركبة تستوجب مسؤوليات وهي على كلا الطرفين المؤمن (شركة التأمين) والمؤمن له (مالك السيارة) ويلتزم كل منهما بشروط واستثناءات هذا العقد ولا يعني التأمين لدى شركة التأمين أن على شركة التأمين الوفاء بكل متطلبات المؤمن له حتى لو لم تكن متضمنة في نطاق التغطية التأمينية أو تندرج تحت أياً من استثناءاتها ففي النهاية شركة التأمين ليست صندوقا خيريا بلا رقيب أو حسيب فإن شركات التأمين الوطنية شركات مساهمة قطرية، ومساهموها مقابل أموالهم يتوقعون تحقيق أرباح في نهاية كل عام بعد أداء الخدمة لعملائها والوفاء بالتزاماتهم قبلهم. تأمين السيارات عموماً وليس فقط إقليمياً بل عالمياً ومنذ نشأة مفهوم وصناعة التأمين ما بين عامي 1500 و1700 ميلادياً يعد من فروع التأمين الخاسرة أو على أقل تقدير من الفروع ذات الربحية الأقل هو مع التأمين الطبي ولولا وجود فروع تأمين أخرى في المحفظة التأمينية لشركات التأمين مثل تأمينات المساكن والمباني وتأمين المشروعات والمسؤوليات وغيرها والتي تعوض الخسائر المحققة من تأمين السيارات ما استمرت صناعة التأمين مطلقاً ولكن تأمين السيارات يعد خدمة مقدمة من تلك الشركات لعملائها ويتم تعويض خسائرها من الربحية المحققة في فروع التأمين الأخرى في محفظة شركات التأمين لأن شركات التأمين امتداداً لدورها في خدمة المجتمع تقدم خدمة تأمين السيارات تواؤماً مع القوانين المدنية المحلية التي تعتبره إجبارياً لتقديم الحماية للاقتصاد الوطني من ناحية وتقديم الحماية والدعم للجمهور المتضرر من حوادث السيارات سواء مالك السيارة أو المتضررين من الطرف الثالث سواء كانت وفاة أو عجزا كليا دائما. تخيل لو لم يكن هناك تأمين وشركات تأمين تتبري – طبقاً للقانون – بالحلول محل المؤمن له في تحمل المسؤوليات القانونية والمدنية الناجمة عن تأمين السيارات فمن أين سيتم للبعض ممن تحول أوضاعهم المالية دون الوفاء بالمسؤوليات الناجمة قبل الغير بذلك؟ كتبنا قبل ذلك متسائلين لو لم يكن هناك تأمين فكيف ستكون الصورة بالنسبة للكثير من أصحاب رأس المال لأن التأمين ليس فقط تأمين سيارة والمسؤوليات الناجمة عنها سواء للسائق أو المتضرر من العامة سواء مواطنين أو مقيمين إن كان ذلك تعويضاً مادياً للممتلكات أو تعويضاً للوفاة أو العجز الكلي الدائم وما يستتبعه من تعويضات تفوق تحمل الغالبية من متسببي الحوادث، ولذلك كان القانون المدني ممارساً لدوره في حماية الأمن المجتمعي بفرض وجوبية التأمين الإجباري على السيارات ولكن هناك أيضاً مشاريع وشركات مساهمة لها دور فعال في عملية الاقتصاد القومي وبرؤوس أموالها الوطنية المشاركة في تلك المشاريع تحتاج إلى الحماية لو -لا قدر الله – تعرضت تلك المشاريع إلى الخسارة سواء كان ذلك نتيجة لطبيعة المشروعات أو الكوارث الطبيعية فمن سيبادر بتوفير الحماية لرؤوس الأموال تلك إن تحققت الخسارة لو لم تكن هناك صناعة التأمين الوطنية التي تبادر بمد العون والدعم وتعيد لعجلة الاقتصاد القومي أحد تروسها فالتأمين يقدم الحماية لرأس المال الوطني ويقدم الحماية للبنوك الوطنية بتأمين القروض في حالة قدر الله وفاة العميل وعدم مقدرة عائلته على الوفاء بكامل الدين أو تعثر العميل بسبب وضع عملياته الاقتصادية وتعثر هو وغيره من سداد قروض البنوك فماذا سيكون الوضع لو لم تكن هناك شركات تأمين وطنية. للأسف إن الانطباع العام الموجود إقليمياً بسبب نقص الوعي التأميني هو أن شركات التأمين يجب أن تكون المسؤولة عن كل شيء حتى لو كان هذا خارج نطاق عقود التأمين ومسؤوليات والتزامات شركات التأمين وهذا لا نجده في الدول المتقدمة مثل الأسواق الأوروبية والأمريكية لتأهل الوعي التأميني المدرك لأهمية صناعة التأمين لاستقرار الأمن المجتمعي علماً بأن أسعار التأمين في الإقليم أقل كثيراً من مثيلتها في تلك الأسواق. نهيب بالمسؤولين عن أجهزة الرقابة عن صناعة التأمين بمصرف قطر المركزي التعاون مع شركات التأمين الوطنية والمشاركة في عمل ندوات إعلامية متعددة والتعامل مع وسائل الإعلام المحلية المختلفة لنشر ودعم الوعي التأميني لدى الجمهور بالمجتمع القطري للوصول إلى الوعي والفهم الحقيقي لأهمية دور شركات التأمين الوطنية والخروج من جلباب المظلومية وجلد شركات التأمين الوطنية كلما تصادمت المصلحة الشخصية لأحد المتضررين من حادث مع شروط والتزامات عقد التأمين. وأخيراً وليس آخراً فقد أضحت شركات التأمين عند البعض مثل المثل «عومة مأكولة ومذمومة».

مقال منشور في الشرق - 10 يونيو 2024

نظرة على أداء قطاع التأمين الإماراتى

الأستاذ/ خالد البادي

الأستاذ/ فريد لطفي

Mr. Charalampos Mylonas

الأستاذ/ محمد مظهر حمادة

Dr. AbdulZahra Abdulah AU Al Turki

الأستاذ/ عبد المحسن جابر

الأستاذ/ محمد صغير

سوق التأمين الإماراتي

يعد سوق التأمين في الإمارات أحد الأسواق النشطة والمتقدمة في المنطقة العربية. حيث احتلت الإمارات المركز الثاني في فئة الأسواق الناشئة في مؤشر ثقة الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2024 الذي أعدته شركة أيه تي كيرني، متقدمة مركزاً واحداً عن تصنيفها في عام 2023. كما تُعد الإمارات ثاني أكبر سوق للتأمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتحتل المرتبة 36 عالميًا من حيث إجمالي أقساط التأمين المكتتبة خلال عام 2022 (وفقا لتقرير سيجما 3/2023).

الإطار العام

منتجات التأمين الإلزامي	الصحي		السيارات	مسؤولية الطرف الثالث		المسؤولية المهنية	
	مغترب	وطني		تعويض العمال	الإخلال بالواجب المهني (متاحة لليخوت والقوارب الترفيهية)	المهندسين	محترفي البناء
	√	√	√	√	√	√	√

الشركات المرخصة	إجمالي الشركات المرخصة	شركات التأمين		الجنسية		عدد شركات التأمين المدرجة في البورصة
		التقليدية	التكافلية	وطنية	أجنبية	
	60	23	10	33	27	28

متطلبات رأس المال	شركات التأمين:	شركات إعادة التأمين:
	100 مليون درهم إماراتي (27 مليون دولار أمريكي)	250 مليون درهم إماراتي (68 مليون دولار أمريكي)

المنظمين	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	سلطة دبي للخدمات المالية	سوق أبوظبي العالمي	هيئة الصحة بدبي	دائرة الصحة – أبوظبي

شكل توضيحي لمكونات سوق التأمين الإماراتي

على مدى العقد الماضي، رسخت دولة الإمارات العربية المتحدة نفسها كاقتصاد متنوع بشكل جيد مع نسبة عالية من غير المواطنين (88.5% من مجموع السكان). وهذا شجع على إقرار مجموعة من التأمينات الإلزامية كالطبي؛ والذي مع السيارات أصبحا أهم فرعين في الإمارات. كما أن البيئة التنظيمية ووجود المراكز المالية أعطيا لصناعة التأمين دفعة قوية.

علاوة على ذلك، تتميز الإمارات باقتصاد قوي ومتنوع يعتمد بالإضافة للنفط والغاز على السياحة والتجارة والعقارات، وهذا يعكس تنوع المخاطر التي يواجهها الأفراد والشركات. وبالتالي، يلعب قطاع التأمين دورًا حيويًا في تلبية تلك الاحتياجات ومساعدة المجتمع في حماية الأفراد والممتلكات.

حافظت دولة الإمارات العربية المتحدة على مكانتها كثاني أكبر سوق تأميني عربي، حيث نمت بمعدل 5.40% بين عامي 2017 و2022، إذا كانت هذه النسبة ضعيفة فسببها أولاً تراجع الاستثمارات مع تراجع عوائد النفط في 2018 و2019 وجائحة الكورونا في سنوات 2020-2021.

الأعوام	إجمالي الأقساط (المليون دولار أمريكي)	معدل انفاق الفرد على التأمين (بالدولار الأمريكي)	نسبة مساهمة التأمين في الناتج القومي الخام (%)
2017	12,205.37	1,346	%3.13
2018	11,904.27	1,302	%2.79
2019	11,986.60	1,301	%2.87
2020	11,571.62	1,246	%3.31
2021	12,067.26	1,288	%2.91
2022	12,864.92	1,363	%2.54

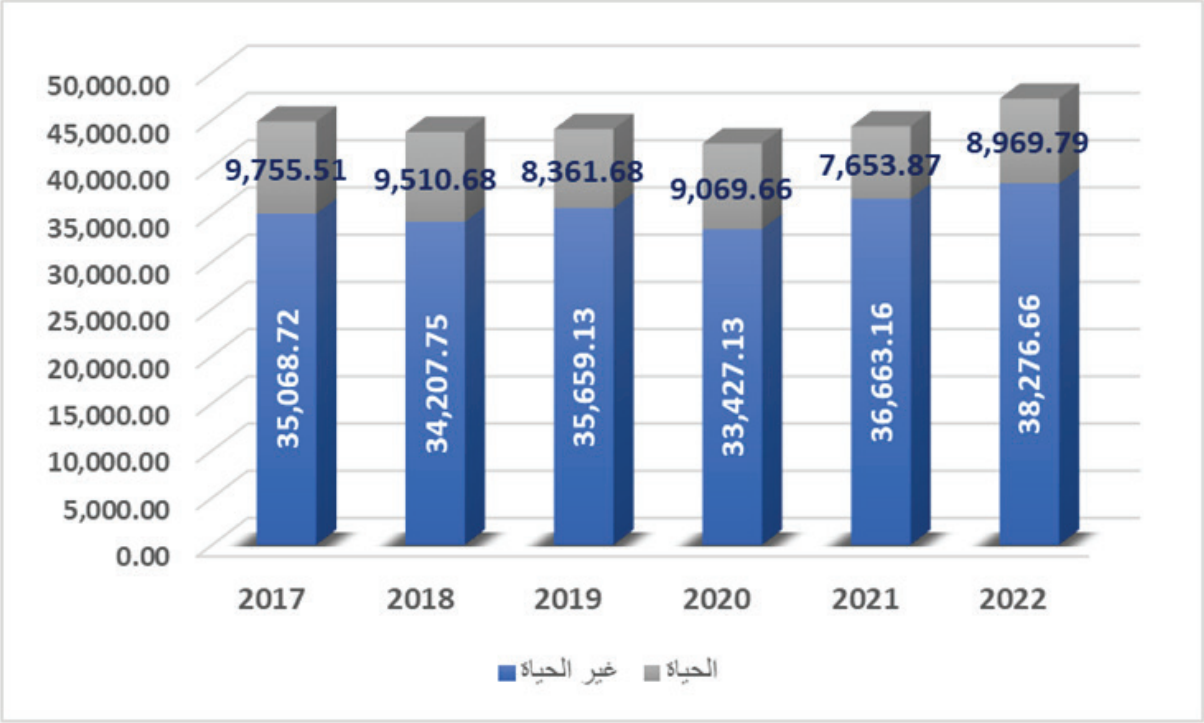

المصدر: تقارير مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن قطاع التأمين

استحوذ فرع تأمين غير الحياة في دولة الإمارات العربية المتحدة على 85.48% من إجمالي الأقساط المكتتبة في عام 2022، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 1.6% منذ عام 2017. وكان النمو في هذا القطاع مدفوعًا إلى حد كبير بالفروع الإلزامية (السيارات والتأمين الصحي).

أرتفعت أقساط التأمين على السيارات خلال 2022 بنسبه ضئيله (0.59%)، حيث بدأت أقساط التأمين على السيارات تسجل انخفاضاً بداية من عام 2020 حيث بلغت 5,268.07 مليون درهم إماراتي (1,434.46 مليون دولار أمريكي) نظرا لقيام العديد من شركات التأمين بتخفيض أقساط التأمين استجابة لانخفاض عدد المطالبات بسبب انخفاض عدد الحوادث وسط عمليات الإغلاق الناجمة عن كوفيد -19.

وفي الوقت نفسه، ارتفعت مساهمة قطاع التأمين الصحي إلى 45.16% في عام 2022 من 43.26% في عام 2017، وقد حفز من ذلك النمو جائحة كورونا التي أدت إلى زيادة الإقبال على التأمين الصحي.

تتمتع شركات التأمين في الإمارات بتاريخ طويل من التميز والابتكار. فقد قامت الشركات بتطوير منتجات وخدمات مبتكرة لتلبية تحديات السوق المتنامية. ومن خلال الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، أصبحت العمليات التأمينية أكثر فعالية وسهولة، وتم تحسين تجربة العملاء وتقديم خدمات أفضل.

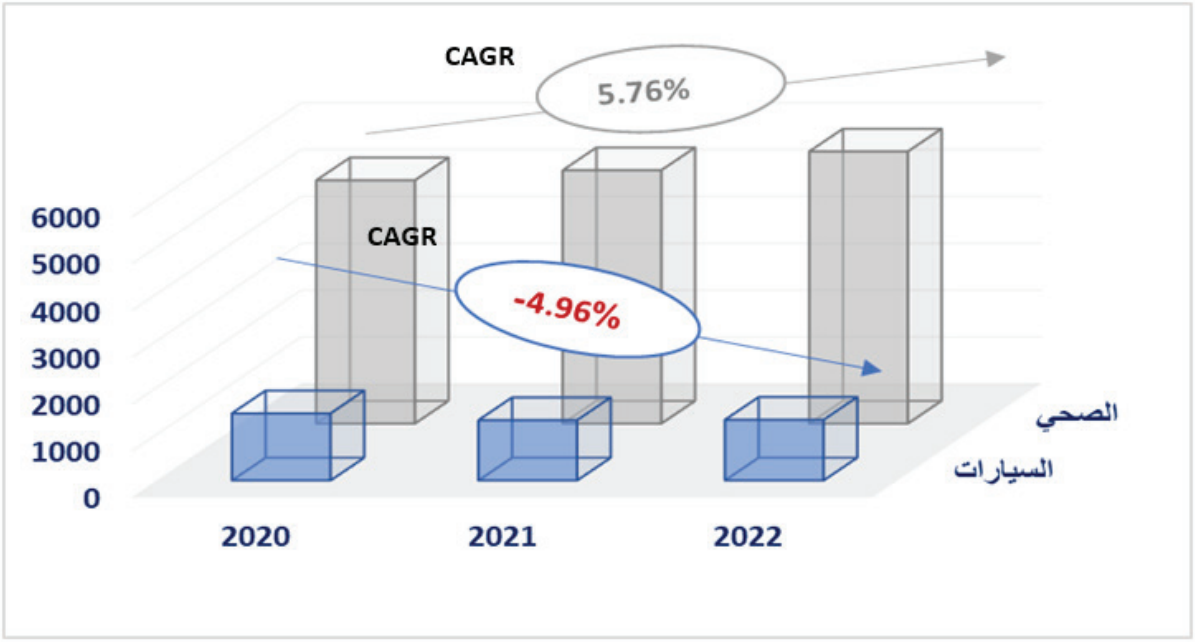

المصدر: تقارير مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن قطاع التأمين

جدول يوضح توزيع أقساط التأمين خلال عامي 2021 – 2022 (حسب الفروع)

الفروع	2022		2021		نسبة التطور (%)
	بالمليون درهم إماراتي	بالمليون دولار أمريكي	بالمليون درهم إماراتي	بالمليون دولار أمريكي	
الصحي	21,337.01	5,809.94	19,868.13	5,409.97	7.39%
السيارات	4,758.86	1,295.81	4,731.14	1,288.26	0.59%
هندسي	3,222.67	877.51	2,476.82	674.42	30.11%
أخرى ممتلكات	3,703.07	1,008.32	3,021.43	822.72	22.56%
الحريق	4,303.33	1,171.77	3,342.52	910.15	28.75%
البحري	1,248.06	339.84	1,060.11	288.66	17.73%
الطيران	571.27	155.55	407.38	110.93	40.23%
الزراعي	9.60	2.61	28.29	7.70	-66.07%
الحوادث	404.96	110.27	411.40	112.02	-1.57%
ائتمان حياة	828.44	225.58	947.50	258.00	-12.57%
الحياة	6,859.16	1,867.71	8,022.30	2,184.42	-14.50%

المصدر: تقارير مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن قطاع التأمين

شكل توضحي لتوزيع الأقساط حسب فروع التأمين خلال عام 2022

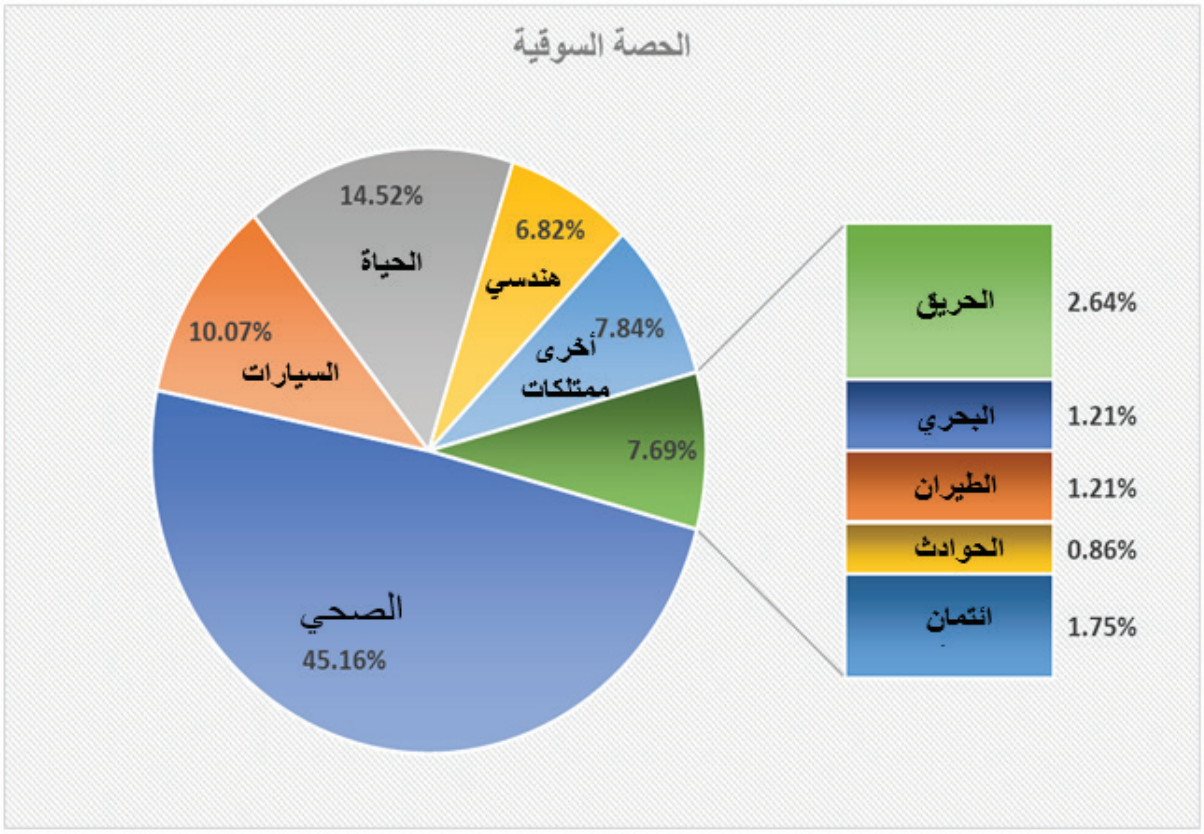

المصدر: تقارير مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن قطاع التأمين

تطبيق المعيار الدولي المحاسبي رقم 17

اعتبارًا من 1 يناير 2023، طبقت شركات التأمين وإعادة التأمين العاملة في سوق التأمين الإماراتي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 17 بدلاً من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 4 باعتباره المعيار الجديد للمحاسبة وإعداد التقارير المالية لشركات التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يحدد المعيار الجديد مبادئ الاعتراف والقياس والإفصاح عن عقود التأمين وإعادة التأمين. أدخلت البيانات المالية المنشورة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 بنودًا جديدة كجزء من بيان الدخل مثل إيرادات التأمين، ومصروفات خدمات التأمين، وصافي النفقات من عقود إعادة التأمين، ومصروفات تمويل التأمين وما إلى ذلك. وتحل هذه محل البنود المدرجة ضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4 مثل الأقساط المكتتبة والأقساط المكتسبة قسط التأمين والمطالبات المتكبدة وما إلى ذلك.

وحتى كتابة هذا التقرير لم يقم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بإصدار تقرير سوق التأمين الإماراتي لعام 2023 بشكل نهائي، إلا أنه أصدر التقرير الربع سنوي للربع الرابع لعام 2023، يتضح منه:

- واصل قطاع التأمين في دولة الإمارات نموه خلال عام 2023، حيث انعكس ذلك في الزيادة في إجمالي أقساط التأمين المكتتبة نسبة تطور بلغت 12.7% (53,200.00 مليون درهم إماراتي أي ما يعادل 14,480.00 مليون دولار أمريكي).
- سجلت أقساط التأمين الصحي ارتفاعاً خلال الربع الرابع لعام 2023 لتُسجل 25,300.00 مليون درهم إماراتي (ما يعادل 6,889.04 مليون دولار أمريكي) بنسبة تطور 16.5 % مقابل نفس الفترة من العام 2022.
- كما ارتفعت إجمالي أقساط الممتلكات والمسئوليات خلال الربع الرابع لعام 2023 لتحقق 21,200.00 مليون درهم إماراتي (ما يعادل 5,772.63 مليون دولار أمريكي) مقابل 17,800.00 مليون درهم إماراتي (ما يعادل 4,846.83 مليون دولار أمريكي) لنفس الفترة خلال عام 2022.
- بينما انخفضت أقساط التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال بنسبة 12.4 % على أساس سنوي، ويرجع ذلك أساسا إلى الانخفاض في أقساط التأمين على حياة الأفراد (ملحوظة يتضمن التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال كل من: تأمين حياة جماعي، تأمين ائتمان حياة جماعي، تأمين حياة فردي ودفعات الحياة وتكوين الأموال).

التعويضات المدفوعة خلال عام 2022

ارتفع إجمالي التعويضات المدفوعة بنسبة 3.99% خلال عام 2022؛ يرجع ذلك إلى ارتفاع تعويضات التأمين على المتلكات والمسؤوليات بنسبة 8.2% وخاصة التأمين من الحريق والمركبات والهندسي والإنشاءات والطاقة، فضلا عن ارتفاع تعويضات التأمين الصحي بنسبة 9.3%. في الوقت الذي تراجعت فيه تعويضات التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال بنسبة 20.2% خاصة التأمين على الحياة الجماعي.

الأعوام	غير الحياة		الحياة	
	بالمليون درهم إماراتي	بالمليون دولار أمريكي	بالمليون درهم إماراتي	بالمليون دولار أمريكي
2018	25,205.78	6,862.25	4,208.05	1,145.83
2019	23,177.27	6,311.03	4,539.95	1,236.20
2020	25,058.84	6,823.37	5,312.48	1,446.56
2021	22,070.63	6,009.70	4,545.81	1,237.80
2022	24,049.49	6,548.53	3,628.92	988.13

المصدر: تقارير مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن قطاع التأمين

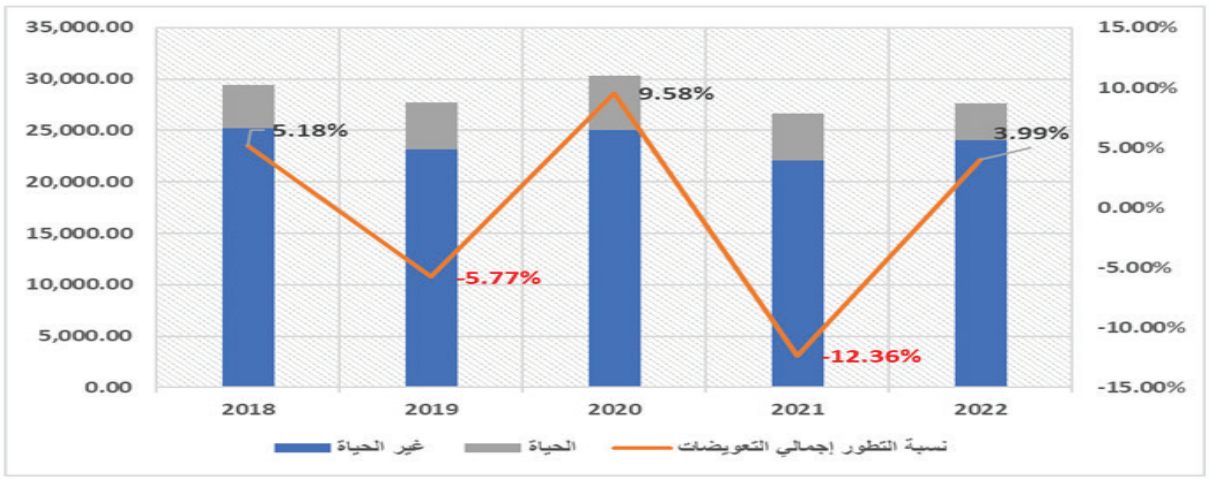

شكل توضيحي لتطور التعويضات المدفوعة (حياة وغير حياة) عامي 2018 و2022 (بالمليون درهم إماراتي)

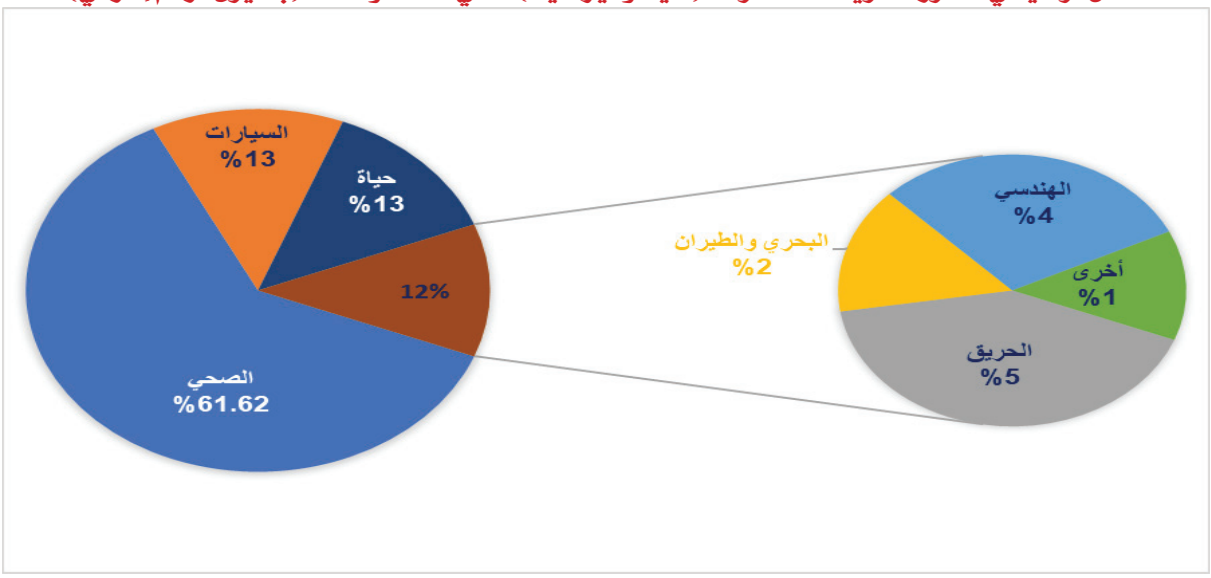

رسم توضيحي لتوزيع إجمالي التعويضات المدفوعة خلال عام 2022 (حسب الفروع)

أما فيما يخص التعويضات خلال عام 2023، فقد ذكر تقرير مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للربع الرابع لعام 2023، أن إجمالي التعويضات المدفوعة لجميع فروع التأمين قد شهدت ارتفاعاً بنسبة 12.8 % على أساس سنوي إلى 31,100.00 مليون درهم إماراتي (ما يعادل 8,468.34 مليون دولار أمريكي) في نهاية عام 2023 ؛ يرجع ذلك إلى الزيادة في التعويضات المدفوعة في التأمين الصحي بنسبة 16.9 %والزيادة في التعويضات المدفوعة للتأمين على الممتلكات والمسؤوليات بنسبة 10.9 %، والذي تم تعويضه جزئياً بالانخفاض في التعويضات المدفوعة في التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال بنسبة 2.8 %.

شركات التأمين وإعادة التأمين العاملة في سوق التأمين الإماراتي

وفقا للبيانات المتوفرة لدينا لعام 2022، يعمل في سوق التأمين الإماراتي حوالي 62 شركة (ما بين وطنية وأجنبية) 10 شركات فقط تستحوذ على حوالي 42.67% من إجمالي أقساط السوق منها 5 شركات فقط تستحوذ على 33.44% من إجمالي أقساط السوق و78.38% لأكبر 10 شركات.

وكما ذكرنا سلفاً، ففي بداية 2023 قامت شركات التأمين وإعادة التأمين الإماراتية بإصدار التقارير المالية الخاصه بها وفقا للمعيار الدولي المحاسبي لإعداد التقارير المالية 17؛ لذا تختلف أرقام عام 2022 المعاد بيانها بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 17 لجميع الشركات عن الأرقام الواردة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 4 في وقت إعدادنا لدليل الاتحاد العام العربي للتأمين والمدرج به القوائم المالية لشركات التأمين الإماراتية.

وللحصول على أرقام للشركات بعد تطبيق المعيار الدولي المحاسبي 17، فقد اعتمادنا في هذا الجزء من تقريرنا على النتائج الأولية لـ 28 شركة تأمين مدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية (ADX) وسوق دبي المالي (DFM) لعام 2023.

أكبر 10 شركات تأمين وإعادة التأمين العاملة في سوق التأمين الإماراتي خلال عامي 2022-2023 (بالمليون درهم إماراتي)

الشركة	الترتيب		إيرادات التأمين		نسبة التطور %	صافي الربح		الحصص السوقية *	
	2023	2022	2023	2022	2023	2023	2022	2023	2022
أورينت للتأمين	1	1	6,372	4,961	28.44%	636	519	20.65%	19.16%
سكون للتأمين	2	3	4,644	3,875	19.85%	257	259	15.05%	14.97%
أبوظبي الوطنية للتأمين (أدنك)	3	2	4,641	4,663	-0.47%	401	358	15.04%	18.01%
دبي للتأمين	4	4	2,150	1,195	79.92%	142	90	6.97%	4.62%
العين الأهلية للتأمين	5	5	1,429	1,107	29.09%	35	59	4.63%	4.28%
البحيرة الوطنية للتأمين	6	8	1,201	880	36.48%	(48)	(66)	3.89%	3.40%
الإمارات للتأمين	7	6	1,134	1,101	3.00%	127	56	3.68%	4.25%
الإسلامية العربية للتأمين (سلامة)	8	7	1,111	924	20.24%	(43)	35	3.60%	3.57%
الوطنية إنترناشيونال القابضة	9	9	922	820	12.44%	14	(53)	2.99%	3.17%
الصقر الوطنية للتأمين	10	11	917	634	44.64%	(49)	218	2.97%	2.45%

* تم احتساب الحصص السوقية على أساس إجمالي ايرادات التأمين للشركات المدرجة بالبورصة

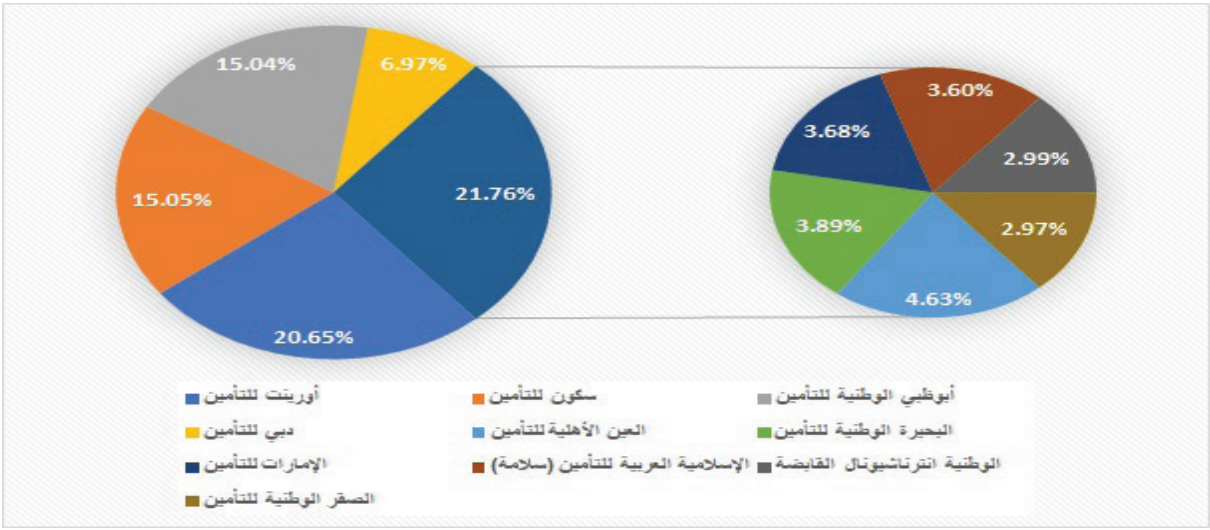

ووفقا للمعيار المحاسبي الدولي 17، ظهر بند جديد في التقارير المالية للشركات (قائمة الأرباح والخسائر) وهو بند نتائج خدمات التأمين، يتم احتسابه على النحو التالي (الإيرادات – مصاريف خدمات التأمين + صافي المصاريف من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها).

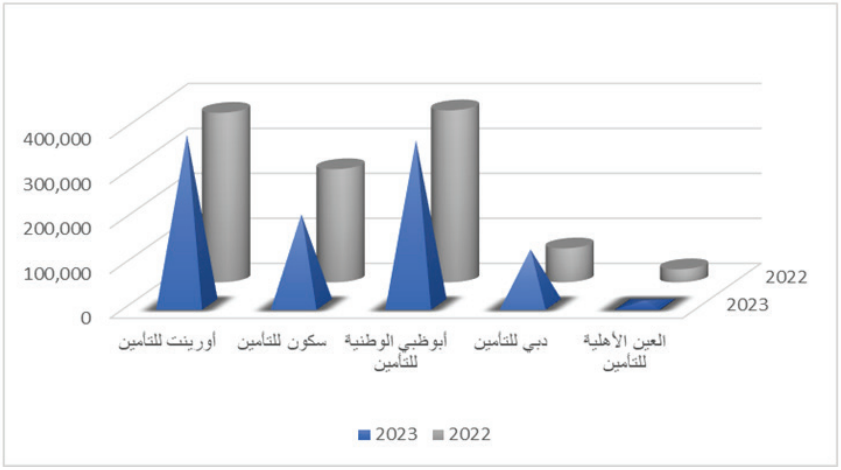

شكل توضيحي لنتائج خدمات التأمين لأكبر 5 شركات (2022-2023) بالمليون درهم إماراتي

التأمين التكافلي في الإمارات العربية المتحدة

تعمل في سوق التأمين الإمارات 12 شركة تأمين تكافلية؛ إلا أن هذا العدد قد ينخفض خلال عام 2024، حيث أعلنت شركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين "أمان" في 2024/05/31 أنها بصدد التخارج من قطاع التأمين والتحول إلى شركة استثمارية. وكانت الشركة في وقت سابق قد اتمت صفقة بيع المحفظة التأمينية الخاصة بها لكل من شركة أبوظبي الوطنية للتكافل (التأمين على الحياة الفردية) والشركة الإسلامية العربية للتأمين "سلامة" (المركبات والطبي وتأمينات الحوادث الأخرى وتكافل المجموعات).

تطور إجمالي أقساط التأمين التكافلي عامي 2017 و2022

الأعوام	بالمليون درهم إماراتي	بالمليون دولار أمريكي	الحصة السوقية %
2017	4,255.98	1,158.88	9.49%
2018	4,425.63	1,205.07	10.12%
2019	4,594.52	1,251.06	10.44%
2020	4,328.48	1,178.62	10.19%
2021	4,350.61	1,184.64	9.82%
2022	4,169.85	1,135.43	8.83%

المصدر: تقارير مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن قطاع التأمين

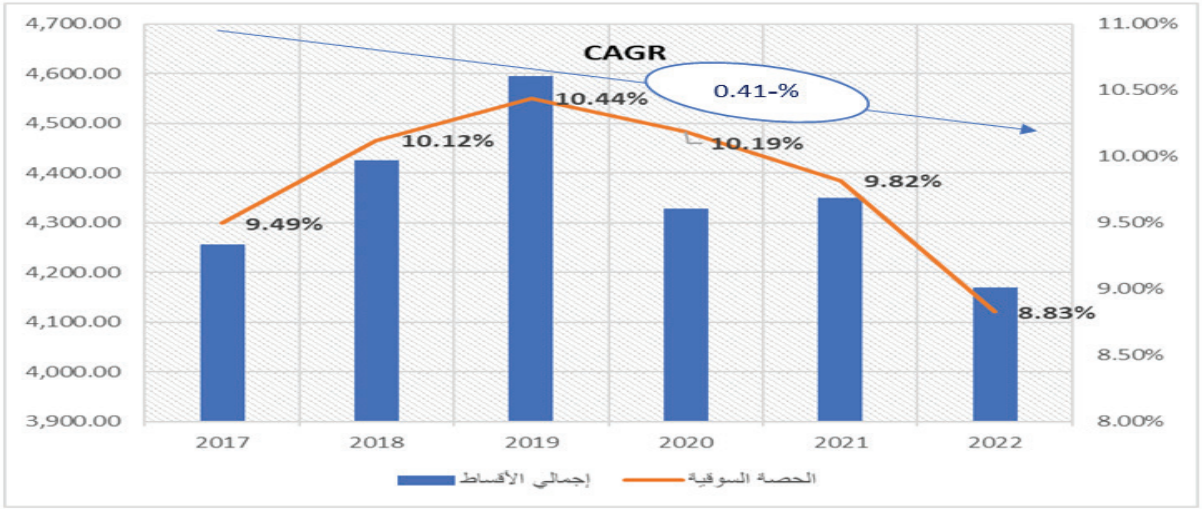

شكل توضيحي لتطور أقساط التأمين التكافلي والحصص السوقية من إجمالي أقساط التأمين في السوق (بالمليون درهم إماراتي)

من الواضح أن النسبة السوقية للشركات التكافلية تراجعت في الخمس سنوات الأخيرة بفعل النمو المضطرد للشركات الكبيرة وبسبب الإندماجات وتوقف شركة أمان.

التعويضات المدفوعة (شركات تكافلية فقط)

ارتفع إجمالي التعويضات المدفوعة ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 47.87% خلال عام 2022 ليصل إلى 3,758.24 مليون درهم إماراتي (ما يعادل 1,023.35 مليون دولار أمريكي) مقارنة بـ 2,541.52 مليون درهم إماراتي (ما يعادل 692.04 مليون دولار أمريكي) في عام 2021.

الأعوام	بالمليون درهم إماراتي	بالمليون دولار أمريكي
2017	2,108.26	574.07
2018	2,336.53	636.22
2019	2,323.13	632.57
2020	2,517.77	2,517.77
2021	2,541.52	692.04
2022	3,758.24	1,023.35

المصدر: تقارير مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن قطاع التأمين

أكبر 5 شركات تأمين تكافلي في سوق التأمين الإماراتي خلال عامي 2022-2023 (بالمليون درهم إماراتي)

الشركة	الترتيب		إيرادات التأمين		نسبة التطور %	صافي الربح		الحصص السوقية *	
	2023	2022	2023	2022	2023	2023	2022	2023	2022
الإسلامية العربية للتأمين (سلامة)	1	1	1,111	924	20.24%	(43)	35	36.76%	35.88%
أبوظبي الوطنية تكافل	2	3	675	448	50.67%	103	69	22.34%	17.40%
أورينت تكافل	3	2	640	467	37.04%	50	29	21.18%	18.14%
تكافل الإمارات	4	4	399	354	12.71%	(65)	2	13.20%	13.75%
سكون تكافل*	5	6	127	128	-0.78%	(77)	(31)	4.20%	4.97%

المصدر: القوائم المالية للشركة المدرجه في البورصة

*** في مايو 2023، استحوذت سكون للتأمين على 93.0432% من حصص رأس مال الشركة العربية الإسكندنافية للتأمين ش.م.ع. (اسكانا) لتصبح سكون تكافل.**

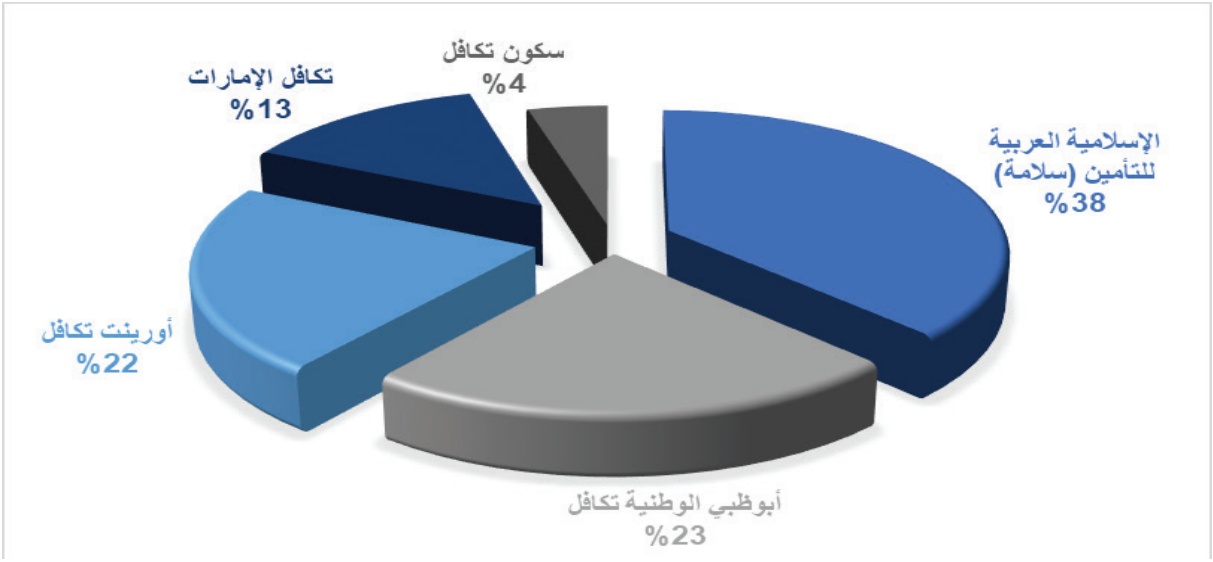

معدل الخسارة L/R

في عام 2022، ارتفع معدل الخسارة لغالبية فروع التأمين إلى 61.4% مقابل 60.9% في عام 2021، وقد أرجع تقرير مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ذلك إلى ارتفاع نسبة الخسارة لتأمين الممتلكات والمسؤوليات ليصل إلى 42.7% مقابل 41.6%. كذلك الأمر بالنسبة للتأمين الصحي الذي وصل معدل الخسارة إلى 81.3% بينما انخفضت نسبة الخسارة في تأمين الأشخاص وعمليات تكوين الأموال لتصل إلى 47.0% مقابل 51.6% في عام 2021.

وقد شهد فرع تأمين السيارات أعلى نسبة خسارة بسبب المنافسة السعرية الشرسة وارتفاع الخصومات على الأقساط بالإضافة إلى زيادة تكرار المطالبات وارتفاع مبالغها. لذا، قام البنك المركزي بتقييد إصدار خصومات أقل من الحد الأدنى للأقساط في النصف الثاني من عام 2023. ومن المتوقع أن يؤدي هذا، إلى جانب تشديد الأسعار، إلى تحسين ربحية صناعة السيارات في عام 2024.

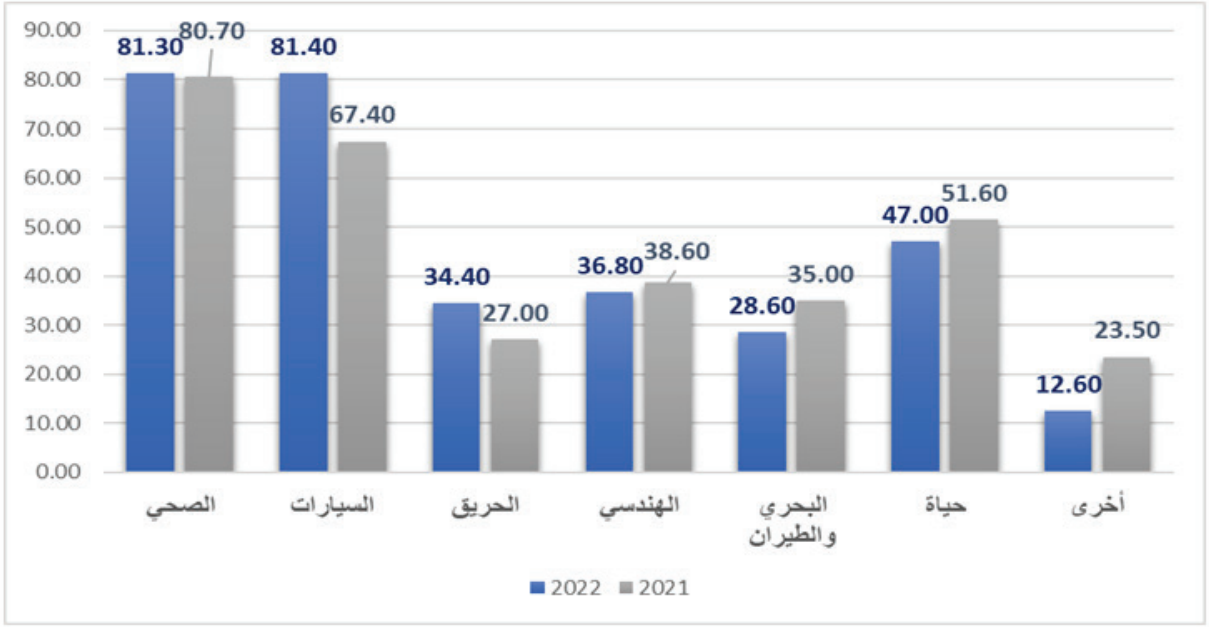

شكل توضيحي لتوزيع معدل الخسارة عامي 2021 و2022 (حسب فروع التأمين)

المصدر: تقارير مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن قطاع التأمين

شكل توضيحي لتطور معدل الخسارة عامي 2017 و2022 (التأمين التقليدي/ التجاري مقابل التكافلي)

المصدر: تقارير مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن قطاع التأمين

مستجدات سوق التأمين الإماراتي

تشهد صناعة التأمين الإماراتية بشكل مستمر تطوراً في القواعد واللوائح المنظمة لتلك الصناعة لمنع أي سوء استخدام أو ممارسات خاطئة وحماية مصالح المستهلكين.

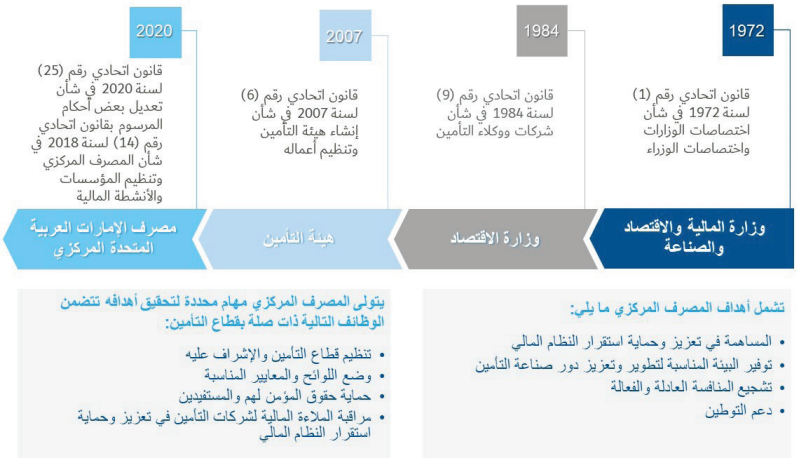

شكل توضيحي لتطور السلطة التشريعية المنظمة لقطاع التأمين الإماراتي

أبرز التطورات التي شهدتها صناعة التأمين الإماراتية في الفترة الأخيرة:

- في عام 2020، تم دمج هيئة التأمين مع المصرف المركزي بموجب مرسوم القانون الاتحادي رقم (25) لعام 2020، وأصبح المصرف المركزي المسؤول بمهام الرقابة على قطاع التأمين والإشراف ومنح التراخيص المتعلقة والوظائف المتصلة بذلك.
- مع بداية عام 2023، طبقت شركات التأمين وإعادة التأمين في سوق التأمين الإماراتي المعيار الدولي المحاسبي لإعداد التقارير المالية 17
- اعتبارا من الأول من يناير 2023 بدأ الاشتراك في نظام التأمين ضد التعطل عن العمل (ILOE) للعاملين في الحكومة الاتحادية والقطاع الخاص من المواطنين والمقيمين. وشركة دبي للتأمين هي التي تمثل المجمع التأميني المسؤول عن توفير خدمات التأمين ضد التعطل عن العمل.
- أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة القانون الاتحادي رقم 48 لعام 2023 ويلغي القانون الاتحادي رقم 6 لعام 2007. تم نشر القانون الجديد في الجريدة الرسمية في 31 أكتوبر 2023 ودخل حيز التنفيذ في 30 نوفمبر 2023.

أهم النقاط التي وردت في المرسوم:

■ يُحظر على شركات التأمين -التي سيتم اصدار تراخيص لها بعد صدور هذا المرسوم- الجمع بين عمليات تأمين الأشخاص وتكوين

الأموال وبين عمليات تأمين الممتلكات والمسؤوليات.
■ إلزام شركات التأمين بتعيين اكتواري بعد شهر من حصولها على التراخيص وذلك بعد أن كان ذلك مقصوراً على شركات تأمينات الحياة.
■ تم استبدال مسمى جمعية الإمارات للتأمين باتحاد الإمارات للتأمين ويشرف عليها المصرف المركزي.
■ إمكانية فرض الإلزامية على أنواع أخرى من المخاطر.
■ حظر التأمين على أية أموال أو ممتلكات داخل الدولة لدى شركة تأمين خارجيًا إلا إذا كانت التغطية التأمينية المطلوبة غير موجودة لدى شركات التأمين داخل الدوله أو لأي سبب آخر يقرره المصرف المركزي.
■ إمكانية اصدار وثائق التأمين إلكترونياً وبأية لغة أخرى بخلاف اللغة العربية على أن يتم تقديم نسخة مترجمة باللغة العربية في حالة طلب المصرف المركزي ذلك.
■ لا يجوز اتمام صفقات الاندماج أو الاستحواذ بين الشركات إلا بعد الحصول على موافقة المصرف المركزي.
■ فرض المزيد من القواعد لحماية سرية بيانات العملاء.
■ لا يجوز للشركة الاستئناف على القرار الذي اتخذته وحدة فض المنازعات إذا كان المبلغ محل النزاع أقل من 50 ألف درهم إماراتي.
– تعرضت الإمارات لموجة أمطار غزيرة وصفت بأنها الأقوى منذ عام 1949، فقد أشارت Guy Carpenter Cat Resource Center إلى أن التقديرات الأولية لخسائر الممتلكات المؤمن عليها الناجمة عن تلك الأمطار من المرجح أن تتجاوز 650 مليون دولار، إلا أنها قد تصل إلى 850 مليون دولار في الإمارات العربية المتحدة، مع كون الإمارة الأكثر تضرراً هي دبي.
كما أضاف التقرير أنه من المرجح أن تتجاوز الخسارة المؤمنة الأولية المقدرة للسيارات 150 مليون دولار، ويمكن أن تصل إلى 250 مليون دولار وذلك بناء على أن التقدير لعدد السيارات المتضررة ما بين 30 ألفاً إلى 50 ألفاً، يتركز معظمها في دبي.

الخلاصة

تعتبر الإمارات العربية المتحدة أحد أهم أسواق التأمين في المنطقة، ويُتوقع أن يستمر النمو والتطور في هذا القطاع مع استمرار تنويع الاقتصاد وتوسيع الفرص التجارية. ومع تزايد الوعي بأهمية التأمين وزيادة الطلب على خدمات التأمين في الإمارات، فإن الشركات المتخصصة في هذا القطاع مستعدة لتلبية احتياجات العملاء وتقديم الحماية المالية والأمان.
من المتوقع ارتفاع ايرادات التأمين في عام 2024 والأعوام القادمة ومدفوعاً بعدة أسباب، منها:
– ارتفاع إجمالي ايرادات التأمين على السيارات لزيادة مبيعات السيارات في عام 2023 فضلا عن قرار مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مؤخراً بإلغاء نسبة الخصم 50% على قسط التأمين للأشخاص ذوي سجل خالي من الحوادث.
– زيادة الطلب على التأمين الصحي بسبب تدفق الوافدين لمواكبة الطلب في سوق العمل.
– إطلاق الإمارات مؤخرًا تأمينًا إلزاميًا ضد البطالة وهو نظام التأمين ضد التعطل عن العمل (ILOE) للعاملين بالقطاعين العام والخاص.
– ووفقا لوكالة AM Best، ترى أن ارتفاع وتيرة الظواهر المناخية الحادة –مثل تلك التي حدثت في نوفمبر 2023 ومارس وأبريل 2024– ستؤدي إلى زيادة الطلب على التأمين الشامل، ولا سيما في فرع السيارات. وهذا، إلى جانب مستويات أعلى من المخاطر الأساسية، ينبغي أن يؤدي إلى ارتفاع أقساط التأمين في المستقبل.
كما توقعت S&P ايضاً ارتفاع ايرادات التأمين في الإمارات بمعدل نمو يتراوح بين 5 % إلى 10% عام 2024 وارجعت ذلك إلى ارتفاع أسعار التأمين على السيارات، كما توقعت أيضاً أن تستمر شركات التأمين في الاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة، مما سيؤثر إيجاباً على عوائدها الاستثمارية.
– مع مواصلة تركيز الحكومة على تنويع اقتصادها من خلال تقليل اعتمادها على عائدات النفط. وهي تعمل على تطوير مصادر الطاقة المتجددة، وتبذل أيضًا جهدًا للتركيز على قطاعات مثل السياحة والتصنيع والتكنولوجيا، فإن ذلك كله يدعم النمو في فرص المخاطر القابلة للتأمين في المستقبل.
سيكون لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي دور فعال وقوي خلال الفترة القادمة في ضبط أداء السوق والحد من التنافسية تحسين الأداء الضعيف نسبيًا لتأمين الخطوط الشخصية ودعم نمو أقساط التأمين في الدولة.
وترى وكالة "إيه إم بيست" أن الفترة القادمة ستشهد المزيد من الاندماجات بين الشركات نظرا لضعف أداء الاكتتاب الناجم عن الضغط المستمر على معدلات الأقساط وزيادة تكلفة المطالبات، فضلاً عن التكلفة الإضافية المرتبطة بتنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 (كذلك مع زيادة المتطلبات التنظيمية).
تظل أهم معضلات السوق الإمارات المنافسة الشرسة بين الشركات الـ62 والتمركز الذي يزيد من حدة المنافسة، وبالتالي فالإندماجات ضرورة تفرضها الجدوى الإقتصادية للشركات. ولهذا فدور المركزي الإماراتي ضروريًا لإتخاذ إجراءات تحد من المنافسة وتمكن من تطوير السوق بشكل سليم.

المصادر

– التقارير الصادرة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن سوق التأمين
– القوائم المالية للشركات المدرجه في البورصة
– AM Best "Underwriting Conditions for UAE Insurers on Track to Improve Amid IFRS 17 Transition", April 25, 2024
– Milliman (UAE Insurance Industry update – Preliminary 2023)

العالمية
المتحدة للتأمين
لاجيالنا القادمة
www.gui.ps

الأستاذ/ خالد البادي

رئيس مجلس الإدارة إتحاد الإمارات للتأمين - ممثل سوق التأمين الإماراتى بمجلس الاتحاد العام العربى للتأمين

بعد تطبيق شركات التأمين الإماراتية المعيار المحاسبي الدولي رقم 17، كيف أثر هذا المعيار على نتائج 2023؟

إن قطاع التأمين في دولة الإمارات ليس بمعزل عن التطورات التي يشهدها القطاع على المستوى الدولي ويتأثر سلباً او إيجاباً بهذه التطورات .

وفيما يتعلق بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي الجديد رقم 17 فإن تطبيق هذه المعايير لم يكن أمراً اختيارياً إنما أمر ملزم لكافة شركات التأمين وشركات التدقيق المرخصة قانوناً وبالتالي فإن شركات التأمين الإماراتية كغيرها من الشركات على المستوى الإقليمي والعالمي واجهت في بداية التطبيق بعض الصعوبات التشغيلية والتنظيمية التي كانت تحتاج إلى وقت وكان هناك بطبيعة الحال بعض التحديات التي واجهت الشركات بداية من تطوير أقسامها وتثقيف موظفيها واصحاب المصالح ووضع مشاريع التحول وتحديث أنظمتها المالية وخلقت هذه التحديات عدة انواع من التكاليف التي تفاوتت بناء على ظروف كل شركة وحجمها ووبنيتها المالية والاقتصادية .

أما بالنسبة لتأثيراتها على نتائج الشركات أود بداية الإشارة إلى أن هذه التأثيرات لم تكن كبيرة على قطاع التامين الإماراتي الذي تخطى الآثار المترتبة على تطبيق المعيار الدولي الجديد رقم 17 حيث أن جميع شركات التأمين التقليدية والتكافلية نفذت المعايير المحاسبية المطلوبة في عام 2023 وتقوم بتقديم تقاريرها بموجب المعايير المحاسبية الجديدة والتي يتوقع أن تظهر نتائجها الإيجابية على المدين المتوسط والبعيد برفع كفاءة الإفصاحات وتعزيز الشفافية عن المخاطر المرتبطة بعقود التأمين وتوفيرمعلومات ذات فعالية أكبر للجمهور والمستثمرين والاطراف ذات المصلحة ، ووفقا للبيانات الرسمية الأولية فإن قطاع التأمين في الدولة واصل نموه خلال العام الماضي 2023 حيث انعكس ذلك في الزيادة في إجمالي أقساط التأمين المكتتبة بنسبة 12.7 % عن العام السابق 2022 لتصل إلى 53.2 مليار درهم مقابل 42 مليارا كما زاد حجم الاصول المستثمرة إلى 76 مليار درهم مقابل 71.4 مليار درهم في 2022 ووصلت نسبة الاحتفاظ من أقساط التأمين المكتتبة 28.1 مليار درهم مقابل 25.9 مليار درهم في حين ظل قطاع التأمين الإماراتي يتمتع برسملة جيدة من حيث نسب الإنذار المبكر وتقييم المخاطر .

ما هي أهم القضايا المشتركة و المطروحة أو التي ينوي الاتحاد طرحها على المصرف المركزي؟

إن التعاون والتنسيق قائم بصورة جيدة مع شريكنا الاستراتيجي جهاز الإشراف والرقابة بمصرف الإمارات المركزي ويتم عقد اجتماعات دورية بين اتحاد الإمارات للتأمين والمصرف من خلال لجنة فنية مشتركة بين الجانبين تم تشكيلها لمناقشة كافة الموضوعات التأمينية ذات الأولوية والعمل على إيجاد حلول لكافة المقترحات التي نتلقاها من شركات التأمين وهناك العديد من الموضوعات ذات الأهمية التي تندرج في قائمة القضايا المشتركة والمطروحة أو التي ينوي الاتحاد طرحها على المصرف المركزي ودوائر محلية والمنبثقة عن اجتماعات اللجان الفنية للاتحاد ومن ضمنها موضوع الاسترداد بين شركات التأمين فيما يخص مطالبات حوادث السيارات وضرورة تواجد جهاز الإشراف والرقابة كشريك أساسي للالتزام باتفاقية الاسترداد وموضوع تسعير تأمينات السيارات وضرورة وضع نظام رقابي فعال بهدف التزام شركات التأمين بأسس التسعير الفنية ومناقشة الارتفاع الكبير في نسب عمولات الوسطاء وتحديد سقف لهذه العمولات بالإضافة إلى مشاكل ارتفاع كلفة الرعاية الصحية بشكل عام وضرورة وضع تعرفة لتكاليف العلاج الطبي في ضوء التحديات التي تواجه شركات التأمين وكذلك التنسيق بين الاتحاد ودوائر الصحة بخصوص المتطلبات التنظيمية ووضع آلية للتعامل مع بعض مقدمي الخدمات الطبية .

كما تتضمن الموضوعات المطروحة التنسيق مع المصرف المركزي بخصوص تقديم مشروع قانون اتحادي ينظم تأمين المركبات في الدولة ويكون ملزماً لكافة الجهات والتنسيق مع المصرف بخصوص قواعد العمل في مجال غسل الأموال ومنع تمويل الارهاب .

وفي مجال التوطين اقتراح تشكيل لجنة مشتركة بالتعاون مع المصرف المركزي لتاهيل وتدريب الكوادر الوطنية في مجال التأمين وحث المواطنين على الانخراط في قطاع التأمين والتعاون بين الاتحاد ومعهد الإمارات المالي بخصوص وضع برامج تدريبية للوظفين المواطنين الجدد في قطاع التأمين الذين

تم تعيينهم في 2023 وما بعد .

هل اتضحت الصورة لحجم الخسائر التي يمكن أن تتكبدها شركات التأمين جراء منخفض المطير وما هو تقديرها؟ وكيف يمكن الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية في الإمارات؟

لقد استعرض مجلس إدارة اتحاد الإمارات للتأمين في اجتماعه الأخيرموضوع الأضرار التي سببها (الأمطار والفيضانات) على السيارات والممتلكات وقرر التعميم على شركات التأمين للتقدم باقتراحاتهم ومرئياتهم في ضوء وثائق التأمين الصادرة بهذا الشأن وبالتالي فإن حجم الضرر على شركات التأمين حتى الآن غير واضح ومن الصعب في الوقت الراهن تقييم الأثر الاقتصادي لهذه الموجة من الأمطار والفيضانات على هذه الشركات ومع ذلك لا يمكن التقليل من حجم التاثيرات الناجمة عن هطول الأمطار غير المسبوقة في الإمارات والتي ستؤدي بطبيعة الحال إلى مطالبات تأمينية كبيرة ناجمة عن وثائق تأمين الممتلكات والسيارات وتوقف الأعمال مما قد يؤثر على أرباح شركات التأمين سلبياً وعلى الأخص الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم التي تكافح لتحقيق أرباح في ظل المنافسة.

وأود الإشارة هنا إلى أن شركات التأمين يفترض أن تستفيد من خدمات إعادة التأمين مما سيساعدها على تخفيف خسائرها في هذه الحالة لكن في المقابل قد يؤثر صعودياً على أسعار عقود إعادة التأمين عند تجديد اتفاقيات الإعادة . كما أود الإشارة إلى أن ظاهرة الهدير والأضرار التي خلفتها قد ساهمت وستساهم مستقبلاً في إثراء الثقافة التأمينية ونشر الوعي التأميني لدى حملة الوثائق وجمهور المستهلكين وأهمية قطاع التأمين في حماية الممتلكات .

بصفتكم رئيساً لاتحاد الإمارات للتأمين، ما هي رؤيتكم في تطوير أعمال الاتحاد والإنجازات التي تم تحقيقها؟

لقد أعد اتحاد الإمارات للتأمين مشروع استراتيجية تطويرية للعامين 2024 – 2025 بما ينسجم مع توجهات مصرف الإمارات المركزي .

وتركز الخطوط العريضة للاستراتيجية المقترحة على تطوير أداء ومستوى الاتحاد ليكون مؤسسة قادرة على تحقيق أهدافها والوفاء باحتياجات قطاع التأمين والمتعاملين من خلال مراجعة هيكلية وخطة العمل .

كما تركز على توثيق التعاون مع المصرف المركزي بما يحقق صالح صناعة التأمين والاقتصاد الوطني و تنمية وبناء القدرات والموارد البشرية في قطاع التأمين ودعم التوطين وتوفير الكوادر البشرية المؤهلة من المواطنين للعمل والانخراط في القطاع بالإضافة إلى دراسة احتياجات القطاع من الخدمات التأمينية والخبرات اللازمة لتطويره وعقد المؤتمرات والندوات التي تساهم في نشر الوعي التأميني والتثقيفي .

وتركز أيضاً على تشكيل واستحداث لجان فنية متخصصة بمختلف الأنشطة التأمينية التي يزاولها الأعضاء ودراسة الأخطار التي تؤثر في سوق التأمين في الدولة واقتراح الحلول المناسبة ودراسة الأسس الفنية الخاصة بالأسعار والتعويضات وإجراء الدراسات حول منع وتقليل الخسائر في فروع التأمين المختلفة ، بالإضافة إلى دراسة إنشاء مجمعات التأمين وإعادة التأمين في الدولة بما يتوافق مع احياجات سوق التأمين في الدولة .

فيما يتعلق بإنجازات الاتحاد في 2023 فقد حفل برنامج الاتحاد بالعديد من الموضوعات وفي مقدمتها استضافة مؤتمر الاتحاد الأفروآسيوي للتأمين وإعادة التأمين وملتقى التأمين الخليجي السنوي الثامن عشر بالإضافة إلى مناقشة العديد من الموضوعات التأمينية الملحة وفي مقدمتها موضوع الالتزام باتفاقية الاسترداد بين شركات التأمين والتسعير الفني السليم لتأمينات السيارات وكذلك ظاهرة ارتفاع كلفة الرعاية الصحية والعديد غيرها من الموضوعات التأمينية وسيتم التركيز بصفة خاصة على إمكانات الاستفادة من الفرص التي يوفرها التوجه نحو الاستدامة وتطوير حلول مبتكرة في هذا المجال .

بعد توقيعكم مؤخرا لبرتوكول تعاون مع الجامعة المغربية للتأمين، ما هي أوجه التعامل الممكنة مع السوق المغربي؟

إن هذا التعاون يهدف إلى إيجاد إطار عام للأولويات الأساسية للعمل المشترك بين الجانبين في ميادين التطوير والتعاون في فروع التأمين المختلفة من خلال العديد من الوسائل من ضمنها المشاركة في المؤتمرات والندوات في كلا البلدين والتعاون في مجال إنشاء وإدارة مراكز المعلومات والشبكات المتخصصة في مجال التأمين وإعادة التأمين والتعاون في مجال التخطيط الاستراتيجي والاستفادة من خبرات الدولتين في تطوير واستحداث التشريعات والعمل على استحداث نظم شبكات المعلومات والربط بينهما .

وسوف تشكل لجنة مشتركة تضم قيادات قطاع التأمين في البلدين لوضع البرامج التنفيذية للاتفاقية ومتابعة مستوى تنفيذه .

شهدت أسواق التأمين العربية العديد من صفقات الإندماج الناجحة، هل سيشهد سوق التأمين الإماراتي عمليات إندماج قريباً؟ وما هو تقييمكم لإندماج الشركات كحافز لتقوية الأسواق؟

لقد شهدت السنوات القليلة الماضية بعض الإندماجات والاستحواذات في قطاع التأمين ونتوقع أن يستمر التوجه نحو عمليات الإندماج والاستحواذ بالسنوات القادمة والتي من وجهة نظري باتت تشكل ضرورة لا بد منها في ظل توسع الفجوة بين الشركات الكبيرة القادرة على المنافسة وجذب العملاء والصغيرة التي تعاني من ضغوطات على الأرباح .

إننا في اتحاد الإمارات للتأمين شجعنا ولا نزال نشجع الشركات على اتخاذ منحى الإندماج الذي كان ولا يزال في ظل التطورات الدولية والإقليمية التي تشهدها صناعة التأمين يشكل خياراً استراتيجياً يمكن أن تتجهه شركات التأمين لتشيط القطاع ورفع كفاءته وهويؤدي إلى تأسيس كيانات قوية ويساعد الشركات على المنافسة محلياً وعالمياً .

الأستاذ/ فريد لطفي

الأمين العام
إتحاد الإمارات للتأمين

بعد دخول القانون الاتحادي رقم 48 لعام 2023 حيز التنفيذ في نوفمبر العام الماضي وتغيير إسم الجمعية إلى اتحاد الإمارات للتأمين، هل هناك تغيير في أهداف الاتحاد ومهامه؟ وهل من تغييرات تنون القيام بها؟

بداية فإن تغيير إسم جمعية الإمارات للتأمين إلى اتحاد الإمارات للتأمين يتواكب مع منظومة التشريعات والتعليمات التنظيمية الاكثر تطورا على المستويين الإقليمي والدولي التي أصدرتها جهات الإشراف والرقابة والتي تنسجم مع النمو الاقتصادي القوي الذي تشهده مختلف القطاعات في الدولة بعد انحسار جائحة كورونا ومع رؤية مصرف الإمارات المركزي في تطوير قطاع التأمين والارتقاء بمعاييره .

وبطبيعة الحال فإن قطاع التأمين بدولة الإمارات الذي كان ولا يزال يعد أكبر الأسواق التأمينية في المنطقة العربية من حيث حجم الأقساط يطور استراتيجياته بما يتواكب مع التطورات والمستجدات التي تشهدها صناعة التأمين وإعادة التأمين العالمية وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بالطبيعة المتسارعة للتطور التكنولوجي وتقنيات الذكاء الاصطناعي والبلوكتشين وغيرها بالإضافة إلى تداعيات التغيرات المناخية وتزايد المخاطر السيبرانية والمخاطر الجيوسياسية وغيرها التي تلقي بظلالها على هذه الصناعة . من جهتنا في اتحاد الإمارات للتأمين فإننا سنركز على التنسيق مع المصرف المركزي لوضع حلول لكافة القضايا والموضوعات التأمينية ذات الاهتمام المشترك والتي تصب في تطوير صناعة التأمين في الدولة وسبل الإرتقاء بالقطاع لمواجهة التحديات المحتملة والحد من المخاطر ونقوم حاليا بمراجعة هيكلية وخطة العمل للأعوام القادمة بهدف تطوير أداء الاتحاد وتركز بشكل خاص على تنمية القدرات والموارد البشرية في قطاع التأمين ودعم التوطين في القطاع بما يتواكب مع الاستراتيجيات الحكومية في هذا الشأن كما سنركز على عقد مؤتمرات وندوات وورش بما يساهم في نشر الوعي التأميني والتثقيفي بالإضافة إلى إجراء دراسات وبحوث تطال العديد من القضايا والموضوعات التأمينية .

ما هي اهم المواضيع والورش المطروحة على جدول اتحاد الإمارات في الوقت الحالي؟

إن جدول اتحاد الإمارات للتأمين حافل بالعديد من الموضوعات ذات الأولوية لقطاع التأمين ونركز في الوقت الراهن على الإعداد لعقد الملتقى الخليجي التاسع عشر للتأمين وإعادة التأمين الذي سيعقد في أكتوبر القادم بدبي بمشاركة رواد صناعة التأمين في العديد من الدول العربية والأجنبية ويتناول على وجه الخصوص موضوع الكوارث والفيضانات التي تسببها الأمطار وموقف شركات إعادة التامين بالإضافة إلى دور الذكاء الاصطناعي في صناعة التأمين .

ويشمل جدول الاتحاد على سبيل المثال لا الحصر التنسيق مع المصرف المركزي بخصوص تقديم مشروع قانون اتحادي ينظم تأمين المركبات في الدولة يكون ملزما لكافة الجهات بما فيها دوائر القضاء والمحاكم والعمل على وجود نموذج قياسي لوثائق التامين خصوصا في التأمينات البحرية والتأكيد على اعتماد صيغة قانونية موحدة لنماذج اتفاقيات شركات التأمين مع وسطاء التأمين وحصر واقتراح حلول للمشكلات التي تواجهها شركات التأمين فيما يتعلق بالمنازعات المعروضة على لجان فض المنازعات التأمينية والعمل على تفعيل التعاون بين الاتحاد وقطاع الرقابة في المصرف المركزي من أجل تسهيل عمل شركات التأمين .

ويحتل موضوع وضع نظام رقابي فعال يلزم شركات التأمين بأسس التسعير الفنية في تأمينات السيارات على وجه الخصوص والتعاون مع جهة الإشراف والرقابة بخصوص وضع آلية واضحة لهذه الأسس أحد الأولويات بالمرحلة القادمة كما تحتل مشاكل ارتفاع كلفة الرعاية الصحية بشكل عام وضرورة تطبيق تعرفة لهذه التكاليف وتفعيل القرارات الصادرة بشأن صرف الأدوية أحد الأولويات الملحة .

وتتضمن هذه الأولويات موضوع تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية في مجال التأمين وتنسيق الجهود مع المصرف المركزي في هذا الشأن .

تشهد منطقتنا العربية تغييرات مناخية حادة وواجهة الإمارات خلال الفترة الماضية منخفض جوي قدرت خسائره المبدئية بمئات الملايين من الدولارات، كيف يواجه قطاع التأمين الإماراتي تلك الخسائر؟ وما هي الآليات المتبعة من شركات التأمين الإماراتية لمواجهة مثل تلك الأحداث؟

بالفعل لقد شهد العالم خلال السنوات الأخيرة على وجه الخصوص أنماطا كارثية نتيجة التغير المناخي والاحتباس الحراري لم تسلم منها بعض دول المنطقة العربية والتي ألقت بطبيعة الحال بظلالها على شركات التأمين وإعادة التأمين وتسببت بخسائر كبيرة لهذه الشركات .

بالنسبة لدولة الإمارات فقد شهدنا في الأسابيع الماضية حالة استثنائية تمثلت في هطول امطار غير مسبوقة لم تشهدها البلاد منذ عام 1949 وأدت إلى أضرار كبيرة في المركبات والممتلكات بشكل عام .

في اعتقادي إن حجم الضرر الذي تسببت فيه الحالة الجوية غير واضح بشكل دقيق ومن الصعب تقديم ارقام محددة للخسائر في الوقت الراهن ومدى تأثر شركات التأمين لكن من الواضح ان المؤشرات تتجه نحو مطالبات تأمينية كبيرة ناجمة عن وثائق تأمين السيارات والممتلكات وقد تضغط على أرباح بعض الشركات وأيضا على أسعار إعادة التأمين عند التجديدات مستقبلا ، أما بالنسبة للآليات من قبل الشركات لمواجهة هذه الأحداث فإن جميع شركات التأمين لديها عقود مع شركات إعادة التأمين الأمر الذي سيساعدها في تقليل الخسائر وفي حال تكررت هذه الحالة الاستثنائية فإن شركات التأمين ستلجا بطبيعة الحال إلى تعديل سياساتها ورفع الأسعار لوثائق التأمين بما يتناسب مع حجم المخاطر المتوقعة

من وجهة نظركم، ما الذي يحتاجه سوق التأمين الإماراتي ليتطور أكثر؟ وكيف يمكن مواجهة التحديات التي تُعيق نمو السوق بالشكل المأمول؟

إن سوق التأمين الإماراتي يعد من الأسواق المتطورة في المنطقة سواء جهة التشريعات أو تبني الاستراتجيات والحلول المبتكرة في فروع التأمين المختلفة لكن بطبيعة الحال فإن قطاع التأمين الإماراتي وعلى الرغم من الإنجازات المهمة التي حققتها شركاتنا سيكون أمام العديد من التحديات في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها صناعة التامين العالمية بدءا من الحاجة الملحة لمواجهة التطور المناخي إلى مسيرة التطور المتواصلة لتقنية الذكاء الاصطناعي والتأمين ضد الهجمات السيبرانية وكلها تفرض تفعيل أكبر لدور التأمين واستحداث أنماط جديدة ومجددة من التغطية وستحتاج شركات التأمين إلى الاستمرار في تطوير أساليب مبتكرة لتوفير التغطية التأمينية لهذه الأنواع من المخاطر والوصول إلى عملاء جدد كذلك فإن تعميق ثقافة الاندماجات والاستحواذات في القطاع ستكون من ضمن التحديات خلال الفترة القادمة وتحتاج إلى قرارات جريئة وتكاتف الجهود لخلق فرص جديدة من هذه الاندماجات والاستحواذات بهدف خلق كيانات تأمينية قوية تكون قادرة على مواجهة التحديات بدلا من النظرة الضيقة .

وفي اعتقادي إن تحرك سوق التأمين الإماراتي وبشكل مقبول نحو المزيد من الإندماجات والاستحواذات في المرحلة القادمة سيشكل أحد أبرزالحلول للتحديات التي يواجهها القطاع وسيصب في مصلحة الجميع سواء شركات تأمين أو حتى حملة الوثائق أنفسهم .

Mr. Charalampos Mylonas

CEO – Abu Dhabi National Insurance Co. (ADNIC)

The UAE insurance market is the second largest regionally, what is your assessment of the insurance sector's performance for the current year and your expectations for future growth?

The UAE's insurance industry has grown steadily in recent years and we expect this pace to continue in the immediate future. In terms of net profit and premiums, it can be difficult to provide a specific growth rate for the entire industry, as this can vary depending on factors such as market conditions, regulatory changes, and individual company performance. Overall, the sentiment across our industry is one of optimism about the future.

Looking back at 2023, this can best be described as a year of recovery for the insurance industry as the profit of listed companies increased for the sector by 36% versus 2022. This was mainly driven by investment income. Additionally, Return on Equity (ROE) of listed companies also increased from 8% to 10% in 2023 versus 2022, while the

total net profit of the top five companies is 82٪ of the total profit for listed companies.

At ADNIC, we have maintained a leadership position in the market, and this is evident with our ROE, which is significantly higher than average for the industry. At the same time, we recognise that the business environment and the economy is increasingly evolving, and we are committed to adapting our organisation to capture future opportunities. A big part of that is in digital transformation which we have pursued for several years, and we're continuously looking at ways to explore, deploy, and invest in digital solutions for the benefit of clients, customers, and partners.

After the recent heaviest rainfall on UAE, in your opinion, is there a need for a CAT Pool in UAE? To what extent is your company affected by these losses?

The recent adverse weather events in the UAE underscore the importance of having comprehensive insurance and the right policies in place to safeguard against loss and damage to assets. Protecting against unforeseen circumstances is after all the very essence of why insurance exists. Freak and adverse weather events will likely become a regularly occurring feature in the future due to the effects of climate change. It is responsibility of individuals and business to assess and reassess their coverage and to ensure that the insurance they have adequately protects against the impact born out of adverse weather events. On a positive note, we have observed an increase in the number people reaching out to us for advice regarding their coverage plans after the storm, and we have witnessed a greater awareness across UAE society about the need for comprehensive insurance.

We believe that the emerging severity of the recent rainfalls will trigger the discussion around the necessity of a Catastrophe Perils Pool on the UAE. ADNIC as a market leader will actively participate at the forefront of any regulatory driven initiative in this respect. ADNIC operates within an advanced Enterprise Risk Management framework. As such we have adequate risk transfer structures in place to moderate the financial impact of these events within our board-approved risk tolerance limits.

ADNIC has completed the acquisition of 51٪ of "Allianz Saudi Fransi". What is the benefit of this acquisition for your company?

As the leading insurer in the UAE and one of the most prominent in the GCC region, ADNIC proactively seeks opportunities that will build on our market leading proposition. The strategic acquisition of a majority stake in Allianz Saudi Fransi serves as a crucial milestone in the realisation of our ambition to expand our geographical footprint. We view Saudi Arabia as a high-potential market, and now that we have active operations in both the two largest fastest growing insurance markets in the region, we are well-positioned to explore and capture new opportunities in these exciting markets. As always, we aim to deliver industry-leading products across all major insurance lines, and we will continue to pursue new possibilities for growth and success, ensuring that we remain the go to insurer for consumers and corporates alike.

As CEO of Abu Dhabi National Company, what are the companies' most important achievements in recent years? What are your future projects?

Throughout our five decades of operations, ADNIC has built a strong track record of delivering competitive insurance policies, outstanding customer service, as well as contributing to the growth and development of the UAE economy. Our financial performance also continues to underline the strength of our business, for instance in the first quarter of 2024 we delivered a strong net profit before tax of AED 111.8 million.

In the last few years, we have been focused on our business proposition by ensuring that we embed the latest digital technologies to ensure we meet the evolving needs of our customers. As an example, we have successfully automated our processes, especially those related to claims to ensure that this process if more efficient, and we are committed to incorporating the latest developments in technology where appropriate. Sustainability remains a fundamental component to how we do business, and as such we have embraced a comprehensive sustainability strategy which focuses on minimising our carbon footprint.

We were recently recognised

for our efforts on the sustainability front from an organisational and industry perspective by winning 'Best Sustainable Insurer of the Year' at the Global Sustainability Leadership Awards, hosted by the World Sustainability Congress. As the UAE's leading insurer, we will continue adapting to ever-chaNGIng market needs and challenges as and when they arise.

الأستاذ/ محمد مظهر حمادة

الرئيس التنفيذى
شركة العين الأهلية للتأمين

بصفتكم إحدى الشركات التاريخية في الإمارات، كيف تتعاملون مع التطورات التكنولوجية الحديثة؟ ومع المتطلبات التنظيمية التي يطلبها البنك المركزي (IFRS 17 compliance, KYC & ERM)؟

كوننا إحدى الشركات التاريخية في الإمارات، فأننا نلتزم بمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة ونحرص على تلبية المتطلبات التنظيمية التي يحددها المصرف المركزي، بما في ذلك الامتثال لمعايير IFRS 17، إجراءات معرفة العميل (KYC)، وإدارة المخاطر المؤسسية (ERM) ونستند في ذلك إلى عدة محاور أساسية:

منها الاستثمار في أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان الكفاءة والمرونة ،وتطبيق حلولاً رقمية مبتكرة لتحسين العمليات التشغيلية وتقديم خدمات متميزة للعملاء. كما نعزز أنظمة الأمن السيبراني لحماية بيانات العملاء وضمان سرية المعلومات.

و عليه قمنا بتحديث أنظمتنا المحاسبية وضمان تدريب موظفينا على أحدث المتطلبات لتنفيذ معايير التقارير المالية الجديدة IFRS 17. كما نطبق إجراءات صارمة لمعرفة العميل KYC والتحقق من الهوية، باستخدام تقنيات متقدمة لضمان الامتثال وتجنب المخاطر المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

كمانعتمد على أنظمة إدارة المخاطر المؤسسية لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر بفعالية، مما يساهم في تعزيز استدامة أعمالنا.

وبفضل هذه الجهود المتكاملة، نضمن التزامنا بأعلى معايير الامتثال والجودة، مما يعزز من سمعتنا ويضمن تقديم خدمات متميزة تلبي تطلعات عملائنا.

يُعد عام 2023 مفصلي لشركات التأمين الإماراتية لتطبيقها المعيار المحاسبي الدولي رقم 17، كيف كان أثر ذلك على أداء شركتكم؟ وما هي أهم النتائج المالية للشركة في الربع الأول من 2024؟

تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 (IFRS 17) كان له تأثير كبير على شركات التأمين في الإمارات، بما في ذلك شركتنا. فهو يهدف إلى تحسين الشفافية والمقارنة بين التقارير المالية لشركات التأمين.

كما أنه يفرض تقديم معلومات أكثر تفصيلاً عن الالتزامات التأمينية، مما يعزز الشفافية في القوائم المالية.

وعليه قمنا بمراجعة وتعديل أساليب تقييم عقود التأمين لضمان التوافق مع المتطلبات الجديدة، مما أدى إلى تحسين دقة التقارير المالية ورفع كفاءة وفعالية العمليات المالية.

كما زاد الوعي بأهمية إدارة المخاطر بشكل أفضل، حيث أصبحت الشركات تحتاج إلى تقييم الالتزامات والمخاطر بشكل دوري ومفصل.

على الرغم من التحديات الناتجة عن الأمطار و الفيضانات الأخيرة، والتي أدت إلى زيادة التعويضات للمركبات و الممتلكات ،تمكنت شركة العين الاهلية للتأمين من تحقيق نتائج مرضية في الربع الأول من عام 2024 . و نتطلع إلى مواصلة تحقيق المزيد من النجاحات في الاشهر القادمة .

بصفتكم نائب رئيس اللجنة الفنية العليا باتحاد الإمارات للتأمين، ما هي التقديرات الأولية لحجم الخسائر جراء الأمطار الغزيرة التي تعرضت لها الإمارات؟ كيف استطاعت شركات التأمين المساهمة في التقليل من تلك الخسائر؟

استعرض مجلس إدارة اتحاد الإمارات للتأمين في اجتماعه الأخير الموضوع، وقرر التعميم على شركات التأمين للتقدم باقتراحاتهم وآرائهم في هذا الشأن وفيما يتعلق بالتشريعات

والقوانين استعداداً لعرضها ومناقشتها مع الهيئات التنظيمية المختصة.
لذلك لازال مبكراً تحديد حجم الخسائر التي سببتها الامطار الغزيرة والفيضانات و من الصعب تقييم اثره على شركات للتأمين،فلقد تعرضت الكثير من الممتلكات العامة والخاصة بما في ذلك المنازل، والمركبات، والبنية التحتية لاضرار بالغة جراء الامطار والفيضانات مما أدى إلى زيادة في طلبات تعويضات التأمين.
وعلى الرغم من ذلك فان شركات التأمين تمكنت من المساهمة بشكل فعال في تقليل حجم الخسائر المترتبة على الأمطار الغزيرة والفيضانات، وتحقيق استقرار أكبر لعملائها في مواجهة هذه الكوارث الطبيعية بتفعيل خطط الطوارئ والاستجابة السريعة لتقييم الأضرار وتقديم الدعم الفوري للعملاء المتضررين، و تسوية المطالبات التأمينية بسرعة وكفاءة لضمان توفير التمويل اللازم للعملاء للقيام بإصلاحات عاجلة، مما ساعد في تقليل فترة التعطل والخسائر الناتجة.

تُعد الإمارات من أوائل الدول العربية التي اتخذت خطوات هامة في مجال التكنولوجيا، وتطبيق استخدامات الذكاء الاصطناعي على أرض الواقع، كيف سيؤثر هذا على أقساط ونتائج السوق؟

تبني الإمارات للتكنولوجيا المتقدمة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي (AI)، يؤثر بشكل كبير على سوق التأمين من خلال تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف وتعزيز تجربة العملاء وبالتالي يؤثر هذا على أقساط ونتائج سوق التأمين اذكر منها على سبيل المثال :
- تحسين تحليل المخاطر باستخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، يمكن لشركات التأمين زيادة دقة تقييم المخاطر، مما يسمح بتسعير أقساط التأمين بشكل أكثر عدلاً وشفافية.
- تسريع معالجة المطالبات من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي يقلل من الوقت والتكلفة المرتبطة بإدارة المطالبات، مما يعزز رضا العملاء ويقلل من التكاليف الإجمالية.
- يساعد الذكاء الاصطناعي في أتمتة العديد من العمليات الإدارية والمكتبية، مما يقلل من التكاليف التشغيلية ويمكن أن ينعكس ذلك في تخفيض أقساط التأمين.
- كما يمكن للتكنولوجيا التنبؤ بالأحداث المستقبلية بناءً على البيانات التاريخية مما يساعد الشركات على التحضير بشكل أفضل وتقليل احتمالية الخسائر الكبيرة.
- يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتصميم منتجات تأمينية مخصصة بناءً على البيانات الشخصية للعملاء، مما يزيد من فعالية المنتجات ويرفع من رضا العملاء.
- يساعد الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الأنماط غير الطبيعية وتحليل سلوكيات الاحتيال المحتملة بشكل أسرع وأكثر دقة، مما يقلل من الخسائر الناجمة عن الاحتيال ويحسن من صحة الأداء المالي للشركات.
- التكنولوجيا تجعل السوق أكثر تنافسية، مما يدفع الشركات إلى تحسين خدماتها وتقديم أسعار أفضل للعملاء.
- إمكانية تطوير منتجات تأمينية جديدة ومتنوعة لتلبية احتياجات الأسواق المتغيرة بشكل أفضل.

بذلك، يمكن أن يؤدي اعتماد التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي إلى إحداث تحول كبير في سوق التأمين الإماراتي، مما يعزز من كفاءته ويعود بالفائدة على العملاء والشركات على حد سواء.

ما رأيكم في المنافسة الشديدة التي يشهدها السوق؟ وما هي الخطوات التي تتبعها الشركة للحفاظ على حصتها من السوق الإماراتي؟

المنافسة الشديدة في سوق التأمين تعد تحديًا وفرصةً في آن واحد. تتطلب المنافسة الشديدة من شركات التأمين تقديم خدمات ومنتجات مبتكرة وتحسين كفاءتها التشغيلية لتلبية توقعات العملاء والحفاظ على حصتها السوقية. في هذا السياق، تتبع شركتنا عدة خطوات استراتيجية للحفاظ على حصتها في سوق التأمين الإماراتي فنحرص دائما على تقديم منتجات تأمينية مخصصة تلبي احتياجات فئات مختلفة من العملاء، مثل التأمين الصحي، وتأمين السيارات، والتأمين على الممتلكات، وغيرها. و نحرص على تقديم أسعار تأمينية تنافسية دون المساس بجودة الخدمة، مما يساعدنا على جذب العملاء الجدد والحفاظ على العملاء الحاليين. ونسعى لتسوية المطالبات بسرعة وشفافية لتعزيز رضا العملاء وزيادة ولائهم.
كما نستثمر في التكنولوجيا والابتكارات الرقمية مثل تطبيقات الهواتف الذكية ومنصات الإنترنت لتوفير تجربة سلسة وسهلة للعملاء.
كما نركز على تدريب موظفينا باستمرار لتحسين مهاراتهم ومعرفتهم بالتقنيات الحديثة، مما يمكنهم من تقديم خدمات أفضل للعملاء. ونسعى لعقد شراكات مع شركات التكنولوجيا لتبني أحدث الابتكارات وتحسين كفاءة العمليات. و نعمل بشكل وثيق مع الهيئات التنظيمية لضمان الامتثال للقوانين واللوائح، مما يعزز الثقة والمصداقية.
و نحرص على المشاركة في المبادرات المجتمعية ونساهم في تحقيق التنمية المستدامة، مما يعزز من سمعتنا ويزيد من ارتباط العملاء بالشركة. ونبقى على اطلاع دائم بالتغيرات الاقتصادية والتنظيمية في السوق ونعدل استراتيجياتنا وفقًا لذلك لضمان قدرتنا على التكيف والنمو.
بهذه الخطوات الاستراتيجية، نسعى للحفاظ على حصتنا في سوق التأمين الإماراتي وتعزيز مكانتنا كواحدة من الشركات الرائدة في هذا المجال.

Dr. AbdulZahra Abdulah

CEO - National General Insurance Company (NGI)

Last year, 2023, your company was awarded the Best Marine Insurance Company; how do you see the marine insurance market now, especially in light of the geopolitical conditions in the region? From your point of view, how can we overcome the consequences of this situation?

Growing tensions in the Red Sea, Gulf of Aden, the Strait of Hormuz and Black Sea continue to escalate which has affected Black Sea and the standard Suez passage planning of Vessels. Tension in the Strait of Hormuz have affected vessels and cargo such as crude oil can go into and out of Arabian Gulf, and the cover that marine insurers can provide.

Israel and Hamas Conflict

Following the armed conflict between Israel and Hamas in Gaza which began in October 2023, the Houthis, a Yemini armed group have sought to support Hamas by targeting Israeli-linked shipping across the Red Sea. Since November 2023 the Houthis have launched multiple anti-ship ballistic missiles and drone boat attacks in the Red Sea from military sites in Yemen, in an attempt to exert economic pressure and bring an end to the conflict in Gaza. The Houthis claim that their targets are vessels connected with Israel, the US, and the UK.

Since December 2023, under the auspices of Operation Prosperity Guardian - an international maritime coalition involving the US, UK, and Denmark and others - naval warships have been deployed to repel the Houthi missiles and drones in an attempt to protect the key waterway and support freedom of navigation.

War risk premiums – Red Sea

As a result of the ongoing conflict, marine war risk additional premiums for vessels transiting the Red Sea or the Gulf of Aden have been affected to a large extent.

Hull War rates are between 0.75٪ - 1.50٪ of hull values, vastly in excess of those seen at the height of Somali piracy between 2008 and 2014.

Cargo War rates for Non-containerized Cargo are between 0.15٪ to 0.20٪.

Impact of alternative routing

Given the Red Sea situation the Cargo movement from Far east to Europe is rerouted around the Cape of Good Hope instead of Suez, increasing the transit time. The disruption in the Red Sea to supply chains will have a lasting impact on those depending upon safe and secure maritime transport. Manufacturers and exporters will need to get adjust with the reality of the situation of increased shipping rates and substantial costs increases due to logistical delays, increased costs of container hire, fuel, insurance, and labour, as the ports become congested and subject to equipment shortages.

Generally speaking, shipowners and charterers have been working together to surmount the difficulties presented by the uniquely challeNGIng

situation created by the Houthi attacks in order to get cargo to its destination as quickly and cost-effectively as possible without delay.

Vessel seizures in Arabian Gulf

In addition to the situation in the Red Sea, tensions in the Strait of Hormuz between the US and Iran have not reduced.

In recent months since 2024 The Iranian Navy have seized two tankers with US interest ST NIKOLAS, formerly known as the SUEZ RAJAN, and ADVANTAGE SWEET with Crude Oil on board.

War risk premiums – Arabian Gulf

For 7 days Call in Arabian Gulf Hull War rates for Tankers are between 0.20٪ - 0.25٪ of hull values and for non-Tankers are between 0.15٪-0.20٪.

Cargo War rates for LPG and LNG Cargo are 0.05٪.

Russia and Ukraine conflict

The on-going war between Russia and Ukraine began in February 2022 raising tensions in Black Sea. The Black Sea is significant in Marine trade between Europe and Asia. The increased tensions have necessitated the rerouting of ships which has placed additional financial burden on shipping companies. The elevated risks has resulted in increased War risk premiums for vessels calling Black Sea ports. Insurers have received approx. Half a billion dollars in claims for upto 60 commercial ships which was blocked in Ukraine a year after the start of the War with Russia.

War risk premiums – Black Sea

As a result of the ongoing conflict, marine war risk additional premiums for vessels calling the Black Sea have increased.

Hull War rates for 7 days call in Black Sea ports are between 0.75٪ - 1.25٪ of hull values.

Comment

The ongoing conflicts have already had a significant impact on the maritime sector, global supply chains, and its insurers. This situation will continue until the conflict reduces.

As CEO an NGI, what are the company's most important achievements during 2023? What are your future projects?

NGI MAIN ACCOMPLISHMENTS IN 2023

1. IFRS 17 – The company has been successful in releasing its financial based on IFRS 17 stands from Q! 2023
2. The Company has invested into a full-fledged security management tool.
3. With the IFRS 17 demand it was felt necessary to change the Life IT system and we are at the final stage of this project completion.
4. NGI Management and staff KPI's new system has been completed at the end of 2023
5. New offerings were made on the digital front through portals to various lines of businesses. The best value proposition was on medical offering to individuals in particular.
6. NGI launched and successfully implemented ADHOC solution to permit consolidation and dissemination of large quantum documents without printing it.
7. Project implemented during 2023 to enable chatbot facility for NGI clients.
8. To optimize performance and cost, NGI non-life and life operations have been moved to cloud management.
9. NGI legal and corporate governance function was 100٪ centralized into GRC solution in 2023.
10. Motor automation and survey facilitation though video calls which saves time and cost to NGI surveyors.

With the acceleration of digital transformation during the COVID crisis and the emergence of AI, what are the steps followed by your company to engage in this trend? How this impact your customers?

Digitization is the key for easing the customer onboarding, claim settlement and virtual survey in today's Insurance business, especially after

COVID 19 which affected the whole world. The following are few areas NGI has incorporated Digital innovation using AI:

1. Customer On Boarding - While onboarding the customers, National General Insurance Co. (PJSC) (NGI) efficiently implemented the OCR, MRZ and OMR technologies in different lines of business like Motor, Individual medical etc. Purchasing of Induvial products became much easier through NGI's portal.

2. Vehicle valuations and Auto Renewal - While buying motor insurance, it is always confusing or dissatisfactory for clients to determine the value of the vehicles. Considering this, NGI had integrated with some international valuation companies to provide the correct value of the vehicles. To make the customer's renewal journey more efficient, NGI had implemented the auto renewal feature where they can renew their Motor policies by simply clicking the payment link, which is again communicated by system without any manual intervention.

3. Medical Pricing Tool - While buying Individual Medical Insurance, customers always look for different combinations of benefit, co-insurance, deductible etc. To address this NGI had offered inbuilt pricing tool into digital platform where they can have multiple choices of combinations according to their need and issue the policy on their own.

4.Medical Fraud Detection - Though AI is an overhyped terminology in today's world, it can bring great value while adjudicating the claims specially for medical line of business. It can produce a trend / pattern in case of over utilization or fraud. It can also indicate the prospective benefit allocation which is tedious manual job. While understanding the impact of AI in claims NGI had implemented the benefit allocation feature through AI and working towards the fraud detection.

5. Chatbot update –Interface on the Chat bot has been automated using AI.

6. Genesys Call Centre Solution - Normal and mundane questions have already been automated using AI.

7. NGI Healthnet services - quite a lot of admin services have been automated using AI

8. NGI cloud Management - cloud management has AI built into it through automation of processes in usage monitoring.

9. Develop in house capabilities and efficient use of BI tools - Observing the extensive data requirements for various internal and regulatory tasks, the actuarial team has developed in house capabilities to utilize BI tools, Alteryx and Qlik view, for data consolidation, data analysis and data validation. Further enhancements are planned.

10. ERM - NGI's current risk register, compliance and governance practices are excel based. We have planned upscaling the area and automation shall be AI driven.

11. Cyber Security - IT security platform provided by TP services uses AI to predict user behavior and forewarn security officer on the results.

12. Process flow automation and Paperless Environment – NGI launched and successfully implemented ADHOC solution to permit consolidation and dissemination of large quantum documents without printing it. NGI is upgrading this facility again to even facilitate data capture from submitted documentation. Doc control audit trail is done using AI.

13. AML Risk Tool - The AML risk tool of NGI incorporates AI based automation on repetitive procedures.

14. HRMS - NGI implemented a new HRMS solution recently and the normal calendar-based processes have been automated using AI.

15. NGI Life Solution - NGI upgraded its Life solution with ISF. Processes including customer onboarding, supporting doc management, interface with risk tool and with front ends have seen the impact of automation AI based.

الأستاذ/ عبد المحسن جابر

الرئيس التنفيذي
شركة الصقر الوطنية للتأمين

كيف تقيمون أداء قطاع التأمين الإماراتي خلال العام الحالي؟ وما توقعاتكم خلال العام القادم؟

أداء قطاع التأمين الإماراتي في عام 2024:

أداء العام الحالي:

بشكل عام، يُظهر قطاع التأمين في الإمارات أداءً قويًا خلال عام 2024، مع مؤشرات إيجابية على مختلف الأصعدة:

- نمو الأقساط المكتتبة: ارتفعت أقساط التأمين المكتتبة بنسبة تقريبية بين 20% إلى 50% خلال عام 2024.
- تنوع الاستثمارات: تنوعت فئات الاستثمار في القطاع انسجاماً مع تعليمات الهيئة الرقابية.
- التوطين: تتجه الجهود الحكومية لزيادة نسبة التوطين في القطاع إلى 30% بحلول عام 2026، وخلق 1500 فرصة عمل إضافية.
- توسيع نطاق التأمين الصحي الإلزامي: توسيع تغطية التأمين الصحي الإلزامي إلى الإمارات الشمالية يُشكل عامل نمو إضافي لقطاع التأمين.
- التنوع: يتنوع القطاع من حيث منتجات التأمين وشركات التأمين، مما يجعله أكثر مرونة في مواجهة المخاطر.
- الابتكار في المنتجات والخدمات: توفير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات العملاء المتغيرة يمكن أن يساعد في تحسين أداء الشركات التأمينية.

التحديات:

- المنافسة: السوق مشبع بشركات التأمين، مما قد يؤدي إلى ضغوط على الأسعار حيث يشهد القطاع منافسة قوية بين الشركات المحلية والعالمية.
- المخاطر الطبيعية والجيوسياسية: الأحداث الطبيعية المتغيرة مثل الكوارث الطبيعية والتطورات الجيوسياسية يمكن أن تؤثر على مخاطر التأمين وعوائد الاستثمار.

توقعات قطاع التأمين الإماراتي في عام 2025:

- استمرار النمو: من المتوقع استمرار نمو أقساط التأمين بمعدل سنوي.
- التحول الرقمي: ستلعب التكنولوجيا الرقمية دورًا متزايدًا في القطاع، مع تبني شركات التأمين للحلول الرقمية لتحسين الكفاءة وتقديم منتجات وخدمات مخصصة.
- تركيز على الاستدامة: ستزداد أهمية مبادرات الاستدامة، مع توجه شركات التأمين إلى منتجات وخدمات تُعزز الممارسات الصديقة للبيئة.
- تطور منتجات التأمين: ستُطور شركات التأمين منتجات جديدة تلبي احتياجات السوق المتطورة، مثل تأمينات الرعاية الصحية

بشكل عام:

يتميز قطاع التأمين الإماراتي بفرص نمو قوية على المدى الطويل، مدفوعةً بالعوامل الاقتصادية المواتية والتطورات التكنولوجية والتركيز المتزايد على الاستدامة.

ما رأيكم في المنافسة الشديدة التي يشهدها السوق الإماراتي؟ وكيف تحافظون على حصتكم السوقية؟

المنافسة الشديدة في السوق الإماراتي في قطاع التأمين تمثل تحديًا وفرصة في آن واحد. السوق الإماراتي يعتبر سوقًا ناضجًا ومتطورًا، ومع دخول عدد كبير من الشركات، يصبح التفوق والتميز ضرورة للحفاظ على الحصة السوقية وزيادتها. هنا بعض الاستراتيجيات التي يمكن اتباعها للحفاظ على الحصة السوقية في ظل المنافسة الشديد لشركة الصقر للتأمين:

الابتكار في المنتجات والخدمات:

- تقديم منتجات تأمينية مبتكرة تلبي احتياجات العملاء المتغيرة، مثل التأمين على الصحة أو التأمين ضد مخاطر التكنولوجيا.
- تقديم خدمات مخصصة وفريدة من نوعها تلبي احتياجات شرائح مختلفة من العملاء.

تحسين تجربة العملاء:

- توفير خدمة عملاء ممتازة وسريعة الاستجابة.
- تبسيط عمليات المطالبات وتقديم تجربة سلسة وفعالة.
- استخدام التكنولوجيا لتحسين التفاعل مع العملاء مثل التطبيقات الذكية والبوابات الإلكترونية.

الاستفادة من التكنولوجيا:

- استخدام التحليلات الضخمة والذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات العملاء وتقديم عروض مخصصة.
- اعتماد التكنولوجيا لتحسين العمليات الداخلية وتقليل التكاليف.

التسويق والعلامة التجارية:

- تعزيز العلامة التجارية من خلال حملات تسويقية فعالة وزيادة الوعي بالعلامة التجارية.
- استخدام الوسائط الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى جمهور أوسع.

التعاون والشراكات:

- إقامة شراكات مع الشركات التكنولوجية والشركات الناشئة لتعزيز الابتكار.
- التعاون مع المؤسسات المالية والبنوك لتوسيع نطاق الوصول إلى العملاء.

الالتزام باللوائح والجودة:

- التأكد من الامتثال للمعايير واللوائح المحلية.
- تقديم خدمات عالية الجودة تضمن رضا العملاء والاحتفاظ بهم.

التركيز على التدريب والتطوير:

- الاستثمار في تدريب الموظفين وتطوير مهاراتهم لضمان تقديم خدمة متميزة.
- تعزيز ثقافة الابتكار والتحسين المستمر داخل الشركة.

في النهاية، الحفاظ على الحصة السوقية في ظل المنافسة الشديدة يتطلب استراتيجية متكاملة تركز على الابتكار، وتجربة العملاء، والكفاءة التشغيلية، والتسويق الفعال.

ما توقعاتكم لحجم أعمال الشركة وللنتائج النهائية لسنة 2024؟ وكيف تتوقعون تطور أقساط التأمين في السوق خلال السنوات القادمة؟

تتمتع شركة الصقر للتأمين بتاريخ طويل في السوق الإماراتي وسمعة قوية، مما قد يُساعدها على جذب العملاء والحفاظ على حصتها في السوق. من المتوقع أن يستمر سوق التأمين في الإمارات في النمو مع زيادة الطلب على منتجات التأمين المختلفة مثل التأمين الصحي، والتأمين على السيارات، والتأمين على الممتلكات. ومن الصعب التنبؤ بدقة بحجم أعمال شركة الصقر للتأمين ونتائجها للعام 2024، نظرًا للتحديات. ومع ذلك، من الممكن أن تُحقق الشركة نموًا معتدلاً في أقساط التأمين.

تطور أقساط التأمين في السوق:

من المتوقع أن ينمو سوق التأمين الإماراتي بمعدل سنوي، ستُحفز العوامل التالية نمو الأقساط:

- النمو الاقتصادي: سيُؤدي استمرار نمو الاقتصاد الإماراتي إلى زيادة الطلب على التأمين.
- ازدياد الوعي بالتأمين: سيُؤدي ازدياد وعي الأفراد والشركات بأهمية التأمين إلى زيادة الطلب على منتجات التأمين.
- دخول منتجات تأمينية جديدة: ستُقدم شركات التأمين منتجات جديدة تلبي احتياجات السوق المتطورة، مما سيُؤدي إلى زيادة الطلب على التأمين.

بخصوص الرقمنة والذكاء الإصطناعي ما الذي تقوم به شركة الصقر لتطوير عملياتها وتحسين أدائها التشغيلي وتوطيد علاقاتها مع عملائها؟

تُدرك شركة الصقر أهمية التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في تعزيز عملياتها وتحسين أدائها التشغيلي وتوطيد علاقاتها مع عملائها. لذلك، قامت الشركة بتنفيذ العديد من المبادرات في هذا المجال، تشمل:

- تطوير أنظمة خدمة عملاء تعتمد على الذكاء الاصطناعي مثل الشات بوت (Chatbots) التي توفر ردوداً سريعة ودقيقة على استفسارات العملاء، مما يحسن من مستوى الخدمة ويقلل من وقت الانتظار.
- استخدام برامج إدارة علاقات العملاء (CRM 360) لجمع وتحليل بيانات العملاء وتقديم تجارب شخصية لهم.
- تعزيز أنظمة الأمان السيبراني لحماية بيانات العملاء والشركة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تكتشف التهديدات الأمنية وتتصدى لها بشكل سريع.
- إضافة مساعد افتراضي لخدمات الهاتف ومركز الاتصال في شركة الصقر:

■ يمكن للمساعد الافتراضي تقديم خدمة عملاء على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، ممّا يضمن حصول العملاء على الدعم في أي وقت يحتاجون إليه.

■ يمكن للمساعد الافتراضي أتمتة العديد من المهام التي يتولاها عادةً موظفو خدمة العملاء، مثل الإجابة على الأسئلة المتكررة ومعالجة الطلبات البسيطة.

■ يمكن للمساعد الافتراضي جمع البيانات وتحليلها حول تفاعلات العملاء، مما يساعد الشركة على فهم احتياجات العملاء بشكل أفضل وتحسين منتجاتها وخدماتها.

بتبني هذه الاستراتيجيات، تسعى شركة الصقر إلى تعزيز كفاءتها التشغيلية وتقديم خدمات عالية الجودة لعملائها، مما يعزز من مكانتها في السوق ويؤدي إلى نمو مستدام في أعمالها.

الأستاذ/ محمد صغير

الرئيس التنفيذي
شركة حياه للتأمين

ما توقعاتكم لحجم أعمال حياه لسنة 2024؟ وكيف ترون تطور أقساط التأمين في السوق خلال السنة القادمة؟

نتوقع نموًا مستمر لأعمالنا (بمرور 20%)، ممثلة في قطاعاتنا:

- التأمين الحياة: من المقرر أن يواصل التأمين على الحياة نموه على كلا القطاعين الفردي والجماعي ، مدفوعًا باقتصاد الإمارات العربية المتحدة المؤدي وبيئة أسعار الفائدة المرتفعة.
- التأمين الصحي: سيتأثر التأمين الصحي بإطلاق برنامج Health Protect، وهو برنامج التأمين الصحي الفردي لدينا، وهو أول برنامج يتم تنفيذه عبر الإنترنت من نقطة البداية إلى نقطة النهاية في المنطقة. ستظل محفظة مجموعتنا في الغالب في وضع «الإعادة» بسبب أداء سوق الإماراتي في قطاع التامين .
- التقاعد والمدخرات: تتميز المعاشات والمدخرات بزيادة الوعي من مجتمع الموارد البشرية في الإمارات العربية المتحدة ونظام ضريبة الشركات الجديد، الذي يفتح للخصم. بالاقتران مع التغييرات الديموغرافية التي لوحظت في الوقت الحالي، هناك وعي محسن بشكل عام حول فجوة الادخار وقضايا التقاعد للمقيمين في البلاد. يخضع قطاع التأمين على الحياة والصحة الآن لنموذج جديد، يتميز في الغالب بارتفاع أسعار الفائدة، والاقتصاد المتنامي، والتطور الديموغرافي (نمو السكان و «توطين» المغتربين) ولائحة تحظر في النهاية العمليات الخارجية غير القانونية. كل هذا يسمح بتوقعات إيجابية لعام 2024 وما بعده، خاصة للتأمين على الحياة، ومعظمها على الأعمال طويلة الأجل. ومن الناحية التقنية، وعلى الرغم من الأخذ IFRS17، فإن الأعمال التجارية الطويلة الأجل ستظل ممثلة تمثيلا ناقصا من وجهة نظر محاسبية لأن القيمة لا تنعكس؛ وهذا سيؤدي إلى عدم رغبة شركات التأمين في هذا النوع من الأعمال التجارية لتحقيق أرباح من الأعمال قصيرة الأجل.

ما هي السياسات التي تتعها حياه لتعزيز حصتها من السوق الإماراتي وما رأيكم في المنافسة الشديدة التي يعرفها السوق؟

"حياة" هي شركة التأمين الرقمي الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تقود المنطقة بابتكارات في التامين الآلي، وتوقعات الادخار المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وخطط التقاعد المصممة محليًا. تتمثل مهمتنا في تبسيط حياة عملائنا من الأفراد والشركات من خلال جعل التأمين أكثر سهولة لمقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة. من خلال توفير حلول جديدة لأولئك الذين كانوا غير مشمولين من شركات التأمين، نهدف إلى تعزيز حصتنا في السوق وتعزيز الشمولية. من خلال خبرتنا المحلية العميقة واستراتيجيتنا المركزة، نقدم الحياة والمدخرات والحلول الطبية للأفراد والشركات على حد سواء. يمكّننا هذا التخصص من توقع التغييرات التنظيمية بشكل أفضل والاستفادة من قدراتنا الرقمية، مما يجعلنا أكثر شركات التأمين على الحياة مرونة في سوق الإمارات العربية المتحدة.

حل معاشات التوفير الآمن للموظفين لدينا، الذي تم إطلاقه في عام 2021، هو شهادة على خفة الحركة هذه، حيث ظهر لأول مرة على مدار عامين قبل الإعلان عن لوائح التقاعد الطوعية الجديدة في سبتمبر 2023. يعني نهجنا الاستباقي أن حياة ترحب بالمنافسة داخل الإمارات العربية المتحدة كوسيلة لدفع معايير محسنة في التأمين ونتائج أفضل للعملاء.

لم تكن قطاع التأمين معروفة دائمًا بابتكارها أو خفة حركتها، لكن تحديات مثل Covid-19 وظهور الحلول التكنولوجية تقدم للمستهلكين وعدًا بمنتجات أفضل ومستقبل أكثر إشراقًا.

ما تقييمكم لسوق التأمين في الإمارات وخاصة التأمين على الحياة والتأمين الطبي؟ وما الذي ترونه ضروريا لزيادة الطلب على كل منهما في الإمارات؟

لزيادة الطلب على التأمين الحياة في العالم العربي، يجب معالجة عدة عوامل رئيسية:

تعزيز الوعي والتعليم في قطاع التأمين

– حملات التوعية العامة: إطلاق حملات توعية عامة شاملة لتثقيف الناس حول فوائد وأهمية التأمين على الحياة.

– برامج الثقافة المالية: تنفيذ برامج الثقافة المالية في المدارس والجامعات والمجتمعات لتعليم الأفراد حول التمويل الشخصي وإدارة المخاطر.

حساسية الثقافة وأهميتها

– المنتجات ذات الصلة ثقافية: تطوير منتجات التأمين على الحياة التي تتوافق مع المعتقدات الثقافية والدينية، مثل التكافل المتوافق مع المبادئ الإسلامية.

– مشاركة المجتمع: التواصل مع قادة المجتمع والمؤثرين لتعزيز التأمين على الحياة بطريقة تراعي الثقافة.

الدعم التنظيمي

– السياسات المفضل: الدعوة إلى السياسات الحكومية التي تشجع الإقبال على التأمين على الحياة، مثل الحوافز الضريبية لحاملي وثائق التأمين.

– حماية المستهلك: ضمان و وجود قوانين قوية لحماية المستهلك لبناء الثقة في منتجات التأمين على الحياة.

ابتكار المنتجات وتخصيصها

– المنتجات المرنة: تقديم منتجات تأمين على الحياة مرنة وقابلة للتخصيص لتلبية الاحتياجات المتنوعة لمختلف الفئات السكانية، بما في ذلك المقيمين.

– باقة الخدمات: دمج التأمين على الحياة مع المنتجات والخدمات المالية الأخرى لتوفير حلول تخطيط مالي شاملة.

إمكانية الوصول والتوزيع والقدرة على تحمل التكاليف

– المنصات الرقمية: الاستفادة من المنصات الرقمية وتقنيات الهاتف المحمول لتسهيل الوصول إلى التأمين على الحياة، خاصة في المناطق النائية والمحرومة.

– أقساط ميسورة التكلفة: تطوير خطط تأمين على الحياة بأسعار معقولة لتلبية احتياجات جمهور أوسع، بما في ذلك الأسر ذات الدخل المنخفض.

الثقة والشفافية

– التواصل الشفاف: ضمان التواصل الواضح والشفاف حول شروط السياسة وأحكامها وفوائدها.

– خدمة العملاء: تقديم خدمة عملاء ممتازة لبناء الثقة والسمعة الطيبة.

من وجهة نظركم، ما الذي ترونه ضروريا لزيادة الطلب على التأمين على الحياة في الوطن العربي؟

تقييم سوق التأمين (الحياة، الطبي) في دولة الإمارات العربية المتحدة

التأمين على الحياة

الوضع الحالي

– معدلات انتشار منخفضة: على الرغم من النمو الاقتصادي القوي الذي تشهده دولة الإمارات العربية المتحدة وارتفاع دخل الفرد، إلا أن معدل انتشار التأمين على الحياة لا يزال منخفضًا نسبيًا مقارنة بالمعايير العالمية.

– توسع السوق: يتوسع السوق تدريجيًا، مدفوعًا بزيادة الوعي وتزايد عدد السكان المغتربين والمبادرات التنظيمية.

– عروض المنتجات: تتوفر مجموعة متنوعة من المنتجات، بما في ذلك التأمين على الحياة، والتأمين على الحياة بالكامل، والوثائق المرتبطة بالاستثمار، حيث يحظى التكافل (التأمين الإسلامي) بشعبية كبيرة بين المقيمين المسلمين.

التحديات:

– المعتقدات الثقافية والدينية: المفاهيم الخاطئة والتحفظات الثقافية حول التأمين على الحياة يمكن أن تعيق الطلب.

– التوعية والتثقيف: محدودية الفهم لمزايا التأمين على الحياة والتخطيط المالي بين السكان.

التأمين الطبي

الوضع الحالي:

– التغطية الإلزامية: قطعت دولة الإمارات العربية المتحدة خطوات كبيرة في مجال التأمين الصحي من خلال قوانين التأمين الصحي الإلزامي في أبوظبي ودبي.

– نسبة انتشار عالية: بسبب هذه الأنظمة، فإن نسبة انتشار التأمين الطبي مرتفعة، خاصة في ابوظبي و دبي.

– جودة التغطية: يقدم السوق مجموعة من خطط التأمين، من الأساسي إلى الشامل، والتي تلبي مختلف فئات الدخل والاحتياجات.

التحديات:

– إدارة التكاليف: يشكل ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية وأقساط التأمين تحديات لكل من شركات التأمين والمؤمن عليهم.

– الامتثال التنظيمي: ضمان الامتثال للوائح المتطورة والحفاظ على جودة التغطية.

أطلقت مؤخراً حياه مجلة (رحلة من حياه)، ما الهدف وراء هذا الإصدار؟

لا تزال العديد من شركات التأمين في الإمارات العربية المتحدة والدول المجاورة تعمل بطريقة تقليدية وهادئة مدفوعة بعلاقات بشرية. وفي عالم اليوم المتسم بالعولمة، تم تصميم رحلة مع حياة لعرض قدراتنا كشركة مقرها في أبو ظبي ورفع علم سوق التأمين الإماراتي. في رحلة مع حياة للتركيز على مواضيع عن التأمين والصحة والحياة والذكاء الاصطناعي للتثقيف القطاع وعملائنا حول كيفية تمكين أنفسهم ومجتمعاتهم لإعداد مستقبل آمن للجميع.

المؤتمر العام
الرابع والثلاثين
سلطنة عمان – مسقط
18 – 21 فبراير 2024
34
General Arab Insurance
Federation (GAIF) Conference
OMAN
2024

المؤتمر العام الرابع والثلاثين

"من أجل صناعة تأمين عربية أكثر استدامة وشمولية... كيف يمكن للشركات العربية الانخراط في ثورة الذكاء الاصطناعي"

سلطنة عمان – مسقط 18 – 21 فبراير 2024

برعاية كريمة من فخامة معالي الدكتور كامل بن فهد بن محمود آل سعيد الأمين العام في الأمانة العامة لمجلس الوزراء. وبالتعاون والتنسيق بين الاتحاد العام العربي للتأمين وسوق التأمين العمانية ممثلة في الجمعية العُمانية للتأمين وبالتعاون مع هيئة الخدمات المالية (الهيئة العامة لسوق المال سابقاً)، انعقد المؤتمر العام الرابع والثلاثين للاتحاد العام العربي للتأمين بفندق فينيسيا بيروت وذلك من خلال الفترة 24 – 26 مايو "فبراير" 2024 تحت شعار/ من أجل صناعة تأمين عربية أكثر استدامة وشمولية... كيف يمكن للشركات العربية الانخراط في ثورة الذكاء الاصطناعي"

وناقش المؤتمر تطورات الصناعة التأمينية والفرص والتحدِّيات في الأسواق العربية والقضايا المرتبطة بإدارة المخاطر والابتكار والتطورات التكنولوجية والتحوُّل الرقمي والموارد الطبيعية وتجربة العملاء، وحوكمة قطاع التأمين، كما استعراض تجارب الأسواق في هذا الجانب.

وألقيت كلمات الافتتاح وحسب ترتيب الإلقاء من كل من السادة:

– الاستاذ/ شكيب أبو زيد الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين.

– السيد – ناصر بن سالم البوسعيدي رئيس مجلس إدارة الجمعية العُمانية للتأمين.

– الأستاذ/ أحمد بن علي المعمري نائب الرئيس التنفيذي لهيئة الخدمات المالية

– الأستاذ/يوسف بن ميسية رئيس الاتحاد العام العربي للتأمين

– الأستاذ/ مصطفى أحمد سلمان عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان ورئيس لجنة المال والتأمين بالغرفة.

ومن كلمة الاستاذ/ شكيب أبو زيد الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين قال فيها:

يحق لنا اليوم أن نحتفل بهذا الحشد المتواجد معنا في مؤتمرنا، والأهم يحق لنا أن نحتفل بما أنجزه الاتحاد.

ستون سنة من عمر الاتحاد هي دليل على أن استمراريته تبرهن بما لا يدعو مجالا للشك أن الأهداف التي أنشئ لأجلها كانت ولا تزال قائمة ونحن مطالبون كمهنيين وشركات العمل دائما لتحقيقها.

ماذا أنجز الاتحاد؟ أين نجح وأين أخفق؟ إن عملية النقد والنقد الذاتي – هي ضرورة لاستخلاص العبر من الماضي وبناء المستقبل.

يمكننا أن نلخص إنجازات الاتحاد فيما يلي:

1. الاتحاد كان و لا يزال المرجعية الوحيدة لشركات التأمين وإعادة التأمين في الوطن العربي وما عدد المنخرطين في الإتحاد إلا دليل على مكانة الاتحاد.

2. على الرغم من العراقيل التي تعيق العمل العربي المشترك، يظل الإتحاد العام العربي للتأمين إستثناءاً بالنظر إلى مستوى التعاون بين الاسواق ممثلة في الاتحادات والشركات.

3. الاتحاد نجح في تنظيم وتسهيل حركة النقل بين الأقطار العربية بواسطة البطاقة البرتقالية والتي اصبحت اليكترونية منذ بداية 2023.

4. الاتحاد نجح في خلق روابط بين الشركات العربية عبر تنظيم المؤتمرات (34) والعديد من الندوات والمجلة (160 عدد) والنشرات الأسبوعية (240 عدد).

فيما يخص التحديات التي لا زلنا نواجها يمكننا تلخيصها فيما يلي:

1- لم ترتقي صناعة التأمين إلى المستوى الذي نطمح اليه؛ فكل أقساط التأمين لا تتجاوز 45 مليار دولار أو ما نسبته 1.66 % من الناتج القومي العربي الخام، في الوقت الذي يمثل الناتج القومي العربي الإجمالي العربي 3.49 % في الناتج العالمي؟ أي أن وزن صناعة التأمين العربية لا يضاهي وزن الاقتصادات العربية.

2- أثبتت الكوارث التي ضربت منطقتنا العربية في 2023 ضعف التغطيات التأمينية. فإذا استثنينا حالة واحدة أو حالتين، تبقى كل البلدان العربية معرضة للأخطار الطبيعية بدون الحد الأدنى من التغطية التأمينية.

لقد أطلقنا في هذا المجال مبادرة في 2022، لكن التجاوب كان ضعيفاً.

الشمول المالي والاستدامة لم يعودا نوعاً من الترف الفكري بل هما ضرورة وواجب وطني علينا ومسؤولية اجتماعية.

إن هذا يفرض علينا تغييراً جذرياً في طرق تفكيرنا وعلينا:

- توفير التغطية الصحية للجميع.
- تطوير التأمينات الزراعية.
- تطوير التأمين المتناهي الصغر.
- العمل على إيجاد تغطيات للحد من الكوارث الطبيعية.
- تأمين رواتب تقاعدية مقبولة عبر التأمين و الادخار.

إن العمل على هذه الأهداف يتطلب تغييراً في مناهج التفكير.

كما أن هذه الأهداف فرصة تجارية للرفع من أقساط التأمين ولإدماج فئات جديدة لم تكن تتمتع بأية تغطيات تأمينية.

ومن كلمة السيد- ناصر بن سالم البوسعيدي رئيس مجلس إدارة الجمعية العُمانية للتأمين. قال فيها:

تحت شعار/ من أجل صناعة تأمين عربية أكثر استدامة وشمولية... كيف يمكن للشركات العربية الانخراط في ثورة الذكاء الاصطناعي"، نجتمع اليوم في عاصمة الثقافة مسقط في الدورة الحالية للمؤتمر الرابع والثلاثين للاتحاد العام العربي للتامين وبهذه المناسبة يسعدني ان أرحب بكم في بلدكم الثاني (عمان).

كما يسعدني أن اتقدم اليكم جميعاً بجزيل الشكر والتقدير على جهودكم الصادقة وتحملكم مشقة وعناء السفر لتشريفنا بحضور هذا الملتقى الهام وذلك لمناقشة كل ما يتعلق بالتحديات والمعوقات التي تواجه صناعة التأمين العربية والاقليمية وسبل تطويرها

والعمل على ايجاد الحلول المناسبة لتلك التحديات. إن من أهم تلك التحديات التي يوجهها قطاع التأمين العربي والاقليمي هو حالة التوتر الجيوسياسي التي تشهدها المنطقة العربية واثار ذلك على تكاليف التأمين.. وتعتبر الانواء المناخية الغير العادية التي تتعرض لها المنطقة تحدياً اخر ويمثل عبئاً على شركات التامين المباشر من حيث ارتفاع تكاليف إعادة التامين من ناحية، ومن ناحية اخرى قيام معيدي التامين بفرض شروط قاسية قد لا تتحملها بعض شركات التأمين فضلاً عن ذلك قيام معيدي التامين بتقليص عمولات اعادة التأمين وبالطبع فإن كل ما تقدم يؤثر سلباً على النتائج المالية لشركات التأمين المباشر. ما يزيد الامر تعقيداً فقد شاهدنا مؤخراً عزوف بعض مؤسسات اعادة التأمين الدولية ذات التصنيف المرتفع عن العمل في المنطقة العربية والاقليمية. لذا وكي نقلل من الاثار الناتجة عن تلكم التحديات بات من الواجب علينا كمسؤولين عن هذا القطاع الحيوي والذي يعتبر من اهم دعائم الاقتصاد الوطني للبلاد يجب ان نعمل سوياً وبكل جدية على ايجاد الحلول المبتكرة تحت مظلة الاتحاد العام العربي للتأمين والعمل على الحد من آثار تلك التحديات.

كما سيتم خلال الحلقات النقاشية المتعددة والممتدة على مدار ايام الدورة مناقشة بعض المواضيع الاخرى ذات العلاقة والتي تهم مستقبل صناعة التأمين في المنطقة وكيفية تطويرها وتدعيم اواصر التعاون بين الشركات الاعضاء بالاتحاد.

يسعدني ان اتقدم بجزيل الشكر والامتنان للجنة المنظمة لهذا المؤتمر وللكيانات الراعية له، والشكر موصول للهيئة العامة لسوق المال ولجميع القطاعات الحكومية والخاصة على مساهماتهم المالية والفنية واللوجستية التي من شأنها انجاح هذا المؤتمر واخراجه بالصورة الرائعة التي تشاهدونها الان. كما يسرني ان اتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأفاضل اعضاء اللجنة

التنفيذية للاتحاد العام العربي للتأمين على جهودهم المبذولة والتي ساهمت بشكل كبير في انجاح هذا المؤتمر.

من كلمة الأستاذ أحمد بن علي المعمري نائب الرئيس التنفيذي هيئة الخدمات المالية قال فيها

يطيب لي بداية ان أتقدم وباسمكم جميعا جزيل الشكر وبالغ التقدير لصاحب السمو السيد/ كامل أل سعيد علي تكريمه برعاية هذا المؤتمر الذي يلتقي فيه كبير من الخبراء والمشاركين من مختلف دول العالم الامر الذي يؤكد على أهمية القضايا الذي يناقشها، فقد سجل مؤتمر مسقط اعلى نسبة حضور في تاريخ انعقاد هذا المؤتمر والذي يعقد في دورته الرابعة والثلاثون حيث بلغ عدد المشاركين 2200 مشارك منهم 1900 مشارك من خارج السلطنة ليكون أكبر مؤتمر من حيث عدد الحضور يعقد في سلطنة عمان. قد تحدث الاخوة الذين سبقوني مشكورين عن واقع قطاع التامين العربي وتحدياته وتنطبق هذه التحديات كذلك على سلطنة عمان، لذلك لن اعيد ما اتو علي ذكره ولكني ابني علية القول انة وبالرغم من تواضع نسبة المساهمة القطاع في خدمة الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة الا ان ذلك يدل بوضوح تام الي امرين:

الأول: ان هناك فجوة حماية كبيرة من المخاطر تؤثر سلبا على الاقتصاد والمجتمع والأمثلة على ذلك عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر مخاطر المناخ والكوارث الطبيعية ومخاطرا لصحة للأفراد.

اما الامر الثاني: فهو ان تراجع هذه النسبة ووجود هذه الفجوة يعنى ان هنالك فرص كبيرة لنمو قطاع التأمين العربي بالتزامن مع التطورات التي تشهدها اقتصاديات المنطقة والتي تعزز الحاجة لخدمات التأمين. ففي حين أصبحت الأسواق المتقدمة غير قابلة للنمو بسبب وصولها لدرجات عالية من التغطية التأمينية وتباطؤ نموها الاقتصادي ينظر للأسواق النامية والناشئة ومنها اسواقنا العربية على انها اسواق نمو نظرا لما تقدمه من فرص كبيرة لقطاع التأمين إذا ما أحسن استغلالها في خدمة الاقتصاد والمجتمع. فعلى سبيل المثال بلغت نسبة النمو في القيمة الحقيقية لأقساط التأمين خلال الفترة من 2010 إلى 2019 (7.3) في الأسواق الناشئة مقارنة ب (1.8) في الأسواق النامية.

في حين بلغت في العام 2022 (4.7) في الأسواق الناشئة مقارنة ب 3% في الأسواق المتقدمة. الا ان السؤال المهم هنا هو كيف نستفيد من فرص النمو في سوق التأمين العربي؟

لا شك انه سؤال كبير، وكل جهة او شخص ستكون له رؤيته الخاصة في الإجابة على هذا السؤال الا انه لا يمكن ان نكون في مثل هذا التجمع ولا نطرح هذا التساؤل ويمكن ن نجتهد في تلخيص الإجابة عنه في اربع جوانب رئيسة وهي:

أولا: ان لهذ لقطاع خصوصية مختلفة عن باقي لقطاعات لمالية. فهو قطاع يعتمد في نموه على السياسات الي تنتهجها الحكومات في نشر التحوط ضد الاخطار الاقتصادية والاجتماعية. الامر الذي يتطلب وجود سياسات وطنية مشتركة بين كل من الحكومة والقطاع الخاص لتحقيق نمو مستدام.

مثال على ذلك، التامين على الكوارث الطبيعة لا يمكن ان يتم دون وجود استراتيجية وطنية تجمع الحكومة وشركات التأمين بل حق معيدي التامين العالميين نضرا للحجم الكبير لهذه المخاطر. ويمكن الإشارة كذلك إلى ان النمو الكبير في قطاع التأمين الذي تحقق في عدد من الدول المجاورة كان نتيجة لسياسات وطنية تعنى بنشر مضلة التأمين الصحي في هذه الدول، علية فإننا في الهيئة العامة لسوق المال نسعى دائما إلى إيجاد وبناء التواصل والفهم المشترك بين كل المعنيين في المؤسسات الحكومية ذات العلامة وشركات التأمين لبناء سياسات وطنية تخدم إدارة المخاطر في البلاد وتعزز دور قطاع تامين، ويعكف حاليا البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي في سلطنة عمان (استدامة) وهو برنامج أسس بموجب تعليمات كريمة من المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق حفظه والله ورعاه ، على تبني عدد من

المبادرات التي تعنى بدعم مساهمة قطاع التأمين في خدمة الاقتصاد الوطني وادارة الخطر، إضافة الي استراتيجية الهيئة العامة لسوق المال المتوائمة مع توجهات رؤية عمان 2040 والتي تنبثق منها الرؤى المستقبلية الخاصة بقطاع التأمين.

ثانيا: وجود تشريعات تحقق التوان المطلوب ما بين الحماية وتطبيق أفضل الممارسات الرقابية العالمية وبين المرونة اللازمة لجذب الاستثمارات في هذه القطاع وتوسعة أعماله خاصة ما يتعلق منها بجذب التقنية الحديثة واستيعابها في السوق المحلي.

ثالثا: وجود شركات تأمين على مستوى عالي من التنظيم والكفاءة العملياتية والكفاية المالية، والكوادر البشرية المؤهلة، شركات تسعى إلى اقتناص الفرص وتعمل بروح المبادرة (entrepreneurship) وكذلك وجود شركات ناشئة مبادرة في تبني حلول مبتكرة في ممارسة اعمال القطاع.

رابعا: الاستفادة من فرص تعزيز التعاون الإقليمي لتطوير قطاع التأمين العربي حيث يوفر الوطني العربي مجالا أرحب لتعزيز نشاط التأمين من خلال الاستفادة من وفورات السوق التي يتيحها سوق قوامها 473 مليون نسمة.

نحن كمشرعين ومراقبين ننضر لكم على أساس انكم شركائنا الاساسين. ان تبنى مبدا الشراكة في العلاقة بيننا هو الأساس لتطوير قطاع التأمين المحلي والعربي. لذلك نحتاج إلى الشراكة بين المراقبين العرب والاقليمين لتطوير معايير واسس الاشراف والرقابة وتعزيز الثقة في القطاع ودعم سياسات التوسع والتطوير. وهذا ما نسعى له في الهيئة العامة لسوق المال من خلال شراكة وثيقة نعتز بها مع عدد من المراقبين في الدول العربية والعالمية والذي نوجه لهم خالص التحية والتقدير على تعاونهم واتفاقهم معنا على أهمية مبدا التعاون العربي والإقليمي. آملين ان يحذو الباقين حذوهم. نحتاج الشراكة بين الشركات العربية لتوسيع اعمالها إقليميا في ظل تواجدها في أسواق صغيرة من حيث الحجم والنمو.

نحتاج إلى تعزيز الشراكة بين معيدي التامين العرب فنحن لا نحتاج إلى المنافس بقدر حاجتنا إلى التكامل في هذا المرحلة. نحتاج إلى الشراكة في تبنى مبادرات التقنية الحديثة وهي كما تعلمون تحاج إلى جهد وخبرات واستثمارات كبيرة ونعتقد ان الشراكة بين شركات التأمين العربية والاجنبية لتبني مبادرات مشتركة في التقنية الحديثة والذكاء الاصطناعي سيسهم في تطوير وتعزيز تنافسية القطاع ويفتح له الابواب نحو مستقبل الاعمال التي ستعتمد على التقنية والذكاء الاصطناعي. وأخيرا نحتاج إلى الشراكة في بناء كوادرنا البشرية وتبادل الخبرات والكفاءات ودعم برامة التأهيل والتدرب والبحوث والدراسات. آملين ان يخرج هذا المؤتمران شاء الله بعدد من المبادرات العملية التي تسهم تعزيز الشراكة العربية.

ومن كلمة الأستاذ/يوسف بن ميسية رئيس الاتحاد العام العربي للتأمين

يسرني أن أرحب بكل الحاضرين في المؤتمر 34 للاتحاد العام العربي للتأمين، والذي يصادف هذا العام العيد الستين للاتحاد. خلال الدورة التي ترأستها منذ مؤتمر وهران في شهر يونية 2022، عملنا في الاتحاد على إرساء قواعد الحوكمة التي كنا قد بدأنا في تطبيقها منذ مؤتمر تونس 2018، ولقد تمكنا من توفيق أوضاعنا مع متطلبات الحوكمة بتفعيل دور الرقابة الداخلية، اللجنة التنفيذية واللجنة الاستراتيجية، من أجل جعل الاتحاد يتطور وفق منظومة متكاملة قانونية ومستدامة.

خلال هذه الفترة، تمكنا من إتمام عملية الربط الإلكتروني للبطاقة البرتقالية على مرحلتين: الإصدار والحوادث.

كما أنه خلال هذه الدورة كان للاتحاد نشاط وحضور مميز في كل التظاهرات التأمينية في البلدان العربية؛ وخلال هذه التظاهرات قمنا بتوقيع عدد من بروتوكولات التفاهم مع عدد من الاتحادات (الأفرآسيوي، التونسي) ومعهد التأمين المصري.

لقد شهدت السنوات الأخيرة في حياة الاتحاد مجموعة من الإنجازات تمثلت في إنجاح منظومة الربط الإلكتروني للبطاقة البرتقالية، والندوات التي نظمنها سواء خلال فترة الكورونا أو بعدها.

كما عملنا على إطلاق المبادرة العربية للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، والتي أثبتت الوقائع ضرورة العمل العربي من أجل ايجاد حلول تأمينية لمعالجة تداعيات الكوارث.

خلال هذه الفترة، استمر الاتحاد وبشكل منتظم في نشر النشرة الإلكترونية الأسبوعية وكذلك مجلة "التأمين العربي".

إن العمل المشترك يمر عبر نشر كل المعلومات التي من شأنها التعريف بالأسواق العربية وشركاتها. ولهذا الغرض فلقد أصدر الاتحاد خلال مؤتمر الجزائر دليل شركات التأمين وإعادة التأمين العربية، كما سيصدر الطبعة الثالثة من الدليل خلال مؤتمر مسقط القادم.

خلال الستون سنة الماضية، أثبتت صناعة التأمين قدرتها على التطور ومواجهة تحديات الحروب والأزمات الاقتصادية والأوبئة. لكن الطريق أمام صناعة التأمين العربية لايزال طويلاً لأن طموحاتنا عالية.

ولأن طموحاتنا عالية، فإننا نأمل أن يكون مؤتمر مسقط ناجحاً، وكلنا ثقة في نجاحه بالنظر إلى الإصرار على النجاح وحسن الاستعداد والتنظيم الذي أظهرته اللجنة التنظيمية، وكذلك بالنظر إلى موضوع المؤتمر والذي سيتطرق إلى إشكاليتين أساسيتين: الذكاء الاصطناعي والاستدامة.

إن عدد المسجلين إلى اليوم يؤكد مسبقاً أن مؤتمر مسقط سيكون ناجحاً.

أتمنى النجاح للمؤتمر، وأنا واثق أن الرئيس القادم سيد ناصر البوسعيدي سيقود مسيرة الاتحاد بنجاح.

ومن كلمة الأستاذ/ مصطفى أحمد سلمان عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان ورئيس لجنة المال والتأمين بالغرفة.

إنه لمن دواعي سرورنا أن نرحب بكم اليوم في انعقاد المؤتمر الرابع والثلاثون للاتحاد العام العربي للتأمين (بيت التأمين العربي) والذي نسعى من خلاله إلى دعم الروابط والحلات بين أسواق وهيئات التأمين وتوثيق أواصر التعاون فيما بينها بما يقود إلى تنمية صناعة التأمين العربية. ان سوق التأمين في سلطنة عمان سوقا واعدة حيث أن قطاع التأمين من أسرع لقطاعات نموا في سلطنة عمان إذ تبلغ نسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان 1.23 بالمائة، كما أن نسبة نمو الأقساط التأمينية بلغت في عام 2022 حولي 13 بالمالة كما أن رؤوس أموال شركات التأمين بلغت حوالي 297.90 مليون ريال عماني مقارنة ب 274.66 مليون ريال في عام 2021 أي بنسبة ارتفاع بلغت ل 8.46 بالمائة. ومع هذا النمو فإن رعاية غرفة تجارة وصناعة عمان لهذا المؤتمر تأتي من منطلق الاهتمام الذي توليه سلطنة عمان لقطاع التأمين باعتباره العامل الرئيسي في استدامة ونمو أعمال القطاع الخاص من خلال توفير مظلة حماية من المخاطر المتعددة وأيضا إسهام القطاع في عمليات التمويل حيث أن هذا الاهتمام يأتي اتساقا مع التوجهات الاستراتيجية للغرفة المنسجمة مع رؤية (عمان 2040) لتحسين بيئة الأعمال وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني. كذلك فإن لجنة المال والتأمين بالغرفة تعمل على دراسة وتطوير القوانين والقرارات واللوائح المتعلقة بالقطاع ورصد التحديات ورفع مقترحاتها ومرئياتها لحلحلة هذه التحديات. ان قطاع التأمين العربي شهد خلال السنوات الأخيرة نموا يواكب التطورات التي تشهدها اقتصادات المنطقة العربية والتي تعزز الحاجة لخدمات التأمين، حيث بلغت القيمة الإجمالية لسوق التأمين في الدول العربية أكثر من 40.9 مليار دولار في نهاية عام 2021 محققة بذلك نموا بقيمة 8. 1 في المائة مقارنة بعام 2020 وفق تقديرات صندوق النقد العربي. كما ان نسبة الأقساط التأمينية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لا تتجاوز 1.9 في المائة فيما تمثل الحصة السوقية لقضاء التأمين في الدول العربية ما نسبته 0.75 في المائة من السوق العالمية للتأمين، الأمر الذي يعكس أهمية مواصلة الجهود الساعية إلى تطوير هذا القطاع.

ان هذا المؤتمر وفي دورته السابقة (الدورة ال33) خرج بعدد من التوصيات المهمة التي تنهض بالقطاع وتعزز من تعاون مؤسساته وتتعامل مع العديد من التحديات والتي منها المخاطر السيبرانية والآثار السلبية للكوارث الطبيعية والصحية والتأكيد على الانخراط في التحول الرقمي وغيرها. وتأتي هذه الدورة لنستكمل فيها نقاشاتنا الرامية إلى تعميق وترسيخ أسس التعاون بما يعمل على تمكين القطاع من دوره كداعم رئيسي للتنمية.

ولقد صدر عن المؤتمر التوصيات الآتية:

1- الإهتمام بتطبيق المعيار الدولي المحاسبي IFRS 17، والذي سيدخل حيز التطبيق في بداية يناير 2022.

2- الإهتمام بالأمن السيبراني لما يشكله من تهديدات على الأمن

القومي.

3- الإهتمام بالإعداد المُسبق من شركات التأمين وإعادة التأمين لتقليل الآثار السلبية للكوارث الطبيعية والصحية.

4- العمل على تشجيع الشمول المالي من أجل إنخراط العدد الأكبر تحت مظلة التأمين عن طريق تشجيع التأمين المتناهي الصغر بالتوازن مع التأمينات الزراعية.

5- ضرورة الإنخراط في التحول الرقمي من طرف الشركات للوصول إلى أكبر عدد من شرائح المجتمع.

6- الإستمرار في تطوير الإطار التنظيمي والمعايير المهنية لنمو الأسواق.

7- تحديد الأخطار الكارثية والعمل على وضع خرائط ونماذج لها، على المستوى الوطني أولاً ثم على المستوى العربي، والعمل مع الهيئات والمعيدين الدوليين والعرب.

8 ضرورة الإستعانة وتأهيل الشباب لتكوين كوادر مؤهلة للأعمال الإكتوارية وتحليل البيانات والإحصائيات المرتبطة بتسعير التغطيات.

9- العمل على التنسيق بين الإتحاد العام العربي للتأمين وجميع الجهات المُختصة بالتعليم والتدريب خاصة معهد التأمين العربي، من أجل تكوين مختصين.

10- تشجيع الأطر المواطنة للإنخراط في قطاع التأمين.

كما أوصى المؤتمر العام بإرسال برقية شكر وعرفان لمعالي السيد الوزير الأول وزير المالية لتفضله بوضع المؤتمر العام تحت رعايته، والسيد والي وهران لتشريفهما حضور فاعليات الافتتاح.

60 عاما على تأسيس الاتحاد العام العربي للتامين

21 فبراير 2024

في ختام أعمال المؤتمر العام الـ34 للاتحاد العام العربي للتأمين، أكد المشاركون على نجاح النسخة الرابعة والثلاثين من المؤتمر العام للاتحاد العربي للتأمين تحت شعار "من أجل صناعة تأمين عربية أكثر استدامة وشمولية.. كيف يمكن للشركات العربية الانحراط في ثورة الذكاء الإصطناعي" واستضافته سلطنة عُمان بمشاركة أكثر من 2200 مشارك من 60 دولة، ويعد الحدث الأكبر في صناعة التأمين العربي.

وبحضور أعضاء مجلس الاتحاد والسيد- ناصر بن سالم البوسعيدي رئيس الجمعية العمانية للتأمين والأستاذ/ شكيب أبوزيد الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين ومديري الاتحادات والعديد من الشخصيات الهامة، تم الاحتفال بمرور ستون عاماً على تأسيس الاتحاد العام العربي للتأمين وفي الاحتفالية كُرمت شخصيات تأمينية مؤثرة على مستوى الاتحاد.

مراسم تسليم وتسلم رئاسة الاتحاد العام العربي

تم خلال فعاليات المؤتمر العام الرابع والثلاثون تسليم رئاسة الاتحاد للسيد- ناصر بن سالم البوسعيدي وذلك للدورة 2024-2026 . هذا وقد قام السيد/ يوسف بنميسية ممثل سوق التأمين الجزائري بمجلس الاتحاد والرئيس السابق (نائب رئيس الاتحاد العام العربي للتامين) حاليا بتسليم درع الرئاسة للسيد البوسعيدي.

جائزة د.رجائي صويص لأفضل بحث تأميني

21 فبراير 2024

قدّم الدكتور رجائي صويص؛ الرئيس ال تنفيذي لشركة الشرق الأوسط للتأمين، للأستاذة عزة جابر، أخصائية التسويق وتطوير الأعمال الأولى في شركة مصر القابضة للتأمين، جائزة د. رجائي صويص للبحوث التأمينية المرموقة عن تقديمها لأفضل بحث في مجال التأمين تحت عنوان: "من أجل صناعة تأمين عربية أكثر استدامة وشمولية؛ كيف يمكن للشركات العربية الانخراط في ثورة الذكاء الاصطناعي؟". أقيم حفل توزيع الجوائز في إطار فعاليات المؤتمر العام للاتحاد العام العربي للتأمين بنسخته الرابعة الثلاثين، الذي عقد في مسقط في سلطنة عمان، خلال الفترة من 18 إلى 21 فبراير. وبهذه المناسبة، صرح الدكتور رجائي قائلًا: "أعتقد أنه يجب علينا إعادة جزء يسير مما منحتنا إياه هذه المهنة، وقد يكون عطاؤنا بأشكال مختلفة كالتبرع أو التدريس أو الجوائز وغيرها الكثير". تَقدّم لجائزة هذا العام 39 ورقة بحثية، خضعت جميعها لتقييم لجنة التحكيم وفقًا للمعايير الموضوعة، ورُشِّحت على أساسه ثلاث ورقات بحثية للجائزة ليجري بعدها اختيار البحث الفائز بالمركز الأول. وأعلن الاتحاد العام العربي للتأمين استمرارية تقديم جائزة الدكتور رجائي صويص للبحوث التأمينية، وقيمتها خمسة آلاف دولار أمريكي، لأفضل بحث تأميني. لأعوام، شكّلت جائزة الدكتور رجائي صويص حافزًا للابتكار في مجال البحث داخل قطاع التأمين؛ إذ تكرّم هذه الجائزة رفيعة المستوى الإسهامات المتميزة سنويًا في البحث التأميني. ويشكّل منح جائزة هذا العام للباحثة المتميزة من مصر شهادةً على الأثر العالمي لهذه الجائزة وتأثير رؤية الدكتور صويص في تشكيل مستقبل مميز للدراسات في مجال التأمين.

اجتماع الجمعية العمومية للاتحاد العام العربي للتامين

عُقدت الجمعية العمومية لمجلس الاتحاد العام العربي للتأمين عقب مراسم افتتاح اعمال المؤتمر العام ال 34 للاتحاد العام العربي للتامين وقد قام خلاله السيد/ شكيب أبوزيد الأمين العام للاتحاد العام العربي للتامين باستعراض أهم إنجازات الاتحاد خلال الدورة 2022-2024 ومن أهم القرارات إقرار النظام الأساسي للاتحاد العام العربي للتامين ولائحته الداخلية المحدثة.

الاجتماع الأول للجمعية العمومية للرابطة العربية لقوانين التأمين

بدعوة من السيد / شكيب أبو زيد - الأمين العام للإتحاد العام العربي للتأمين عقدت الجمعية العمومية للرابطة العربية لقوانين التأمين اجتماعها يوم 2024/2/19 وذلك على هامش المؤتمر العام الرابع والثلاثون، تم النقاش حول العديد من الموضوعات، وتم خلاله انتخاب أعضاء الهيئة الإدارية للرابطة، وأيضا الجهود التي يجب بذلها لزيادة فاعلية الرابطة.

انعقاد اجتماعي اللجنة التنفيذية ومجلس الاتحاد العام العربي للتأمين 18- 19 فبراير 2024

عقد الاتحاد العام العربي للتأمين اجتماعي اللجنة التنفيذية ومجلس الاتحاد العام العربي للتأمين وذلك يومي 18 و19 فبراير 2024 وذلك على هامش المؤتمر العام الرابع والثلاثون بمسقط – سلطنة عمان

هذا وقد تم خلال الاجتماعين مناقشة المواضيع المدرجة على جدول أعمال الاجتماع واستعراض مشروع تأسيس " الصندوق العربي لإدارة مخاطر تأمين البطاقة البرتقالية".

الاتحاد العام العربي للتامين يوقع اتفاقية تعاون مع منظمة التأمينات الإفريقية 20 فبراير 2024

وقع الاتحاد العام العربي للتأمين ممثلا في الأستاذ/ شكيب أبوزيد الأمين العام للاتحاد اتفاقية إطار مع منظمة التأمينات الإفريقية ممثلة في الأستاذ / شريف حبيلس رئيس المنظمة بسلطنة عمان.

وتهدف الاتفاقية إلى الجمع بين الأسواق العربية والإفريقية لإتاحة فرص أكبر للتواصل والاستفادة من خبرات وتجارب الطرفين في مجال التأمين، وكذلك تبادل المعارف بما يخدم صناعة التأمين.

هذا وقد شهد توقيع الاتفاقية كل من السيد – ناصر بن سالم البوسعيدي رئيس الاتحاد العام العربي للتأمين والأستاذ/ ويوسف بنميسية نائب رئيس الاتحاد وممثل سوق التأمين الجزائري بمجلس الاتحاد العام العربي للتأمين. والأستاذ/ وجان باتيست الأمين العام لمنظمة التأمينات الإفريقية AIO.

وقد أكد طرفي الاتفاقية على التزامهم الكامل لبذل كل الجهد والعمل على تنمية قدرات وكفاءات الشركات الأعضاء بكلا الطرفين من خلال برامج تدريبية للارتقاء بالمستوى العلمي والفني وتنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل الهدف منها تعزيز دور اللجان الفنية المتخصصة وتمكينهما من دراسة

المستجدات الخاصة بالنشاط التأمين في الأسواق العربية والإفريقية.

ومن الجدير بالذكر، أنه تم توقيع اتفاقية الإطار بين الاتحاد العام العربي للتأمين ومنظمة التأمينات الإفريقية على هامش فعاليات المؤتمر العام الـ34 للاتحاد العام العربي للتأمين والذي عقد في مركز عمان للمؤتمرات والمعارض بسلطنة عمان خلال الفترة من 18 حتى 21 فبراير الجاري بمشاركة 2،200 مشارك من 59 دولة عربية وعالمية.

الاجتماع الأول للجمعية العمومية لرابطة الاكتواريين العرب

19 فبراير 2024

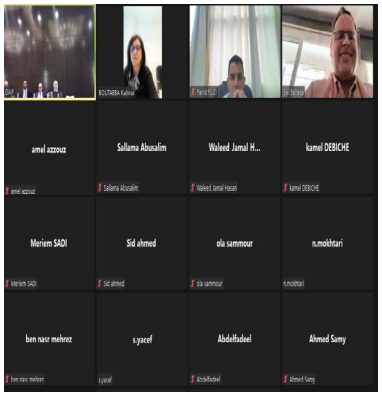

بدعوة من الأستاذ/ شكيب أبو زيد – الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين وباستضافة كريمة من سوق التأمين العمانية تم عقد الاجتماع الأول للجمعية العمومية لرابطة الاكتواريين العرب وذلك على هامش المؤتمر العام للاتحاد العام العربي للتامين.

حيث تم في هذا الاجتماع اعتماد النظام الأساسي للرابطة ومن الجدير بالذكر أن عدد المنضمين للرابطة حتى الآن /60/ عضواً من /9/ أسواق عربية.

OMANRe

Reinsurance Protection Beyond Expectations

omanre.com

Fortifying futures, inspiring confidence

We take pride in our financial strength and the stability we offer to our valued clients. Through our effective reinsurance solutions, we mitigate risks and provide a secure foundation for your business. Backed by a solid 15-year track record and expansive presence across geographies including Asia, Middle East, Africa, CEE & CIS countries, we empower businesses to thrive even in the face of adversity.

15 Years of Reliability

ملتقي الدار البيضاء العاشر للتامين

17 - 18 أبريل 2024

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، وبتنظيم من الجامعة المغربية للتأمين وبحضور الأستاذ/ شكيب أبو زيد الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين، أنعقد ملتقي الدار البيضاء للتأمين العاشر يومي 17 و18 أبريل، بفندق هيات ريجنسي بالدار البيضاء، ي 2024. وتحت شعار / ما هو التأمين في عالم يسوده عدم اليقين ؟

ولقد شارك في المنتدى خبراء صناعة التأمين والمهنيين من مختلف الخلفيات والقارات لتبادل وجهات النظر والخبرات حول القضايا الراهنة لصالح جميع المشاركين. مع دعوة تكريم الإمارات العربية المتحدة. ولقد اتي الموضوع الذي تم اختياره هذا العام يعكس الحاجة الملحة إلى إعادة التفكير في دور التأمين في سياق الشكوك المستمرة، سواء في مواجهة المخاطر الطبيعية أو الاضطرابات الاقتصادية العالمية أو التطورات التكنولوجية السريعة".

ونقل البلاغ عن السيد محمد حسن بنصالح، رئيس الجامعة المغربية للتأمين، خلال كلمته الافتتاحية في هذه الدورة التي شهدت تنظيم العديد من الندوات وحلقات النقاش إن" عالم اليوم يواجه اضطرابات غير مسبوقة. والحقيقة هي أن مجتمعاتنا لم تكن في حاجة إلى التأمين بهذا القدر من قبل، لهذا يجب علينا أن نكون متفاعلين مع تحديات عصرنا وأن نضع رؤية مستقبلية لاستباق المخاطر".

كما شدد رئيس الجامعة المغربية للتأمين على "أهمية جعل شبكات وكلائنا أكثر صمودا وأكثر جرأة والسماح للوسطاء بتنظيم أنفسهم بشكل أكثر كفاءة، كذلك بالنسبة للبنوك لإثراء مجموعة المنتجات التي يقدمونها. ومن المهم أيضا الانفتاح على قنوات التوزيع الأخرى، القادرة على التعامل مع أنواع جديدة من العملاء. لقد تغير العالم منذ صدور قانون التأمين، ولذلك فمن الضروري أن نواكب كل هذه التطورات.

وفي نفس السياق، أكد السيد عبد الرحيم الشافعي، رئيس هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي على ضرورة التحول الرقمي لشركات التأمين، مع البقاء يقظين فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بالرقمنة، خاصة تلك المتعلقة بالأمن السيبراني. وذكر بأنه "بدأنا مشروع قرار يهدف إلى وضع المبادئ التي يجب أن تأخذها شركات التأمين في الاعتبار لإدارة المخاطر السيبرانية، والهدف هو إنشاء نظام فعال للأمن السيبراني قادر على ضمان الأمن التشغيلي لشركات التأمين وحماية بيانات حاملي وثائق التأمين والأغيار

كما سلط الملتقي الضوء على الإنجازات المميزة التي حققتها دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال التأمين. وتمت صياغة العديد من التوصيات خلال هذه الاجتماعات، لا سيما فيما يخص تبادل الخبرات وتأميم المخاطر على النطاق العالمي من خلال إعادة التأمين، وكذلك أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

المؤتمر العربي الثاني للإكتواريين

تونس - 23 - 25 أبريل 2024

احتضنت تونس على امتداد ثلاثة أيام من 23 إلى 25 نيسان (أبريل) 2024، المؤتمر العربي للاكتواريين الثاني الذي ناقش دور الإكتواريين في التنبيه الى وقوع المخاطر وكيفية التقليل منها، لا سيما في قطاعات حيوية واستراتيجية مثل التأمين والبنوك والضمان الاجتماعي تحت شعار/ العالم بأعين اكتوارية

ولقد حضر المؤتمر حوالي 800 مشارك من عدة دول، لمناقشة مهنة الاكتواري التي تظلّ مبهمة وغير متداولة، إلا أنها ذات أهمية استراتيجية من الجانبين الاقتصادي والمالي.

وفي الكلمة التي ألقاها في افتتاح المؤتمر، قال رئيس ديوان المالية نيابة عن الوزيرة زهير عطاء الله ، أن "دور الاكتواري

يُعدّ عاملا أساسيا في رسم السياسات الاقتصادية الناجحة ، علاوة على أنه يضطلع بمكانة محورية في المعادلة الاقتصادية الجديدة التي ترتكز على الاستباق، استنادا إلى علوم صحيحة على غرار الرياضيات"، مشيراً الى أن "مهنة الاكتواري تتمثّل أساسا في توقّع الخطر قبل أن يقع بالاعتماد على أنظمة معلوماتية دقيقة"، مؤكداً أن "مهنة الاكتواري تظّل آلية مهمة لتقديم الحلول لصاحب القرار من أجل أخذ الإجراء المناسب والسليم، سواء على المستوى الاقتصادي أو المؤسساتي أو أيضا على المستوى البشري".

وأقر رئيس الجامعة التونسية لشركات التأمين حسان الفقيه، أن "القطاع الاكتواري في تونس والدول العربية يمثّل حجر الزاوية للثبات المالي وأن شركات التأمين بإمكانها عبر المهنة الاكتوارية دراسة المخاطر عبر التنبؤ بوقوع بعض المخاطر للتقليل من حدتها وخطورتها باستعمال نماذج اكترواية"، مشيراً إلى أن "قطاع البنوك أصبح يعوّل على الآلية الاكتوارية في مجال تقييم القدرة على سداد القروض العقارية ومدى استجابة المقترضين للسداد، علاوة على اللجوء إلى المهنة الاكتوارية في مجال الضمان الاجتماعي بتقديم معادلات عادلة للمخاطر". وخلص إلى أن "الاكتوارية هي مهنة المستقبل سيما وأنها تشمل العديد من القطاعات الاقتصادية والمالية بهدف دراسة المخاطر والتقليل منها قدر الإمكان بما يعود بالنفع على المؤسسة وعلى المتعاملين الاقتصاديين".

أبرز رئيس الجمعية التونسية للاكتواريين راسم قطاطة، الوعي المتزايد بدراسة المخاطر واللجوء أكثر من أي وقت مضى، إلى مهنة الاكتواري بالنظر الى المتطلبات الاقتصادية للمؤسسات وقال إن "تونس بإمكانها أن تكون منصة في هذه المهنة في العالم العربي وفي إفريقيا بالنظر إلى تواجد العديد من الكفاءات التونسية في هذا المجال". ودعا إلى "مزيد من التعريف بمهنة الاكتواري في الأوساط الاقتصادية التونسية، على أن تأخذ هذه المهنة، أدواراً أكثر أهمية من منطلق الإضافة التي تقدّمها في قطاع التصرّف في المخاطر".

وتطرق الأمين العام للاتحاد العربي للتأمين السيد شكيب أبو

زيد ، في مداخلته ، إلى "الأهمية التي أولاها الاتحاد لقطاع الاكتواري من خلال تنقيح اللوائح والقانون الأساسي للاتحاد عبر إدراج مهنة الاكتواري والوسطاء في التأمين، إيمانا بالدور الكبير والمحوري لهذه المهنة الجديدة"، مضيفاً: "مع تزايد وتيرة التغيرات المناخية، بات من الضروري أن يكون للاكتواريين دور ضروري لرصد المخاطر والتقليل من الخسائر الاقتصادية"، ملاحظاً أن "وكالات الترقيم والتصنيف صارت بدورها تركّز في تقييماتها على حسن التصرّف في المخاطر، الأمر الذي يستدعي اللجوء إلى الاكتواريين، حسب تقديره.

يُذكر أن شركة Shielders شاركت في هذا المؤتمر كراعية له. وفي كلمة لممثلها في المؤتمر وسيم الطباع، وهو عضو في جمعية الإكتواريين العرب ممثلاً الجمعية اللبنانية للإكتواريين LAA، شكر في كلمة له كلّ من الجامعة التونسية لشركات التأمين حسان الفقيه، أمين عام الإتحاد العام العربي للتأمين شكيب أبو زيد، شركة Fintech Robos بشخص السيد ابراهيم ابراهيم، مخنظمة هذا الحدث، الجمعية التونسية للإكتواريين ورئيسها راسم قطاطة، الجمعية اللبنانية للإكتواريين ورئيستها ريتا السخن، والسادة: حافظ غربي، وسيم الطباع، أحمد سامي العزب، Leon Fourie و Jack Avedikian وهؤلاء كانت لهم كلمة خلال المؤتمر.

ملتقي قرطاج السابع عشر للتأمين وإعادة التأمين

22-19 مايو 2024 - تونس

انطلقت فعاليات ملتقي قرطاج السابع عشر للتأمين وإعادة التأمين تحت شعار/ " صناعة التأمين وتحديات الذكاء الاصطناعي"، تحت إشراف وزيرة المالية وبالتعاون والتنسيق ما بين الجامعة التونسية لشركات التامين والاتحاد العربي للتأمين وشركة الإعادة التونسية، خلال الفترة من 19-22 يونيو 2024. وتناول الملتقي عدة حلقات نقاش فيها موضوع صناعة التأمين

والذكاء الاصطناعي بحضور عدد من الخبراء والمختصين في مجال الذكاء الاصطناعي وبمشاركة عديد الشخصيات الفاعلة

في قطاع التأمين.

وقد اوضح السيد زهير عطاء الله رئيس ديوان وزارة المالية ان اختيار موضوع صناعة التامين وعلاقته بالذكاء الاصطناعي كمحور رئيسي للقاء قرطاج للتأمين وإعادة التامين هو من منطلق إدراك قطاع التامين في تونس بأهمية التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في دعم القطاع وتنميته علاوة على تحسين خدماته لفائدة للعاملين به بشكل عام.

كما أكد السيد حسان الفقيه رئيس الجامعة التونسية لشركات التامين ان الجامعة اختارت موضوع صناعة التامين والذكاء الاصطناعي لأهميته الاستراتيجية في تطوير القطاع ومواكبة التحولات الرقمية والتكنولوجية وفي مقدمتها استعمال تقنية الذكاء الاصطناعي لتحسين الخدمات وكذلك استنباط منتجات جديدة تعتمد على الذكاء الاصطناعي.

وقد تم التركيز في أشغال هذه التظاهرة على التحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي على قطاع التامين خاصة وأن صناعة التامين ترتكز بالأساس على تقييم المخاطر وأخذ القرار استنادا على معلومات مالية واحصائية.

وقد تم استعراض على مدار أيام المؤتمر تجارب المقارنة لإبراز اهمية إدراج الذكاء الاصطناعي في قطاع التأمين وكيف انه أسهم في إدخال إضافات لافتة لتحسين تقييم المخاطر واتخاذ القرارات استناد على معلومات مالية واحصائية.

وعلى هامش هذا الاجتماع، ينظم الإتحاد التونسي لشركات التأمين حدثاً يجتمع فيه مبرمجو الكمبيوتر لتطوير البرمجيات، وهو المعروف بـ Hackathon هاكاثون حول تطوير التطبيقات المبتكرة القائمة على الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات. وسيحصل الفائزون في هذا الماراتون الإلكتروني على جوائز، وسيستفيدون من الدعم المجاني في تنفيذ مشاريعهم.

انعقاد اجتماع /112/ لمجلس الاتحاد العام العربي للتأمين

10 فبراير 2024

عقد الاتحاد العام العربي للتأمين اجتماع مجلس الاتحاد العام العربي للتأمين وذلك يومي 10 يونيو 2024 وذلك في فندق سوفيتيل الجزيرة بالقاهرة

هذا وقد تم خلال الاجتماع مناقشة المواضيع المدرجة على جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة

إقرار النظام الأساسي لرابطة الأكتواريين العرب

8 مايو 2024

عُقد يوم الأربعاء الموافق 08-05-2024 اجتماع الجمعية العمومية الثاني لرابطة الأكتواريين العرب إفتراضياً لمناقشة العديد من المواضيع الهامة المدرجه على جدول أعمال الاجتماع.

هذا وقد تم خلال الاجتماع إقرار النظام الأساسي للرابطة والذي تم صياغته لتكون متوافقه لاحتياجات المهنة التي تتسم بطبيعه خاصة.

وحدد لنظام الأساسي لرابطة الاكتواريين العرب مهامها، ومسؤوليَّاتها، والأحكام والإجراءات الخاصَّة بجمعيَّتها العموميَّة، وتشكيل هيئتها الإدارية وتنظيم آليَّة عقد اجتماعات كلٍّ منهما، ورسوم الانتساب إلى الرابطة، وفئات العضوية المتاحه.

هذا وقد تم استعراض خطة عمل رابطة وما تم انجازه منذ تأسيس الرابطة في مارس 2023 وحتى الآن ومنها إنشاء قاعدة بيانات للاكتواريين العرب وإدراجها في دليل شركات التأمين وإعادة التأمين العرب الصادر عن الاتحاد العام العربي للتأمين.

وبهذه المناسبة أشار السيد شكيب أبوزيد الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين أن رابطة الاكتواريين العرب نجحت في استقطاب ما يقرب من 100 اكتواري عربي للانضمام في عضويتها.

ومن الجدير بالذكر، أن الاجتماع الأول للجمعية العمومية للرابطة عُقد على هامش فعاليات المؤتمر العام الـ34 للاتحاد العام العربي للتأمين الذي عُقد في سلطنة عمان؛ وقد تم عقد اجتماع ثاني

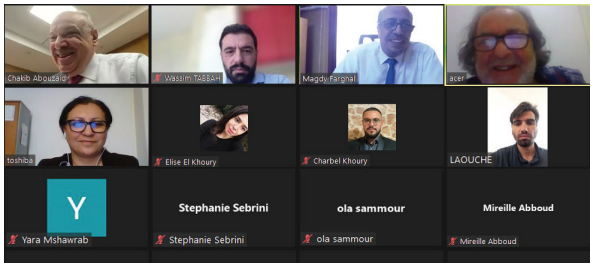

للجمعية العمومية نظراً لأهمية البنود المدرجه على جدول أعمال الاجتماع ومنها إقرار كافة بنود النظام الأساسي وانتخاب الهيئة الإدارية للرابطة والتي تتضم كل من:

- السيدة/ كهينة بوطبة - خبيرة إكتوارية في وحدة الدراسات الإكتوارية بالشركة الوطنية للتأمين SAA - الجزائر
- السيدة/ علا سمور - مدير أول بإدارة المخاطر المؤسسية بشركة GIG - الأردن
- السيد/ وسيم الطباع - رئيس الإكتواريين بشركة شيلدرز - لبنان
- السيد/ محمد بلبركة – نائب المدير العام لشركة أطلنطا سند - المغرب
- الدكتور/ محمد عبدالفضيل – رئيس الشؤون الإكتوارية وإعادة التأمين بشركة بوبا للتأمين – مصر

إجتماع الهيئة الإدارية و الرابطة العربية لقوانين التأمين

حضورياً وإفتراضياً 21 - 05 – 2024

على هامش لقاء قرطاج السابع عشر للتأمين وإعادة التأمين إستضافت الجامعة التونسية لشركات التأمين وبحضور مديرها التنفيذي السيد/ حاتم عميرة إجتماع الهيئة الإدارية للرابطة العربية لقوانين التأمين بقاعة عليسة بفندق لايكو تونس.

وتم خلال الإجتماع مناقشة مقترحات خطة عمل الرابطة للفترة القادمة، وجاءت ضمن توصيات الإجتماع إقتراح عقد ورشة عمل و/أو ندوة إفتراضية تتضمن تقديم أوراق عمل عن تجارب أسواق التأمين حول تشريعات التأمين العربية ومناقشة قوانين التأمين، لاسيما أهم القوانين مثل: (المسؤولية المدنية / الإلزامية / الحريق / المركبات/ قانون المسؤولية الطبية / التأمين البحري / النظام المحاسبي والمالي في شركات التأمين / قوانين الرقابة على التأمين ... إلخ) .

تكريم قدامى العاملين بالأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين وعدد من قادة صناعة التأمين العربية

في إطار احتفالات الاتحاد العام العربي للتأمين بمناسبة مرور ستون عاماً على تأسيسه، تم تكريم قدامى العاملين بالأمانة العامة للاتحاد لما بذلوه من جهد في سبيل انجاح أعمال الأمانة العامة طول مدة خدمتهم يوم الاثنين الموافق 10-06-2024 بقاعدة La grand بفندق سوفيتيل الجزيرة – مصر

وقد قام السيد/ شكيب أبوزيد – الأمين العام للاتحادوالسيد- ناصر البوسعيدي رئيس الاتحاد العام العربي للتأمين بتسليم أطباق التكريم وشهادات تقدير لكل من:

– السيد/ عبدالمنعم متولي – الأمين العام المساعد السابق للاتحاد

– السيد/ عبدالرحمن العبد – مدير الدائرة الفنية للاتحاد والمستشار الفني السابق للأمين العام السابق للاتحاد

– السيد/ محمود فوزي – مدير الدائرة المالية السابق

– السيدة/ هدى مرسي – أمين الصندوق السابق

– السيدة/ هدى عبدالمقصود – مديرة مكتب الأمين العام السابق

كما تم تكريم عدد من العاملين الحاليين بالأمانة العامة، وهم:

– السيد/ مجدي فرغل – الأمين العام المساعد

– السيد/ سعيد كمال – أمين الصندوق

هذا وقد تم خلال الاحتفال تكريم عدد من قادة التأمين العربية ومنهم:

– السيد/ عبدالرؤوف قطب – الرئيس السابق للاتحاد المصري للتأمين

– السيد/ محمد ساتي – الأمين العام للجهاز القومي للرقابة على على التأمين – السودان

– الدكتور/ طارق سيف – الأمين العام السابق للاتحاد المصري للتأمين والمدير التنفيذي لمعهد الخدمات المالية.

فضلا عن عدد من قادة التأمين السوداني

وقد قام كل من:

– الأستاذ/ خالد عبدالصادق – الرئيس التنفيذي لشركة المهندس للتأمين

– الأستاذ/ أحمد خليفة – الرئيس التنفيذي شركة ثروة للتأمين

بتقديم درع تكريم للاتحاد العام العربي للتأمين لما يبذله مجهود لخدمة أعضاءه وصناعة التأمين العربية

ومن الجدير بالذكر، أنه قد حضر هذا الاحتفال الدكتور/ محمد فريد – رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية والدكتور/ إسلام عزام – نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية والسادة رئيس ونائب الرئيس وأعضاء مجلس الاتحاد العام العربي للتأمين ولفيف من الرؤوساء التنفيذيين لشركات التأمين وإعادة التأمين المصرية أعضاء الاتحاد العام العربي للتأمين.

Dubai National Insurance
دبي الوطنية للتأمين

Protecting What Matters

- Motor Insurance
- Marine Insurance
- Travel Insurance
- Home Insurance
- Medical Insurance
- Pedal Cycle Insurance

For more information call 600 5 80000 or visit www.dni.ae

@DNIUAE

يطيب للأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين أن تتقدم بأسمى آيات التهاني الى
الأستاذ/ جودة الخميري
بمناسبة توليها منصب رئيسة الهيئة العامة للتأمين- تونس؛
وفقها الله في أعمالها ونتمنى لها كل التوفيق في المهام الموكلة إليها وللهيئة العامة للتأمين – تونس التقدم والازدهار

تتقدم الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين بأصدق التهاني الي
الأستاذ/ توفيق الدغيمر
بمناسبة تعيينه بمنصب عضو مجلس الإدارة والمدير العام للشركة رويال المغربية للتأمين RMA – المغرب
متمنين له كل التوفيق والسداد في كل المهام المسندة إليه ولشركة رويال المغربية للتأمين RMA – المغرب التقدم والازدهار

يسعد ويشرف الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين أن تتقدم بخالص التهنئة الى
الدكتور / طارق سيف
بمناسبة تولية منصب المدير التنفيذي لمعهد الخدمات المالية - مصر؛
متمنين له كل التوفيق في مهمته ولمعهد الخدمات المالية - مصر كل التقدم والازدهار

تتقدم الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين بأصدق التهاني الي
الأستاذ/ عبد الحكيم براح
بمناسبة تعيينه بمنصب المندوب العام - الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين – الجزائر
متمنين له كل التوفيق والسداد في كل المهام المسندة إليه وللاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين – الجزائر التقدم والازدهار

يطيب للأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين أن تتقدم بأسمى آيات التهاني الى
الأستاذ/ علي الهندال
بمناسبة توليه منصب الرئيس التنفيذي – شركة الخليج للتأمين وإعادة التأمين – الكويت؛
وفقه الله في أعماله ونتمنى له كل التوفيق في المهام الموكلة إليه ولشركة الخليج للتأمين وإعادة التأمين – الكويت التقدم والازدهار

يسعد ويشرف الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين أن تتقدم بخالص التهنئة الى
الأستاذ / أسعد ميرزا بمناسبة تولية لمنصب رئيس جمعية شركات الضمان - لبنان؛
والسيد/ السيد محمد الهبري بمناسبة تولية منصب النائب
متمنيين له كل التوفيق في مهمته ولجمعية شركات الضمان - لبنان كل التقدم والازدهار

يطيب للأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين أن تتقدم بأسمى آيات التهاني لكلا من
الاستاذ/ ماجد سميرات بمناسبة توليه منصب رئيس مجلس إدارة الاتحاد الأردني لشركات التأمين- الأردن،
والأستاذ/ علاء عبد الجواد بمناسبة تولية منصب النائب
وفقهما الله في أعمالهما ونتمنى لهما كل التوفيق في المهام الموكلة إليهما وللاتحاد الأردني لشركات التأمين – الاردن التقدم والازدهار

تتقدم الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين بأصدق التهاني الي
الاستاذ/ أنور بن الحاج عبد اللطيف
بمناسبة تعيينه بمنصب المدير العام لشركة كارت حياة - تونس
متمنين له كل التوفيق والسداد في كل المهام المسندة إليه ولشركة كارت حياة - تونس التقدم والازدهار

يطيب للأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين أن تتقدم بأسمى آيات التهاني الى
الأستاذ/ هديل عبد القادر
بمناسبة توليها منصب الأمين العام للاتحاد المصري للتأمين – مصر؛
وفقها الله في أعمالها ونتمنى لها كل التوفيق في المهام الموكلة إليها وللاتحاد المصري للتأمين – مصر التقدم والازدهار

تتقدم الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين بأصدق التهاني الي
الدكتور/ محمد عماد الدين خليفة
بمناسبة تعيينه بمنصب رئيس مجلس إدارة الاتحاد السوري لشركات التأمين – سوريا
متمنين له كل التوفيق والسداد في كل المهام المسندة إليه وللاتحاد السوري لشركات التأمين – سوريا التقدم والازدهار

تتقدم الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين بأصدق التهاني الي
الدكتور/ خالد خلف الله
بمناسبة تعيينه بمنصب المسؤول عن المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات - السعودية
متمنين له كل التوفيق والسداد في كل المهام المسندة إليه وللمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات – السعودية التقدم والازدهار

تتقدم الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين بأصدق التهاني الي
الإستاذ/ احمد لطفي
بمناسبة تولية منصب العضو المنتدب لشركة أليانز - مصر
متمنين له كل التوفيق والسداد في كل المهام المسندة إليه ولشركة أليانز مصر التقدم والازدهار

نعي فاضل

ينعي الاتحاد العام العربي للتأمين الراحل هادي حشيشة، المدير التنفيذي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في شركة (SCOR) ؛ والذي وافته المنية بفرنسا يوم الجمعة 14 يونيه 2024

وبهذه المناسبة الأليمة، أتقدم بالأصالة عن نفسي، ونيابة عن أعضاء مجلس الإتحاد وزملائي في الأمانة العامة بأصدق التعازي لعائلة المرحوم، ولزملائه في شركة (SCOR) ولكل الأصدقاء وكل من تعامل مع المرحوم، بأصدق التعازي،

راجين من الله عز وجل أن يتغمد الفقيد فسيح جناته.

كان الفقيد من رجالات إعادة التأمين المشهود لهم بدماثة الخلق والتفاني في العمل وحُسن السيرة.

نسأل الله أن يتقبله قبولاً حسناً ويغفر له ويرحمه ويسكنه فسيح جناته، وأن يلهم أهله وأصدقائه ومحبيه الصبر والسلوان.

وإنا لله وإنا إليه راجعون

شكيب أبوزيد
أمين عام الاتحاد العام العربي للتأمين

MIC

MOHANDES INSURANCE

المهنـــدس للتأميـــــــن

19318

ENDLESS SECURITY

www.mohins.com